يوليـــــو
2024

جمهورية مصر العربية
رئاســة مجلــس الــوزراء

برنـامج عمـل الحكومـــــة المصـــــرية

نطور لنبني مستقبلًا مستدامًا

2026-2024

نسخة أولية تحت المراجعة والتطوير

برنامج عمل الحكومة المصرية

نطور لنبني مستقبلًا مستدامًا

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

نسخة أولية تحت المراجعة والتطوير

جمهورية مصر العربية
رئاسة الوزراء المصري

أجـدد معكـم العهـد علـى اسـتكمال مسـيرة بناء الوطن وتحقيق تطلعات الأمة المصرية العظيمـة فـي بنـاء دولـة حديثـة ديمقراطيـة متقدمـة فـي العلـوم والصـناعة والعمـران والزراعة والآداب والفنون، متسلحين بعراقة تـاريخ لا نظيـر لـه بـين الـبلاد، وعزيمـة حاضـر أشـد رسـوخًا مـن الجبـال، وآمـال مسـتقبل يحمل -بإذن الله- كل الخير لبلدنا وشعبنا.

السـيد رئـيس الجمهوريـة

عبـد الفتـاح السيسـي

بمناسبة أدائه اليمين الدستورية بمجلس النـواب بالعاصـمة الإداريـة الجديـدة

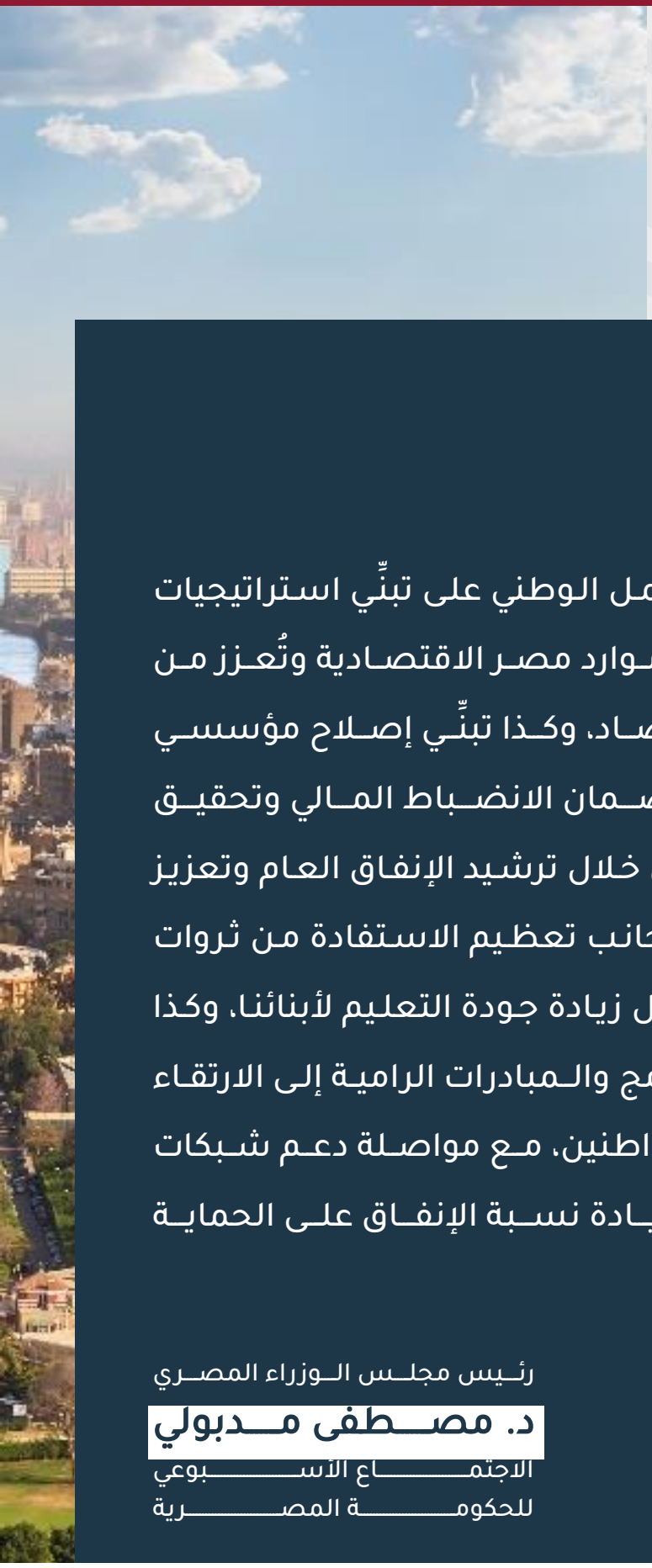

جمهورية مصر العربية
رئاسة الوزراء المصري

ترتكز مستهدفات العمل الوطني على تبنِّي استراتيجيات تُعظم من قدرات وموارد مصر الاقتصادية وتُعزز من صلابة ومرونة الاقتصاد، وكذا تبنِّي إصلاح مؤسسي شامل يهدف إلى ضمان الانضباط المالي وتحقيق الحوكمة السليمة من خلال ترشيد الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات العامة، إلى جانب تعظيم الاستفادة من ثروات مصر البشرية من خلال زيادة جودة التعليم لأبنائنا، وكذا مواصلة تفعيل البرامج والمبادرات الرامية إلى الارتقاء بالصحة العامة للمواطنين، مع مواصلة دعم شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية.

رئيس مجلس الوزراء المصري
د. مصطفى مدبولي
الاجتماع الأسبوعي
للحكومة المصرية

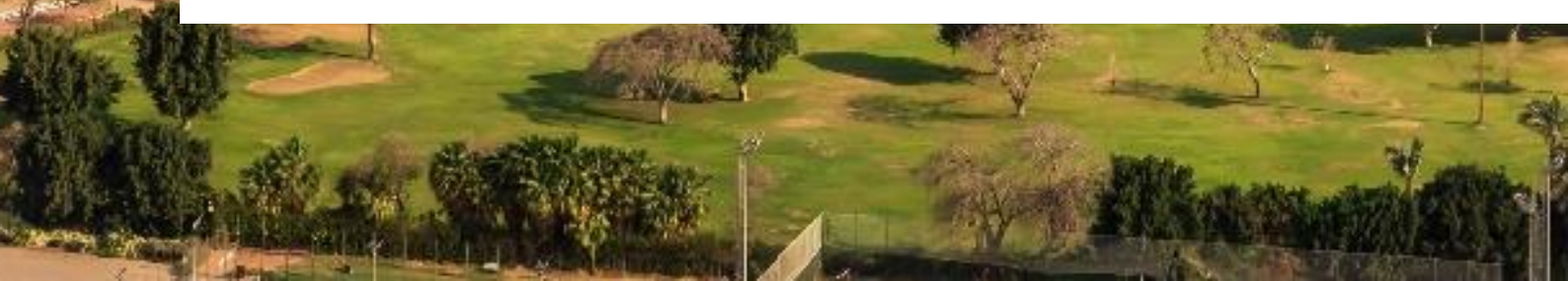

برنـــــامج عمـــــل الحكومـة المصـرية

نطور لنبني مستقبلًا مستدامًا

لقد سعت الدولة المصرية خلال الفترة الماضية إلى مواجهة الأزمات العالمية والإقليمية المتلاحقة وما فرضته من تحديات من خلال اتخاذ خطوات إصلاحية عميقة وحاسمة، لخفض التضخم، وتقليل نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي، ودعم مرونة الاقتصاد المصري عبر زيادة تنوع هيكله الإنتاجي وزيادة الصادرات وترشيد الواردات، بالتوازي مع دعم قدرات القطاع الخاص في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، وإصدار قانون المنافسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية للفئات محدودة الدخل، فضلًا عن توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

محاور عمل الحكومة

مرتكزات العمل الرئيسة

14 بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته

76 بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات

156 حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية

202 تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني

نسخة أولية تحت المراجعة والتطوير

فقد تبنَّت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية برامج للإصلاح الاقتصادي كان هدفها الرئيس إصلاح الاختلالات الكبيرة التي عانى منها الاقتصاد المصري على مدار العقود الماضية، والتي تفاقمت في ظل الظروف الاستثنائية والأزمات الإقليمية والعالمية.

وبالتوازي مع برامج الإصلاح الاقتصادي حرصت الدولة المصرية على تبنِّي مجموعة من البرامج والمبادرات الاجتماعية، وهو ما جاء نتيجة لوعي الدولة بتأثير هذا البرنامج على بعض فئات المجتمع المصري، ومن بين هذه المبادرات، المبادرات الخاصة بالدعم النقدي المباشر، كمبادرة برنامجي "تكافل وكرامة"، كما نفَّذت الدولة أيضًا العديد من برامج الحماية الاجتماعية والصحية المتنوعة في إطار التعامل مع تداعيات برامج الإصلاح الاقتصادي.

وتواصل الحكومة المصرية استكمال تنفيذ رؤيتها التنموية للسنوات القادمة حتي ٢٠٣٠، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجها؛ بما يُسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين أداء الأداء الاقتصادي للدولة، وتعزيز رفاهية الافراد.

وعليه، فإن الحكومة المصرية تضع صوب أعينها خلال المرحلة المقبلة تكليف السيد رئيس الجمهورية لها بالعمل على تحقيق عدد من الأهداف على رأسها: وضع ملف بناء الإنسان المصري على رأس قائمة الأولويات، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، العمل على تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة في أغلب القطاعات، وكذا الحفاظ على محددات الأمن القومي المصري في ضوء التحديات الإقليمية والدولية، ومواصلة جهود تطوير المشاركة السياسية، واستمرار متابعة ملفات الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب ، تطوير ملفات الثقافة والوعي الوطني، والخطاب الديني المعتدل على النحو الذي يرسخ مفاهيم المواطنة والسلام المجتمعي.

ووفقًا لما سبق، يستهدف برنامج الحكومة المصرية خلال الفترة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٦) تحقيق أربعة أهداف استراتيجية رئيسة، وهي على النحو الآتي:

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديد مستهدفات البرنامج بالاستناد بشكل رئيس على مستهدفات رؤية مصر 2023، وتوصيات جلسات الحوار الوطني، ومستهدفات الوزارات، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، ومختلف الاستراتيجيات الوطنية.

المبادئ الحاكمة لبرنامج عمل الحكومة القادم

انطلاقًا من توجيهات القيادة السياسية بتطوير الأداء الحكومي

من أجل مجابهة جملة من التحديات التي يواجهها وطننا الغالي مصر، وإعلاء قيم المواطنة، وبناء الإنسان المصري، وضعت الحكومة المصرية مجموعة من المبادئ والركائز الأساسية التي ترسم ملامح عمل الحكومة خلال الفترة المقبلة؛ إذ تضع الحكومة نصب أعينها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تتماشى مع التوجيهات الرئاسية، والتي يأتي في مقدمتها الحفاظ على محددات الأمن القومي في ضوء التحديات الإقليمية والدولية، وإعطاء أولوية لبناء الإنسان المصري، والارتقاء بالخدمات الأساسية وعلى رأسها: الصحة والتعليم، وتعزيز المشاركة السياسية، والاهتمام بالثقافة والوعي الوطني على النحو الذي يرسخ مفاهيم المواطنة والسلام المجتمعي.

ومن أجل تحقيق تنمية أكثر استدامة، تستكمل الحكومة المصرية ما بدأته قبل أعوام من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل، الذي يعززه بذل المزيد من الجهد من أجل استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص كأحد روافد دعم الاقتصاد المصري، بجانب تكثيف جهود محاصرة التضخم، والحد من ارتفاع الأسعار من أجل الوصول إلى سوق مصرية مستقرة تدعم النمو الاقتصادي، وقد أُعدَّ برنامج عمل الحكومة للمرحلة القادمة مرتكزًا على مجموعة من المبادئ.

المواطنة وسيادة القانون (مستقبل واعد تدعمه العدالة والمساواة):

تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وخضوع الجميع لحكم القانون، وأن تضمن التشريعات استقرار المجتمع والحقوق الأساسية للأفراد.

الأمن والاستقرار (منظومة أمنية تحمي مقدرات الوطن):

الحفاظ على منظومة الأمن الداخلي، وحماية الدولة ومنشآتها ومرافقها المختلفة، وصون أمن مصر القومي، وتعزيز العلاقات المتوازنة مع الأطراف كافة، وتحقيق الأمن الغذائي، والمائي، والسيبراني، وأمن الطاقة؛ بما يضمن ترسيخ الاستقرار، والأمن، والسلام، والتنمية.

الديمقراطية والتشاركية (نهج تشاركي فعّال بين الأطراف كافة):

إرساء مبادئ الديمقراطية والشفافية، وتعزيز دعائم المشاركة السياسية والمجتمعية، للوصول إلى رؤى مشتركة للمعوقات والتحديات التي تواجه المجتمع، وذلك في إطار تشاركي فعّال.

التنمية والاستدامة (اقتصاد تنافسي متنوع ومستدام):

توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، بما يتناسب مع احتياجاتهم ويلبي متطلباتهم، ودعم شبكات الأمان الاجتماعي، لا سيما الفئات الأولى بالرعاية ومحدودي الدخل، وتمكين المرأة، ودمج ذوي الهمم في المجتمع.

التنمية والاستدامة (اقتصاد تنافسي متنوع ومستدام):

تحقيق نمو اقتصادي تنافسي ومتنوع ومستدام، يراعي أولويات الإصلاح الهيكلي، والمعايير البيئية، والتنمية المكانية، ويوفر فرص عمل للجميع.

التكامل مع القطاع الخاص وضمان الحياد التنافسي (القطاع الخاص شريك رئيس داعم للنمو الاقتصادي):

ضمان المساواة والتكافؤ في الفرص الاستثمارية، وتحقيق مناخ تنافسي لممارسة النشاط الاقتصادي، وتطبيق مبادئ الحياد التنافسي داخل الأسواق المصرية، ومنع الممارسات الاحتكارية.

الكفاءة والفعالية (الإصلاح المؤسسي أساس لدولة قوية ذات إدارة ناجحة):

الإصلاح المؤسسي الشامل، وتطوير الجهاز الإداري للدولة، وتحقيق مبادئ الحوكمة، وتوفير خدمات حكومية رقمية متكاملة.

المرونة والتكيف (الاستباقية في مواجهة الأزمات):

تعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات، والتكيف مع الصدمات العالمية والخارجية.

بنـــاء الإنســـان المصـــري وتعزيـــز رفاهيتـــه

وضعت الدولة رؤية استراتيجية لبناء الإنسان المصري، مؤكدةً دوره كمحور رئيس في التنمية الشاملة. وتتضمن هذه الرؤية تعزيز قطاعات الصحة والتعليم، وتوفير الحماية للطبقات الفقيرة، وتطوير المؤسسات لتنمية القدرات. كما تشمل سياسات لبناء جيل واعٍ وقادر على القيادة، وتشجيع مشاركة الشباب ودعمهم. كما يتم العمل على تعزيز الانتماء الوطني، وتحقيق العدالة الثقافية، وتحسين البيئة لتحقيق التنمية المستدامة التي يسعى إليها الإنسان المصري.

01 نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل

02 نظام صحي شامل

الهدف الاستراتيجي الأول:

نظام صحي يشمل الجميع

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
3 برامج رئيسة	5 برنامجًا فرعيًّا

البرنامج الرئيس الأول: إتاحة خدمة صحية متميزة

- عدد البرامج الفرعية: 3 برامج

البرنامج الرئيس الثاني: تفعيل التحول الرقمي في مجال الرعاية الصحية

- عدد البرامج الفرعية: 1 برنامج

البرنامج الرئيس الثالث: رفع كفاءة العاملين في مجال الرعاية الصحية

- عدد البرامج الفرعية: 1برنامج

الهدف الاستراتيجي الثاني:

نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
3 برامج رئيسة	8 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الأول: الارتقاء بالمنظومة التعليمية

- عدد البرامج الفرعية: 4 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثاني: تعليم شامل للجميع والتأهيل التعليمي والتربوي

- عدد البرامج الفرعية:3 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثالث: تشجيع البحث والتطوير وتنويع مصادر التمويل

- عدد البرامج الفرعية: ١ برنامج

03 تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة

04 توفير العمل اللائق للجميع

الهدف الاستراتيجي الثالث:

توفير العمل اللائق للجميع

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
2 برنامج رئيس	6 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الأول: رفع مهارات العمالة المصرية

- عدد البرامج الفرعية:ا برنامج

البرنامج الرئيس الثاني: تسهيل التوظيف وخلق فرص عمل

- عدد البرامج الفرعية: 5 برامج فرعية

الهدف الاستراتيجي الرابع:

تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
2 برنـــامج رئـــيس	6 بـــرامج فرعية

البرنامج الرئيس الأول: التوسع العمراني وزيادة المساحة المأهولة بالسكان

- عدد البرامج الفرعية: 4 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثاني: ضمان توصيل المرافق لجميع المواطنين

- عدد البرامج الفرعية: 2 برنامج فرعي

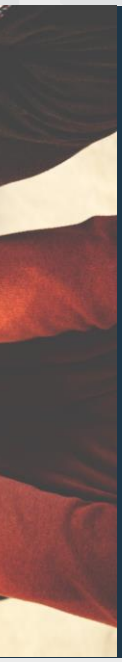

05 الشباب شركاء اليوم وقادة الغد

06 ضمان حياة كريمة لجميع المصريين

الهدف الاستراتيجي الخامس:

ضمان حياة كريمة لجميع المصريين

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
2 برنامج رئيس	4 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الأول: توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي

- عدد البرامج الفرعية: 1 برنامج

البرنامج الرئيس الثاني: إيلاء أولوية قصوى للفئات الأولى بالرعاية

- عدد البرامج الفرعية: 3 برامج

الهدف الاستراتيجي السادس:

الشباب شركاء اليوم وقادة الغد

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
2 برنـــامج رئـــيس	4 بـــرامج فرعيـــة

البرنامج الرئيس الأول: تمكين الشباب اقتصاديًّا وسياسيًّا

- عدد البرامج الفرعية: 3 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثاني: الارتقاء برأس المال البشري للشباب

- عدد البرامج الفرعية: 1برنامج فرعي

07

تمكين المرأة وفرص متساوية في جميع المجالات

الهدف الاستراتيجي السابع:

تمكين المرأة وفرص متساوية في جميع المجالات

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
2 برنامج رئيس	5 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الأول: التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة

- عدد البرامج الفرعية: 3 برامج

البرنامج الرئيس الثاني: تعزيز صحة المرأة وحمايتها من العنف

- عدد البرامج الفرعية: 2 برنامج

حياة كريمة
لكل مصرية . لكل مصري

الهدف الاستراتيجي الأول:
نظام صحي يشمل الجميع

أبرز المؤشرات المستهدفة

3100
منشأة صحية

عدد المنشآت الصحية واقسام الرعاية الحرجة المستهدف تجديدهم وانشائهم بحلول عام ٢٠٣٠

95%

نسبة تغطية الإنتاج المحلي من صناعة الادوية لاحتياجات السوق المستهدفة في عام ٢٠٣٠

100% مستوى تغطية خدمات التأمين الصحي للسكان المستهدف بحلول عام ٢٠٣٠

5 مليار دولار

قيمة الصادرات المصرية من الدواء والمنتجات الطبية المستهدفة في عام ٢٠٣٠

الهدف الاستراتيجي الأول:
نظـــام صـــحي يشـــمل الجميـــع

البرنامج الرئيس الأول:

إتاحة خدمة صحية متميزة

تسعى الدولة المصرية لتوفير خدمات صحية متميزة لجميع المواطنين، ذات جودة عالية، وبتكلفة مناسبة. وذلك من خلال العمل على تنفيذ ٣ برامج فرعية تتضمن: تقديم خدمات طبية عالية الجودة، وتحسين الخدمات الصحية المُقدمة للمرأة والطفل، وخدمات صيدلانية آمنة وفعالة.

عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تقديم خدمات طبية عالية الجودة

العمل على توسيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية، دون التقليل من مسؤولية الدولة تجاه تقديم الخدمة الصحية للطبقات الأكثر احتياجًا من خلال الآتي:

- توسيع قاعدة المنتفعين بالتأمين الصحي الحالي بالتنسيق مع الجهات المعنية، من خلال ضم فئات جديدة لم تكن مشمولة في القانون حتى الآن، والبدء في إدراج غير القادرين على سداد اشتراكات التأمين الصحي على دفعات، عن طريق تقديم الأولوية لبعض المحافظات، والتي تعاني من نسب فقر عالية.
- التوسع في إنشاء المستشفيات التخصصية لتغطية جميع محافظات الجمهورية.
- القضاء على قوائم الانتظار للعمليات الجراحية، مع زيادة عدد المرضى الذين يُعالَجون ضمن قوائم الانتظار للعمليات.
- زيادة تمويل العلاج على نفقة الدولة في الخارج للحالات الحرجة.
- التوسع في خدمات العيادات المتنقلة والقوافل الطبية إلى المناطق النائية؛ لتقديم خدمات صحية فعّالة وعلى مدار الساعة.

- منح حوافز تشجيعية للمستثمرين في القطاع الصحي، وتسهيل حصولهم على قروض بفوائد مميزة؛ لإقامة منشآت صحية في المدن الجديدة والحدودية.
- تشجيع القطاع الخاص على توسيع نطاق "المستشفى في المنزل" والمسارات الأخرى خارج المستشفى؛ لتقليل نسب الإشغال بالمستشفيات.
- استمرار العمل على تحديث المرافق الطبية وإمدادها بأحدث التجهيزات والمعدات اللازمة.
- تطوير خدمات الإسعاف والطوارئ؛ لضمان تقديم خدمة طبية متقدِّمة.
- تطوير وإعادة تأهيل جميع مراكز الأورام على مستوى الجمهورية.
- تطوير وتجهيز المعامل المركزية لوزارة الصحة وتطوير وتدريب العاملين بتلك المعامل وزيادة عدد المعامل على مستوى الجمهورية.
- تصميم خريطة وبائية تفاعلية بهدف تحديد بؤر انتشار الأمراض/الفيروسات.

البرنامج الفرعي الثاني: تحسين الخدمات الصحية المُقدَّمة للمرأة والطفل

العمل على تنفيذ وتطوير وتفعيل مشروعات الرعاية الصحية الخاصة بالمرأة والطفل، ووضع السياسات والخطط للنهوض بالمرأة في مجال الصحة من خلال الآتي:

- الاستمرار في أنشطة تعزيز جهود المبادرة الرئاسية الخاصة بدعم صحة المرأة المصرية، مع تعزيز إنشاء مراكز تحليل الأنسجة المتطورة، وفقًا للمعايير العالمية.
- التوسع في نشاط تنظيم الأسرة وتعزيز الاستشارات المتعلقة بوسائل تنظيم الأسرة.
- الاهتمام بالخدمات الطبية المقدمة للأطفال الذين يعانون من أعراض عصبية نفسية، بما في ذلك التشخيص المبكر.
- تطوير عيادات صحة الأمومة والطفولة وخدمات الرعاية الصحية المدرسية.

البرنامج الفرعي الثالث: خدمات صيدلانية آمنة وفعّالة

تقديم الرعاية الصيدلانية الشاملة؛ مما يوفر العلاج الدوائي الآمن والفعال من خلال العمل على الآتي:

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر الأدوية وتأمين الإمدادات لها.
- ترشيد استخدام الدواء وتقليل الهدر في الأدوية.
- دعم بناء القدرات في مجال تطوير الصناعات الدوائية وممارسات التصنيع الجيد، ومراقبة سلامة الدواء.
- دعم منظومة تصنيع وتسجيل الدواء المصري؛ مما يُسهم في زيادة الفرص التصديرية للأسواق الدولية.
- وضع الحوافز لتشجيع الاستثمارات في مجال صناعة الدواء.

البرنامج الرئيس الثاني:

تفعيل التحول الرقمي في مجال الرعاية الصحية

العمل على تفعيل التحول الرقمي في مجال الرعاية الصحية لإسهامه في تطوير منظومة الرعاية الصحية والخدمات المقدمة للمواطنين، من خلال تنفيذ برنامج لتفعيل دور الصحة الرقمية، والذي يهدف إلى استخدام الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية في المنظومة الطبية.

عدد البرامج الفرعية: ١ برنامج

البرنامج الفرعي الأول: تفعيل دور الصحة الرقمية

العمل على الاستفادة من التحولات العالمية في مجال الصحة الرقمية لتحقيق نتائج صحية أفضل من خلال الآتي:

- الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض، والانتقال من نموذج رعاية يعتمد على العلاج إلى نموذج علاج يعتمد على الوقاية.
- استخدام الخدمات الرقمية على نطاق واسع.
- الانتقال من خدمات صحية رقمية منعزلة إلى منظومة صحية رقمية شاملة من خلال دمج جميع المنشآت التي تقدم الخدمات الطبية على المنظومة الإلكترونية مع ضمان سرية البيانات.
- استكمال السجل الإلكتروني الطبي للمواطنين.

البرنامج الرئيس الثالث:

رفع كفاءة العاملين في مجال الرعاية الصحية

يهدف البرنامج إلى رفع كفاءة العاملين في مجال الرعاية الصحية، وذلك في إطار تقديم خدمات صحية متميزة للمواطنين، من خلال العمل على تطوير قدرات الكادر الطبي.

عدد البرامج الفرعية: ١ برنامج

البرنامج الفرعي الأول: تطوير قدرات الكادر الطبي

يهدف إلى رفع قدرات الطاقم الطبي من خلال البرامج التدريبية، وتنمية المهارات الفنية والإدارية للعاملين بالقطاع الصحي من خلال الآتي:

- التوسع في عدد الكليات الطبية.
- زيادة رواتب العاملين في المجال الطبي بما يتناسب مع تقييم الأداء.
- مراجعة الحوافز المالية للأطباء والتمريض والفريق الفني في القطاع الصحي.
- وضع الاستراتيجيات الفعالة وتطبيق أفضل الممارسات العالمية لتطوير قدراتهم لتلبية متطلبات الرعاية الصحية الحديثة.

الهدف الاستراتيجي الثاني:
نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل

أبرز المؤشرات المستهدفة

2873 مدرسة

إجمالي عدد المدارس الثانوية الفنية والفصول الملحقة بها المستهدف إنشائها في عام ٢٠٣٠

100 مدرسة

اجمالي عدد المدارس المصرية اليابانية المستهدف إنشائها في عام ٢٠٣٠

140
مدرسة

اجمالي عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية المستهدف إنشائها في مصر بحلول عام ٢٠٣٠

1.8
تريليون جنيه

اجمالي قيمة الانفاق على التعليم قبل الجامعي المستهدفة خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

الهدف الاستراتيجي الثاني:
نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل

البرنامج الرئيس الأول:

الارتقاء بالمنظومة التعليمية

يُعد التعليم الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات بما يؤكد ضرورة الارتقاء بصفة مستمرة بالمنظومة التعليمية بأبعادها كافة؛ لضمان تحقيق العائد المنشود من عملية التطوير لتلك المنظومة المحورية، ويتم تحقيق ذلك من خلال أربعة برامج فرعية تشمل: رفع كفاءه النظام التعليمي، وتطوير المناهج الدراسية، والارتقاء بمنظومة التعليم الفني، ورفع كفاءه المعلمين.

عدد البرامج الفرعية: ٤ برامج

البرنامج الفرعي الأول: رفع كفاءة النظام التعليمي

يُعد الارتقاء بالمنظومة التعليمية سواء التعليم قبل الجامعي أو الجامعي ورفع كفاءة أداء المعلمين أحد المستهدفات المحورية خلال الفترة المستقبلية، وهو ما يستلزم اتخاذ عدد من المسارات كما يلي:

التعليم العام قبل الجامعي

- متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (٢٠٢٤ - ٢٠٢٩)، والعمل على تحقيق مستهدفاتها، بما يشمل: الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات، والجودة والتميز في التعليم وفقًا للمعايير العالمية، والاستدامة والتعلم مدى الحياة، مع إيلاء أولوية لكل من ذوي الإعاقة، والموهوبين والنابغين.
- إعطاء الأولوية لإنشاء المدارس الجديدة بالمناطق الأعلى كثافة من حيث الطلاب والمناطق النائية، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء الفصول لخفض كثافتها وخاصة في المدارس الحكومية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في المنظومة التعليمية، ووضع مستهدفات واضحة لرقمنة المنظومة التعليمية، بما يُسهم في مواكبة المدارس للتحول الرقمي وتصميم مبانٍ مدرسية ذكية مرنة ومتعددة الأغراض.

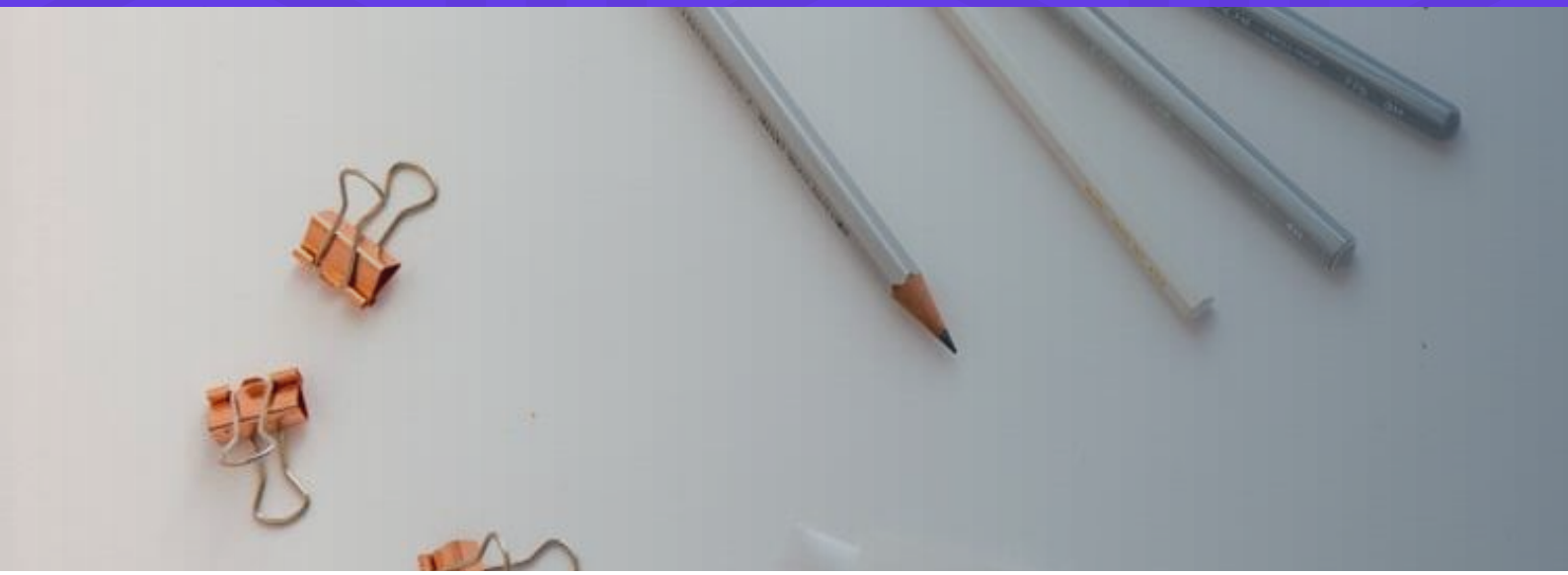

- تفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة في البرامج التعليمية المقدمة للطلاب، مع العمل على تطوير الهوية الرقمية للطالب لدعم تطوير محتوى رقمي متوافق مع سياسات تحسين جودة التعلم والتدريس والحوكمة والإدارة.
- متابعة جهود التوسع في إنشاء المدارس الرسمية والدولية على مستوى الجمهورية، بما يشمل التوسع في إقامة مدارس "المتفوقين" و"النيل" و"اليابانية"؛ مما يُسهم في توفير تعليم متميز لشريحة متوسطي الدخل بأسعار مناسبة، وتحسين مستوى الخريجين.
- التوسع في تطبيق تجربة مدارس STEM باعتبارها إحدى التجارب الناجحة التي تُسهم في تعزيز الابتكار والإبداع في العملية التعليمية، من خلال التكامل بين العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا.

التعليم الجامعي

- متابعة تنفيذ مستهدفاتها الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي التي تم إطلاقها في مارس ٢٠٢٣.
- استكمال التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية، والتركيز على دعم ومتابعة مسار التعليم التكنولوجي الذي يمثل رافدًا حديثًا ومهمًّا في منظومة التعليم العالي، وذلك لمواكبة التطور السريع في مجال التكنولوجيا.
- متابعة عملية الارتقاء بترتيب الجامعات المصرية والمؤسسات البحثية في التصنيفات الدولية، وتطبيق مبدأ المرجعية الدولية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي.
- زيادة عدد الحاضنات التكنولوجية من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث التكنولوجية والاستفادة من الخبرات الموجودة بها.

- استمرار التوسُّع في إنشاء أفرع الجامعات الأجنبية التي تحظى بالسمعة الأكاديمية المتميزة من خلال تعزيز الشراكات مع الجامعات الدولية والخاصة، وذلك في إطار تنفيذ مبدأ المرجعية الدولية الذي يُعد من أهم أهداف ومبادئ الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك في إطار الاستجابة لاحتياجات سوق العمل والارتقاء بمخرجات منظومة التعليم العالي في مصر لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.
- تعزيز التعاون والمشاركة الفعالة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات العالمية في المجالات المختلفة على غرار مجال تكنولوجيا المعلومات، بما يُسهم في توفير مجالات تدريب العاملين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب، ودعم العملية التعليمية بالمناهج الدراسية الحديثة والمتطورة.

البرنامج الفرعي الثاني: تطوير المناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية

يُعتبر تطوير المناهج الدراسية بجميع المراحل التعليمية سواء ما قبل الجامعي أو الجامعي إحدى الركائز الرئيسة نحو النهوض بالعملية التعليمية، وهو ما يمكن من خلال عدد من الخطوات:

التعليم قبل الجامعي

- استكمال تطوير المناهج الدراسية، في إطار نظام تعليم ٢،٠، وهو ما يتضمن استكمال تطوير منظومة المرحلة الثانوية بما يحقق صالح الطلاب، ويُسهم في رفع المعاناة عن كاهل الأسر وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل والتنافسية الدولية.
- التوسع في إدراج البرامج التعليمية التي تراعي وظائف المستقبل، وبما يُسهم في تأهيل الطلاب وصقل مهاراتهم في المجالات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة.
- التوسع في تطوير مناهج تعليمية مبتكرة تعزز المهارات الحياتية والتفكير النقدي لدى الطلاب.

التعليم الجامعي

- استكمال تطوير المناهج الدراسية بالجامعات المختلفة لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، ورفع قدرات الطلاب والاهتمام ببرامج التدريب العملية، وبخاصة في المجالات الحديثة، بما يشمل الحوسبة السحابية وغيرها من المجالات التقنية المتخصصة.

البرنامج الفرعي الثالث: الارتقاء بمنظومة التعليم الفني

يُعد التعليم الفني في مصر إحدى الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، باعتباره عصب الاقتصاد وقاطرة التنمية، فهو دعامة مهمة من دعامات منظومة التعليم، وهو ما يستلزم اتخاذ عدد من المسارات:

- التوسع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية بمختلف محافظات الجمهورية، وخاصة بالمدن الحديثة، بالتعاون مع اتحاد الصناعات، وتسهيل الإجراءات الإدارية بالمدارس.
- استكمال تطوير مدارس التعليم الفني والتدريب المهني بالمعامل اللازمة للتدريب، واستمرار عقد الشراكات مع القطاع الخاص لتدريب الطلاب في المصانع الخاصة.
- التوسع في عقد برتوكولات تعاون دولي مع الأكاديميات الفنية والمصانع؛ للتبادل الفني والتقني لزيادة أعداد العمالة المتخصصة، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم الفني بفتح مدارس خاصة له.

البرنامج الفرعي الرابع: رفع كفاءة المعلمين

تنعكس مدى كفاءة المعلم على مستويات الاستفادة بين الطلاب، فالمعلم هو الأساس بالمنظومة التعليمية، وهو ما يستلزم النظر في عدد من المسارات:

- استكمال متابعة إجراءات سد العجز في أعداد المعلمين، مع تعزيز كفاءة المعلمين المهنية وتدريبهم على أحدث الأساليب التعليمية.
- رفع كفاءة وتأهيل القيادات بالمدارس على غرار استكمال مبادرة السيد رئيس الجمهورية "١٠٠٠ مدير مدرسة".

البرنامج الرئيس الثاني:

تعليم شامل للجميع والتأهيل التعليمي والتربوي

ترتكز فلسفة البرنامج على أهمية دمج جميع الفئات المجتمعية داخل المنظومة التعليمية؛ لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع، كما تتمحور الرؤية حول أهمية التأهيل التربوي والتعليمي للطلاب فضلًا عن أهمية تأهيل الطلاب لسوق العمل، وهو ما انعكس في صياغة ثلاثة برامج فرعية تتناول المسارات اللازمة لتحقيق تلك المستهدفات.

عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج

البرنامج الفرعي الأول: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

إن إتاحة التعليم لكل الفئات دون تمييز أو إقصاء يمثل حقًّا أصيلاً لكل مواطن بالمجتمع، ومن ثَم تأتي أهمية اتخاذ عدد من الخطوات نحو ضمان استدامة هذا الأمر.

التعليم قبل الجامعي

- خفض معدلات التسرب من التعليم، والتدخل المبكر من قبل المختصين لصياغة خطط تنفيذية للحد من حالات التسرب.
- إيلاء أولوية كبرى لحقوق ذوي الهمم في التعليم، وذلك من خلال زيادة عدد المعلمين المتخصصين ممن لديهم المهارات المناسبة والكفاءة لتدريسهم والعناية بهم، وتوفير الأدوات والتقنيات المناسبة لهم.
- استكمال مبادرة المدرسة الرقمية في مصر في مدارس التعليم المجتمعي، والتوسع في تنفيذها في عدد من المحافظات.

التعليم الجامعي

- الحرص على دمج الطلاب من ذوي الهمم في المجتمع الطلابي والاستفادة من قدراتهم الفائقة وإبداعاتهم، وضمان حصولهم على كامل الدعم، والتأكيد على إطلاق المبادرات والمشروعات الطلابية التي تعكس روح التعاون والابتكار والتميُّز بين الطلاب من جميع الجامعات والمعاهد المصرية؛ لدعم قضية الدمج وتعزيز التآلف والتكاتف بين الطلاب.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية متكاملة ومنسقة بين الأجهزة المعنية كافة فيما يخص الخطة التنفيذية لدمج أبناء سيناء في المجتمع، مع إتاحة عدد من المنح الدراسية لشباب سيناء من المتفوقين سواء بالجامعات المصرية (حكومية - أهلية) أو بالخارج.

البرنامج الفرعي الثاني: الإعداد التربوي والبدني للطلاب

تعد العملية التعليمية بمثابة منظومة متكاملة شاملة لا ترتكز فقط على تطوير البعد التعليمي للطالب، وإنما تمتد إلى التأهيل التربوي والبدني والصحي للطالب، وتستند الحكومة في ذلك على:

- استكمال مبادرة التربية الإيجابية في المدارس، والتي تأتي في إطار الاهتمام بتنمية الجوانب الشخصية لدى الطلاب، وذلك لأن التربية السليمة هي أساس التعليم.
- استمرار التوسع في تقديم وجبات صحية متكاملة العناصر الغذائية لطلاب المدارس الحكومية على مستوى المحافظات، والذي يأتي في إطار استراتيجية بناء الإنسان المصري التي تهتم بالنمو الشامل للطالب من خلال بناء شخصيته، والاهتمام بالجوانب الصحية والبدنية والوجدانية والعقلية.

البرنامج الفرعي الثالث: تأهيل الطلاب لسوق العمل

إن تأهيل الطلاب لسوق العمل أصبح أمرًا لا مفر منه، وخاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم فيما يخص مستقبل سوق العمل، وهو ما يؤدي إلى محورية الاهتمام بالمنظومة التدريبية وإطلاق مبادرات تأهيلية للطلاب، وذلك من خلال عدد من المسارات:

- التوسع في مبادرات تأهيل الشباب وحديثي التخرج للالتحاق بسوق العمل، بالشراكة مع المؤسسات الدولية والوطنية.
- التوسع في إنشاء المراكز الجامعية للتطوير المهني، بهدف تقديم خدمات التوجيه المهني للطلاب، فضلًا عن زيادة المتدربين من الشباب في إطار مشروع "برنامج التعليم العالي للإرشاد المهني من أجل التوظيف".
- استكمال التوسع في إنشاء التحالفات الإقليمية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والشركاء الصناعيين والزراعيين والإنتاجيين، بهدف تهيئة الخريجين والشباب لسوق العمل.
- التوسع في تدشين مراكز لرعاية الموهوبين والنوابغ بالجامعات، بما يُسهم في إيجاد بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار، ومن ثَم إعداد قاعدة علمية وتكنولوجية فاعلة ومنتجة للمعرفة وقادرة على الابتكار تدفع الاقتصاد الوطني للتقدم المستمر.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءًا من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.

البرنامج الرئيس الثالث:

تشجيع البحث والتطوير وتنويع مصادر التمويل

تستند رؤية البرنامج إلى أهمية تعزيز الابتكار والبحث العلمي، بما يضمن تحقيق الاستفادة القصوى للطالب المصري، كما تتمحور الرؤية حول أهمية تنويع مصادر التمويل بالمنظومة التعليمية والبحثية سواء من خلال الدعم الحكومي أو دعم القطاع الخاص، وهو ما يستلزم صياغة برنامجين فرعيين تتناول أبرز المسارات اللازمة نحو تنفيذ هذا البرنامج.

عدد البرامج الفرعية: ١ برنامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز دور البحث العلمي وتنويع مصادر التمويل

تعد عملية تمويل منظومة البحث العلمي، والسعي نحو تنويع مصادر تمويله من الركائز المحورية لضمان استدامة وكفاءة منظومة البحث العلمي، والتي تعتبر محرك التنمية في أي دولة، وتستند رؤية الحكومة في تحقيق ذلك على عدد من المسارات، بما يشمل:

- دعم أنشطة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية المختلفة، مع استمرار ربط مخرجات البحث العلمي بمستهدفات الصناعة الوطنية، ومشروعات التحسين البيئي، على غرار مجال مشروعات الطاقة المتجددة، وتحلية مياه البحر، وتشغيل الآبار بالطاقة الشمسية، وجميع الموضوعات ذات الأولوية لمصر.
- وضع خطة لتحفيز القطاع الخاص لتمويل الإنفاق على البحث والتطوير في جميع مراحل العملية التعليمية، وفي المجالات المطلوبة في سوق العمل.
- زيادة عدد براءات الاختراع، بما يُسهم في تعميق التنمية التكنولوجية، وتحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي، فضلًا عن العمل على الارتقاء بتصنيف مصر في المؤشرات الدولية على غرار مؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر المعرفة العالمي.

الهدف الاستراتيجي الثالث:
تــوفير العمــل اللائــق للجميــع

أبرز المؤشرات المستهدفة

6% معدل البطالة المستهدف

في مصر خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

42% معدل التشغيل المستهدف

في المحافظات الحدودية بحلول عام ٢٠٢٦

37% معدل التشغيل المستهدف

في المحافظات الوجه القبلي بحلول عام ٢٠٢٦

858 ألف فرصة عمل

المتوسط السنوي المستهدف لعدد فرص العمل داخل مصر خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

850 مليون جنيه

إجمالي تكلفة الرعاية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة المستهدفة خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

الهدف الاستراتيجي الثالث:
تـــوفير العمـــل اللائـــق للجميـــع

البرنامج الرئيس الأول:

رفع مهارات العمالة المصرية

يهدف البرنامج إلى وضع الاستراتيجيات والبرامج للارتقاء بمستوى مهارات العمالة وتوفير فرص عمل أفضل تُلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة، من خلال العمل على البرنامج الفرعي المتعلق برفع كفاءة المشتغلين في سوق العمل.

عدد البرامج الفرعية: ١ برنامج

البرنامج الفرعي الأول: رفع كفاءة المشتغلين في سوق العمل

يركز البرنامج على رفع كفاءة المشتغلين في سوق العمل، وذلك من خلال مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وتطوير منظومة التدريب التي تستهدف تحسين مستوى المهارات للعمالة المصرية في مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال الآتي:

- مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل بالاستعانة بالمتخصصين.
- عقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محليًّا ودوليًّا، وإنشاء منصات معنية بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل.
- تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها.
- تطوير منظومة التدريب التقني والفني.
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التدريب، وخاصة التدريب المهني.
- دعم برامج أكاديمية التدريب المهني والإداري التابعة لوزارة العمل وفقًا للتخصصات الفنية المستهدفة، بالتركيز على التدريب الفني الصناعي بالتعاون مع القطاع الخاص؛ لمدِّ سوق العمل بما لا يقل عن ٥٠٠ ألف فني سنويًّا في القطاعات الصناعية المستهدفة.

البرنامج الرئيس الثاني:

تيسير عملية التوظيف وخلق فرص عمل ملائمة

تُولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بملف توفير فرص العمل وتسهيل التوظيف، تأكيدًا على أن التوظيف هو ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والرخاء المستدام. ويهدف هذا التوجه إلى تمكين الشباب من إيجاد فرص عمل لائقة تُلبي طموحاتهم وتُسهم في بناء مستقبل أفضل لهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على (٥) برامج فرعية تشمل: تعزيز العمل اللائق، التوسع في مجال ريادة الأعمال، وضمان تكافؤ الفرص في توفير فرص العمل، وتحسين أوضاع العمالة المصرية بالخارج، بالإضافة إلى تمكين ودعم العمالة غير المنتظمة.

عدد البرامج الفرعية: ٥ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز العمل اللائق

تُولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بتعزيز العمل اللائق، بهدف توفير بيئة داعمة للعمالة في مصر، وهو ما يتطلب العمل على عدد من الإجراءات الآتية:

- استكمال تنفيذ مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وتتضمن عددًا من السياسات التي تستهدف خلق اقتصاد قوي وتنافسي ومتنوع بما يسهم في زيادة معدلات التشغيل، وتوفير فرص العمل اللائق.
- إصدار قانون العمل الجديد، بما يُسهم في تعزيز مرونة وديناميكية سوق العمل في مصر، ويضمن حقوق العاملين، ويوفر لهم الحماية اللازمة.
- تحديث الخطة الوطنية لمستقبل العمل من خلال تحديد وظائف المستقبل في سوق العمل الداخلي والخارجي، وتأهيل الشباب لوظائف المستقبل، واستكمال خطة التحديث للتصنيف المهني المصري ٢٠١٧.
- إطلاق المنصة الوطنية لمعلومات سوق العمل؛ لرصد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، واستقراء معلومات سوق العمل.

- تشديد الرقابة على شركات القطاع الخاص لحماية حقوق العمال والموظفين، ووضع ضوابط تحول دون الفصل التعسفي وكافة صور التعنت الوظيفي.
- إنشاء آلية لمراقبة التزام منشآت القطاع الخاص بساعات العمل المحددة، وإجازات رعاية الطفل، وحصول الموظفين على مستحقاتهم المالية في مواعيدها المقررة.
- مراعاة تنفيذ قرارات الدولة في تطبيق الحد الأدنى للأجور، وكذا تنفيذ أحكام القضاء ضد أصحاب الأعمال الذين خالفوا تطبيق أحكام قانون العمل.
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية متكاملة لنشر ثقافة السلامة والصحة المهنية وضمان تحقيق اشتراطاتها وتأمين بيئة العمل بين أصحاب الأعمال والعمال؛ لضمان حماية حقوقهم، مع استمرار العمل على إعداد حملات توعوية لأصحاب العمل حول الالتزام بالسلامة والصحة المهنية.
- تفعيل منظومة التفتيش على المنشآت الصناعية وتشديد الرقابة عليها؛ لضمان تطبيق أجواء السلامة والصحة المهنية للعمال، والحد من حوادث العمل.
- استكمال تطبيق نظام التأمين الصحي على جميع فئات العمالة والعاملين في المشروعات القومية، بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان.

البرنامج الفرعي الثاني: التوسع في مجال ريادة الأعمال

يُعد تعزيز ريادة الأعمال والتوسع فيه أحد المستهدفات المحورية خلال الفترة القادمة، وهو ما يتطلب اتخاذ عدد من المسارات:

- تنفيذ خطة لدعم ريادة الأعمال والترويج للشركات الناشئة المصرية على المستوى الدولي والإقليمي.
- التوسع في حاضنات ومشروعات الأعمال وصناديق رأس المال المتخصصة؛ لمساعدة رواد الأعمال في العمل بشكل أوثق مع الشركات الصغيرة.
- تقديم برامج تعليمية عالية الجودة لرواد الأعمال.
- التوسع في برامج التسويق الرقمي ومساعدة الشباب في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم.

البرنامج الفرعي الثالث: ضمان تكافؤ الفرص في توفير فرص العمل

تحرص الدولة على ضمان تكافؤ الفرص في سوق العمل، وذلك من خلال توفير التدريب والتأهيل للشباب وتشجيع عمل المرأة وفئات ذوي الهمم، وترتكز رؤية الحكومة في ذلك الشأن على تنفيذ ما يلي:

- استمرار إدماج الفئات الأولى بالرعاية في رؤى وسياسات التشغيل في سوق العمل المصري مع تحفيز أصحاب الأعمال على تشغيلهم بمنحهم امتيازات إضافية، مع إلزام هذه الجهات بخفض ساعات العمل لهم، وتوفير وسائل مواصلات آمنة وملائمة لهم.
- استكمال تعيين ذوي الهمم في المنشآت التابعة للقطاع الخاص، والتأكد من حصولهم على مستحقاتهم داخل تلك المنشآت.
- استكمال تنفيذ مبادرات وبرامج تختص بتدريب وتشغيل ذوي الهمم في جميع محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى تنفيذ المشروعات الخاصة بهم.

البرنامج الفرعي الرابع: تحسين أوضاع العمالة المصرية بالخارج

تُولي الدولة اهتمامًا خاصًّا بتحسين أوضاع العمالة المصرية بالخارج وربطها باحتياجات سوق العمل الداخلي، بما يُسهم في نقل الخبرات وتعزيز التنمية، وهو ما يتطلب استكمال تلك المسارات كما يلي:

- تعزيز دور مكاتب التمثيل العمالي بالخارج؛ مع استمرار تلك المكاتب في تقديم الرعاية والحماية لملايين العمال المصريين في الخارج
- استكمال متابعة ملف الهجرة غير الشرعية، ومتابعة تصدير الكوادر والعمالة المصرية المدربة للخارج والعمل على إصدار التراخيص اللازمة لعملهم بالخارج، بالإضافة إلى إتاحة فرص عمل جديدة لتلك العمالة المدربة على أحدث النظم في مختلف القطاعات.

البرنامج الفرعي الخامس: تمكين ودعم العمالة غير المنتظمة

تولي الدولة بشكل عام اهتمامًا غير مسبوق بملف العمالة غير المنتظمة، لا سيَّما أنه يُعد جزءًا لا يتجزأ من منظومة الحماية الاجتماعية، وهو ما يتطلب توجيه جميع أوجه الدعم اللازم لهذه الفئة، وهو ما يمكن من خلال:

- استمرار حصر العمالة غير المنتظمة في جميع القطاعات، بما يسهم في توفير المعلومات لمتخذ القرار وتقديم آليات مُحكَمة ودقيقة للدعم ولتوفير فرص العمل، فضلًا عن تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتواصل المستمر مع المستفيدين.
- استمرار متابعة آليات إنشاء صندوق إعانة الطوارئ للعمالة غير المنتظمة.
- مُتابعة توفير كافة سبل الرعاية الصحية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، والاستفادة من كافة خبرات وتجارب البلدان العربية والدولية في هذا المجال.
- التوسع في البرامج التدريبية وتنمية المهارات للعمالة غير المنتظمة، بما يسهم في حصولهم على فرص عمل لائقة.

الهدف الاستراتيجي الرابع:
تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة

أبرز المؤشرات المستهدفة

6% متوسط معدل نمو ناتج قطاع النقل و التخزين بالأسعار الثابتة المستهدف في عام ٢٠٣٠

المرتبة **15** ترتيب مصر في مؤشر جودة الطرق المستهدف عام ٢٠٣٠

54 ألف وحدة

متوسط عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المستهدف بنائها سنويًا في عام ٢٠٣٠

30 مدينة

إجمالي عدد المدن الذكية (مدن الجيل الرابع) بحلول عام ٢٠٣٠

3.6 مليون مستفيد

عدد المستفيدين من وحدات الإسكان الاجتماعي المستهدف في عام ٢٠٣٠

الهدف الاستراتيجي الرابع:
تنميــة عمرانيــة متكاملــة ومســتدامة

البرنامج الرئيس الأول:

التوسع العمراني وزيادة المساحة المأهولة بالسكان

تُولي الدولة المصرية اهتمامًا بملف التوسع العمراني المُخطط، بهدف زيادة الرُقعة الجغرافية المأهولة بالسكان بشكلٍ مدروس ومُنظم، وذلك كمحور أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمُستدامة. ويهدف هذا التوجه إلى استيعاب الزيادة السكانية المتزايدة، وتحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال أربعة مسارات فرعية: أولًا- التوسع في المدن المستدامة ومدن الجيل الرابع بهدف إنشاء مجتمعات ذكية توفر جودة حياة مرتفعة وتعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، ثانيًا- الارتقاء بمستويات التحضر والتطور العمراني في المدن القائمة بهدف تحسين البنية التحتية وتوفير خدمات أفضل، ثالثًا- الارتقاء بمعدل التخضير وضمان الاستدامة البيئية بهدف تحسين الجودة العامة للحياة وتقليل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، رابعًا- تطوير المناطق غير المخططة وإعادة تخطيطها بهدف دمج هذه المناطق في النسيج العمراني الرسمي وتوفير خدمات أساسية لسكانها.

عدد البرامج الفرعية: ٤ برامج

البرنامج الفرعي الأول: التوسع في المدن المستدامة ومدن الجيل الرابع

شرعت الحكومة المصرية في إنشاء ما يُعرَف بمدن الجيل الرابع، ووضعت على عاتقها تغيير الخريطة العمرانية في البلاد، وحل أزمات التكدس السكاني، فضلًا عن جذب استثمارات أجنبية حقيقية في هذا المجال، ومن ثَم يتم استكمال هذا الأمر من خلال:

- استمرار العمل على إنشاء مجتمعات عمرانية وسكنية متكاملة الخدمات تضم وحدات الإسكان المناسبة لكافة فئات المجتمع والمرافق الخاصة بها، مع استكمال العمل على بناء وحدات الإسكان الاجتماعي
- التوسع في إقامة المدن الجديدة المستدامة ومدن الجيل الرابع؛ لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المصريين على أن تكون تلك المدن مخططة بشكل مبتكر ومستدام.

- تحويل محافظات وجه قبلي إلى مناطق جاذبة للاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص من خلال التوسع في تصميم مدن الجيل الرابع في الصعيد لتكون بمثابة فرصة حقيقة للتنمية، وتسهم في توفير فرص العمل وسبل الحياة الكريمة للمواطنين.
- توفير حزم تحفيزية للقطاع الخاص، للتوسع في التجمعات العمرانية الجديدة؛ من أجل توفير فرص عمل وخدمات في هذه المناطق الجديدة.
- التنسيق مع الجهات المعنية لاستحداث آليات تمويل لتمكين الأسر متوسطة الدخل من الحصول على الوحدات العقارية بنظام سداد مطول وبفائدة منخفضة.
- تثقيف المواطنين للتوجُّه نحو المدن الجديدة، والانتشار السكاني في المجتمعات العمرانية الجديدة في محافظاتهم.

البرنامج الفرعي الثاني: استكمال الارتقاء بمستويات التحضر والتطور العمراني

شهدت الدولة الفترة الماضية معدلات غير مسبوقة في حجم التطور العمراني، مع تدشين مدن جديدة، وهو ما يتطلب استكمال عدد من المسارات:

- استكمال إعادة تخطيط وتنمية العمران القائم بالمدن والقرى، أخذًا في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والإدارية والديموجرافية.
- استمرار تنمية الظهير الصحراوي، بإنشاء مدن وقرى جديدة، وتنميتها اقتصاديًّا.
- الالتزام بمعايير التخطيط العمراني عند التوسع في البناء.
- الارتقاء بالخدمات بالمدن العمرانية القائمة لدفع عجلة التنمية العمرانية بها.

البرنامج الفرعي الثالث: الارتقاء بمعدل التخضير وضمان الاستدامة البيئية

تتخذ الدولة المصرية خطوات عديدة وإجراءات متتالية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر في كافة مناحي الحياة، ومن ضمنها قطاع الإسكان والمرافق، ومن ثَم تستكمل الحكومة العمل على تعزيز الآليات الخضراء لتحقيق الاستدامة البيئية، من خلال:

- تنفيذ استراتيجيات التخضير الحضري، مثل: الأسطح الخضراء، والجدران الخضراء، والأحزمة الشجرية؛ لزيادة التظليل والتبخر.
- استكمال مبادرة ١٠٠ مليون شجرة، والأحزمة الخضراء حول الطرق الرئيسة والمدن الصناعية والجديدة.
- تطوير مبانٍ مستدامة ذات أداء أفضل تستخدم طاقة ومياهًا وموارد أخرى أقل وتولد تلوثًا أقل.
- زيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء وتحسين نوعية الهواء ومكافحة التلوث والتصحر بمختلف المناطق السكنية.
- تنفيذ استراتيجيات رصف باردة مثل: الرصيف العاكس، أو الأرصفة المسامية؛ لتقليل تأثير الجزر الحرارية الحضرية.
- استخدام مواد البناء المستدامة للحد من التأثير البيئي لمشروعات البناء، وتوفير الطاقة، وخفض التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

البرنامج الفرعي الرابع: تطوير المناطق غير المخططة

عكفت الحكومة خلال الفترة الماضية على تطوير المناطق العشوائية وغير المخططة، في سبيل توفير أماكن لائقة بالمواطن المصري، وهو ما يستلزم استكمال العمل على ذلك الأمر خلال الفترة المستقبلية، وذلك من خلال:

- استكمال تطوير المناطق غير المخططة القائمة حاليًّا، وخاصة المناطق ذات الكثافة السكانية العليا، وربطها بالمدن الكبرى عبر محاور مرورية رئيسة.
- ضمان استمرار عدم ظهور مناطق غير مخططة جديدة، وإتاحة الفرصة للمناطق على أطراف المدن للنمو بصورة مخططة وفي إطار قانوني، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تطوير هذه المناطق، خاصة في مجالات التنمية البشرية لسكانها.
- العمل على توفير أسواق حديثة مطورة بديلة للأسواق غير المخططة؛ من أجل توفير حياة كريمة للمواطنين.

البرنامج الرئيس الثاني:

ضمان توصيل المرافق لجميع المواطنين

تُولي الدولة المصرية اهتمامًا بالغًا لضمان حصول جميع المواطنين على المرافق الأساسية والخدمات الحيوية، وذلك لضمان حق كل مواطن في العيش الكريم وتحقيقًا للتنمية المستدامة والشاملة في جميع ربوع مصر. لذلك تعكف الحكومة على الارتقاء بمستوى البنية التحتية وتحسين جودة حياة المواطنين، وهو ما تبلور من خلال صياغة برنامجين فرعيين يتعلقان بتوفير مياه نقية آمنة وخدمات صرف صحي لجميع المواطنين بهدف الارتقاء بالصحة العامة والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى تنمية وتطوير القرى المصرية والمراكز في المناطق الريفية بهدف سد الفجوة بين الريف والحضر وتحقيق التنمية المتكاملة للريف المصري.

عدد البرامج الفرعية: ٢ برامج

البرنامج الفرعي الأول: توفير مياه نقية وخدمات صرف صحي لجميع المواطنين

يُعد توفير مياه نقية آمنة وخدمات صرف صحي لجميع المواطنين أحد المستهدفات الرئيسة التي تعمل عليها الحكومة باستمرار، وهو ما قد يتبلور من خلال:

- تعزيز مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في مجال المياه والصرف الصحي.
- تحسين اقتصاديات تشغيل وصيانة مشروعات المياه والصرف الصحي.
- تطوير مشروعات المياه والصرف الصحي القائمة، وتوسيع طاقاتها الإنتاجية.
- خفض فاقد المياه إلى الحد الأدنى للتخفيف على شبكات الصرف الصحي.
- تعزيز قدرات شركات مياه الشرب والصرف الصحي لتحسين أدائها من النواحي التشغيلية والمالية والمؤسسية ومجالات مشاركة المواطنين.
- تقييم احتياجات المجتمعات المحلية لمشروعات الصرف الصحي وتعظيم دورها في أثناء تخطيط وتنفيذ هذه المشروعات.

البرنامج الفرعي الثاني: تنمية وتطوير القرى المصرية والمراكز في المناطق الريفية

تولي الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بتنمية وتطوير القري والمراكز الريفية، فعلى سبيل المثال تعد مبادرة حياة كريمة من أهم المبادرات التنموية، والتي تستهدف بالأساس تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري، ومن ثَم يستهدف البرنامج الحالي استكمال هذه المبادرة المحورية للقرى المصرية من خلال:

- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "حياة كريمة" بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، والتي تستهدف استفادة ٢٢ مليون مواطن، في عدد ٢٠ محافظة، تمثل محافظات الصعيد نسبة ٣٣% من إجمالي المحافظات المستهدفة، وذلك في إطار تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي (٢٠٢٤ - ٢٠٢٥).
- زيادة معدلات اتصال القرى بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.
- استمرار تطوير الطرق الداخلية بالمراكز والقرى لتسهيل الوصول إلى القرى.
- التوسع في بناء المنازل المستدامة بيئيًّا والتصدي لظاهرة البناء العشوائي في القرى.
- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات، التي تشمل جوانب مختلفة صحية واجتماعية ومعيشية للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا، في إطار المبادرة الرئاسية "حياة كريمة".

الهدف الاستراتيجي الخامس:
ضمان حياة كريمة لجميع المصريين

أبرز المؤشرات المستهدفة

23%

متوسط نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية إلى اجمالي الانفاق العام المستهدف خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

27 مليون مواطن

إجمالي عدد المستفيدين المستهدف من برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

240 مليار جنيه

إجمالي تكلفة برنامج الدعم النقدي (تكافل وكرامة) المستهدف خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

700 ألف مواطن

إجمالي عدد المستفيدين من المسنين من خدمات الرعاية والدعم النقدي المستهدفين خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

70 مليار جنيه

إجمالي تكلفة الدعم النقدي المستهدفة لذوي الاحتياجات الخاصة خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

الهدف الاستراتيجي الخامس:
ضمان حياة كريمة لجميع المصريين

البرنامج الرئيس الأول:

توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي

تستند فلسفة البرنامج إلى محورية توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر احتياجًا من خلال توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتتضمن استدامة برامج الأمان الاجتماعي، لصالح تلك الفئات الاجتماعية، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع المعيشية للعمالة غير المنتظمة باعتبارهم إحدى أهم الفئات الأكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية، ومن ثَمَّ حظيت باهتمام غير مسبوق من قبل الدولة. وفي هذا الإطار، تستهدف الحكومة خلال الفترة القادمة العمل على كافة المستهدفات المتعلقة بتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

عدد البرامج الفرعية: ١ برنامج

البرنامج الفرعي الأول: توسيع مظلة الحماية الاجتماعية

يُعد توسيع مظلة الحماية الاجتماعية أحد المستهدفات المحورية في ظل ضرورة تحقيق عدالة اجتماعية تشمل الفئات الأكثر احتياجًا، ومن ثَم أهمية النظر في عدد من المسارات بصورة متوازية على النحو الآتي:

- توسيع نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعية المُوجَّهة للفئات الأكثر احتياجاً، مع التركيز على المرأة المعيلة، وريف الوجه القبلي.
- دعم استدامة برامج الحماية الاجتماعية على غرار برنامج تكافل وكرامة مع التوسع في برامج التحويلات النقدية المشروطة، وزيادة مخصصات المساعدات لكل مستفيد/أسرة، بما يسهم في تخفيف العبء على شبكات الأمان الاجتماعي.
- توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي، من خلال تشجيع القوى العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على الاشتراك في نظم الضمان الاجتماعي، وتوفير الحماية ضد مخاطر الشيخوخة والإعاقة والبطالة، وغيرها.

- التوسع في تبنِّي برامج الاستهداف الجغرافي للمناطق الأشد فقرًا والمناطق النائية والمُهمَّشة، بهدف تقديم الخدمات العامة والأساسية بتلك المناطق، وخاصة خدمات الصحة والتعليم والبيئة.
- جذب المزيد من الاستثمارات في الصناديق المالية الاجتماعية، بما يُسهم في توجيه تلك الاستثمارات نحو المشروعات الاجتماعية، والتي تستهدف محاربة الفقر والمرض ومنع التسرب من التعليم، وكذا العمل على استحداث مؤشر لقياس وتقييم أثر تلك الاستثمارات.
- تعزيز الدور المجتمعي لبنك ناصر الاجتماعي، من خلال توسيع قاعدة التكافل في البنك لتضم عددًا أكبر من الأسر الأكثر احتياجًا، وزيادة حجم المساعدات العينية والنقدية المقدمة لهم، بالإضافة إلى استمرار العمل نحو تحفيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص للقيام بدورهم في المجتمع، ودعم مشروعات التنمية الاجتماعية والأسرية.

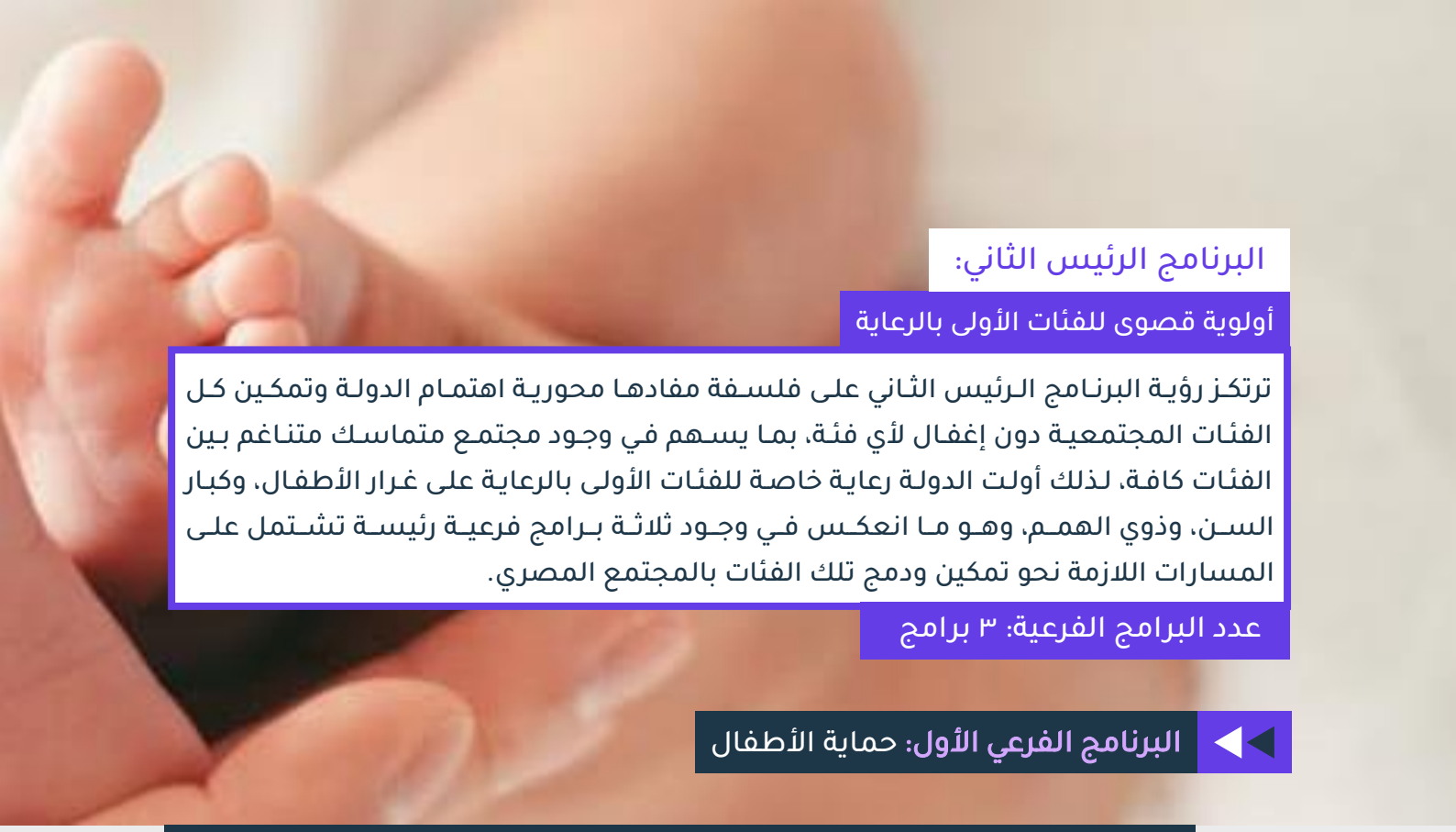

البرنامج الرئيس الثاني:

أولوية قصوى للفئات الأولى بالرعاية

ترتكز رؤية البرنامج الرئيس الثاني على فلسفة مفادها محورية اهتمام الدولة وتمكين كل الفئات المجتمعية دون إغفال لأي فئة، بما يسهم في وجود مجتمع متماسك متناغم بين الفئات كافة، لذلك أولت الدولة رعاية خاصة للفئات الأولى بالرعاية على غرار الأطفال، وكبار السن، وذوي الهمم، وهو ما انعكس في وجود ثلاثة برامج فرعية رئيسة تشتمل على المسارات اللازمة نحو تمكين ودمج تلك الفئات بالمجتمع المصري.

عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج

البرنامج الفرعي الأول: حماية الأطفال

تكفل الدولة حماية الطفولة وذلك من خلال العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من جميع النواحي في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية، وذلك من خلال:

- تعزيز الشراكات بين جميع الأطراف المعنية بحقوق الطفل، مع التوسع في آليات حماية الأطفال والمراهقين.
- توفير تغذية صحية للأطفال بالمدارس، وتوسيع نطاق الوجبات المدرسية ورفع قيمتها الغذائية، بالإضافة إلى تطوير آليات الكشف المبكر عن الأمراض المتعلقة بسوء التغذية والتقزُّم والسمنة، وتوعية الأسر بأساليب التغذية السليمة.
- الاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة، وزيادة معدلات الاستيعاب في مؤسسات رياض الأطفال.
- التوسع في إنشاء دور حضانات الجمعيات الأهلية والحضانات الخاصة وتقديم خدمات مميزة للتعليم قبل الابتدائي وفقًا للمعايير الدولية.
- تطوير وحدات الدعم النفسي والاجتماعي لتقديم خدمات إعادة الدمج للأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات العقابية، مع العمل على تأهيلهم.
- زيادة الاهتمام بمبادرة دعم كريمي النسب، بما يضمن حصولهم على الرعاية الاجتماعية، والنفسية، والصحية المتكاملة.

- التوسع في آليات مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال.
- التوسع في مبادرات مكافحة إدمان المخدرات، والعمل على توعية الأطفال والمراهقين بمخاطر الإدمان.
- وضع ضوابط لحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت، وضمان الاستخدام الآمن للإنترنت.
- استمرار العمل نحو تحسين النظرة المجتمعية للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية، وتبني سياسات تُسهم في دمجهم داخل منظومة أسرية وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم.

البرنامج الفرعي الثاني: المسؤولية المشتركة تجاه كبار السن

تُعد حماية وتحسين جودة حياة كبار السن في مصر وسبل التصدي للتحديات التي يواجهونها على رأس أجندة أولويات الدولة المصرية، وهو ما يتطلب اتخاذ عدد من المسارات على النحو الآتي:

- توسيع مظلة المعاشات التقاعدية لتشمل جميع كبار السن في الفئات الأولى بالرعاية.
- تطوير ورفع كفاءة دور رعاية المسنين، ودعم مهارات مقدمي الرعاية والقائمين على إدارتها والإشراف عليها؛ لضمان توفير سكن كريم لكبار السن.
- زيادة إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة لكبار السن، مع تحسين خدماتهم الصحية والطب الوقائي.

البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز آليات دمج أصحاب الهمم

تولي الدولة اهتمامًا خاصًّا بالأشخاص ذوي الهمم، وذلك من خلال تقديم جميع أوجه الرعاية والدعم لهم، مع توفير كل السبل اللازمة للحصول على حقوقهم كافة، وهو ما يتطلب استكمال تلك المسارات كما يلي:

- العمل على رعاية الأطفال ذوي الهمم، ودمجهم في المجتمع، وتوفير فرص التعليم النظامي وغير النظامي لهم.
- الاهتمام بالفئات الأولى بالرعاية، وتفعيل القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ الخاص برعاية حقوق المسنين وإصدار لائحته التنفيذية.
- تأهيل الخدمات لتسهيل وصول ذوي الهمم إلى الأماكن العامة والمرافق، ومن ثَم تيسير حركتهم بوسائل النقل في المناطق الحضرية والريفية، بما يتلاءم مع احتياجاتهم.
- استكمال توفير جميع الخدمات التأهيلية، والتدريبية، والتعليمية، والصحية للأشخاص ذوي الهمم.
- إطلاق حملات توعوية للأسر بسُبُل الكشف المبكر عن الإعاقات، بالإضافة إلى سُبل تأهيل الأطفال ذوي الهمم نفسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وجسمانيًّا للاندماج في المجتمع، واستيعابهم في النظام التعليمي وداخل المنظومة الثقافية.
- توفير فرص عمل ملائمة لذوي الهمم تتناسب مع إعاقاتهم الحركية أو الذهنية.
- تأمين حياة كريمة لذوي الهمم، بما في ذلك حقهم في الضمان الاجتماعي، ومستوى معيشي لائق.
- التوسع في إنشاء مكاتب تأهيل ذوي الهمم في مختلف المحافظات، والتي تتولى تدريبهم مهنيًّا، وصرف الأجهزة التعويضية لهم في حال الحاجة إليها، بما يُسهم في النهاية في حصولهم على فرص عمل.
- دعم التمكين السياسي لذوي الهمم، وضمان تمثيلهم بشكلٍ لائق في المجالس النيابية.

الهدف الاستراتيجي السادس:
الشباب شركاء اليوم وقادة الغد

أبرز المؤشرات المستهدفة

717 دورة تدريب حرفي وتدريب على ريادة الاعمال والانتقال لسوق العمل مستهدفة بحلول عام ٢٠٣٠

94% نسبة التحاق الشباب بالتعليم المستمر والتدريب وفرص العمل المستهدفة خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

119
مليون مستفيد

إجمـــالي عـــدد الشـــباب المستهدفين للاستفادة من البـرامج الشـبابية والرياضـية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

الهدف الاستراتيجي السادس:
الشباب شركاء اليوم وقادة الغد

البرنامج الرئيس الأول:

تمكين الشباب اقتصاديًّا وسياسيًّا

تسعى الدولة المصرية لإتاحة مشاركة الشباب في العمل السياسي بشكل فعال، فضلًا عن العمل على توفير فرص عمل لائقة للشباب مع التخفيف من نسب البطالة، وذلك من خلال العمل على تنفيذ ثلاثة برامج فرعية: برنامج تعزيز انخراط الشباب وإشراكهم في العمل المجتمعي والسياسي وبرنامج تمكين الشباب اقتصاديًّا، بالإضافة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية.

عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز انخراط الشباب وإشراكهم في العمل المجتمعي والسياسي

العمل على توسيع مشاركة الشباب باعتباره شريكًا رئيسًا في برامج التنمية والتحديث، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، من خلال الآتي:

- تحفيز الشباب على المشاركة المجتمعية في الأنشطة التنموية.
- إنشاء قاعدة إلكترونية تشمل الكفاءات الشابة القادرة على تولي مسؤولية العمل السياسي والإداري في مختلف المجالات والقطاعات الحكومية.
- استمرار برامج تأهيل الكوادر الشابة في المجالات الإدارية والقيادية.
- تنظيم ورش عمل وفعاليات تثقيفية حول قضايا الشباب وحقوقهم.
- تعزيز الفعاليات الثقافية والفنية التي تعكس هويَّة وتراث الشباب المصري.

البرنامج الفرعي الثاني: تمكين الشباب اقتصاديًّا

التمكين الاقتصادي للشباب، وزيادة التمويل المخصص لمشروعات الشباب ومساندته في الحصول على فرصة عمل، من خلال الآتي:

- إطلاق برنامج للتوجيه المهني والتدريب مقرون بالتوظيف المباشر من خلال التعاون مع المؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال الصغيرة.
- دعم إنشاء حاضنات أعمال ومراكز دعم للشباب الراغبين في بدء مشروعاتهم الخاصة بجميع أنحاء مصر.
- تنظيم مسابقات وفعاليات لتشجيع الابتكار والريادة بين الشباب.
- تشجيع الشباب والنشء على الفهم والوعي بثقافة الابتكار وريادة الأعمال من خلال المدارس ومراكز الشباب ووسائل الإعلام المختلفة، ووضع منظومة متكاملة للابتكار.
- استكمال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إطار تعزيز جهود "صندوق التنمية المحلية" وذلك بهدف توفير فرص عمل مستدامة للشباب.

البرنامج الفرعي الثالث: مكافحة الهجرة غير الشرعية

تُعد مكافحة الهجرة غير الشرعية على رأس أولويات الدولة المصرية، خلال الفترة القادمة ، وترتكز رؤية الحكومة ومستهدفاتها خلال الفترة القادمة في ذلك الشأن على ما يلي:

- الاستمرار في إطلاق المبادرات التوعوية على غرار المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة"، والتي تستهدف توعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- متابعة تنفيذ مشروع التنمية المجتمعية لرفع الوعي المجتمعي وتأهيل وتشغيل الشباب، والذي يستهدف توفير فرص عمل، وخلق شباب مؤهل لسوق العمل المحلي؛ للحد من هجرة الشباب بطرق غير شرعية بحثًا عن فرص العمل.

البرنامج الرئيس الثاني:

الارتقاء برأس المال البشري للشباب

تعمل الدولة المصرية على الاستغلال الأمثل لطاقات الشباب بما يحقق الاستفادة القصوى من جهود الدولة في هذا الشأن، وذلك من خلال العمل على تنفيذ برنامجين فرعيين: برنامج الارتقاء بالمستوى الصحي للشباب، وبرنامج الارتقاء بالمستوى البدني للشباب.

عدد البرامج الفرعية: ١ برنامج

البرنامج الفرعي الأول: الارتقاء بالمستوى الصحي والنفسي والبدني للشباب

يهدف البرنامج إلى الارتقاء بالمستوى الصحي والنفسي وكذلك البدني للشباب، بما يسهم في تعزيز مشاركتهم في برامج التنمية، من خلال الآتي:

- مكافحة الإدمان بأشكاله كافة وعمل حملات توعوية للشباب للحد من تعرضهم للمخدرات والتدخين، مع تعزيز دور صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي
- توفير خدمات الرعاية الصحية والنفسية المتكاملة للشباب. مع تنظيم حملات توعية حول الصحة النفسية والعناية بالصحة البدنية.
- تنظيم برنامج صحي شامل للشباب للمتابعة الصحية ومعالجتهم من الأمراض المزمنة مثل (مرض السكري، وأمراض القلب، والسمنة)، مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازمين.
- العمل على النهوض بتنافسية الرياضة في مصر وتبني كافة الاستراتيجيات وخطط العمل الداعمة لتحويل مصر لأن تصبح مركزًا لاستضافة البطولات والأحداث الرياضية العالمية الكبرى
- استكمال ومتابعة مشروع الجينوم الرياضي المصري لتعزيز استخدام تطبيقات الجينوم في تحسين الأداء الرياضي واكتشاف المواهب الرياضية.
- رعاية واكتشاف الموهوبين رياضيًّا وتقديم المزيد من الدعم للأبطال الرياضيين.
- التوسع في إنشاء مراكز الشباب وتطوير المراكز القائمة.
- توفير فرص الاستثمار الرياضي وإطلاق مبادرات للصناعات الرياضية.

الهدف الاستراتيجي السابع:
تمكين المرأة وفرص متساوية في جميع المجالات

أبرز المؤشرات المستهدفة

25% متوسط نسبة مشاركة الاناث في قوة العمل المستهدف خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

75% نسبة النساء المستفيدات من الدعم النقدي إلى إجمالي عدد المستفيدين المستهدفة خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

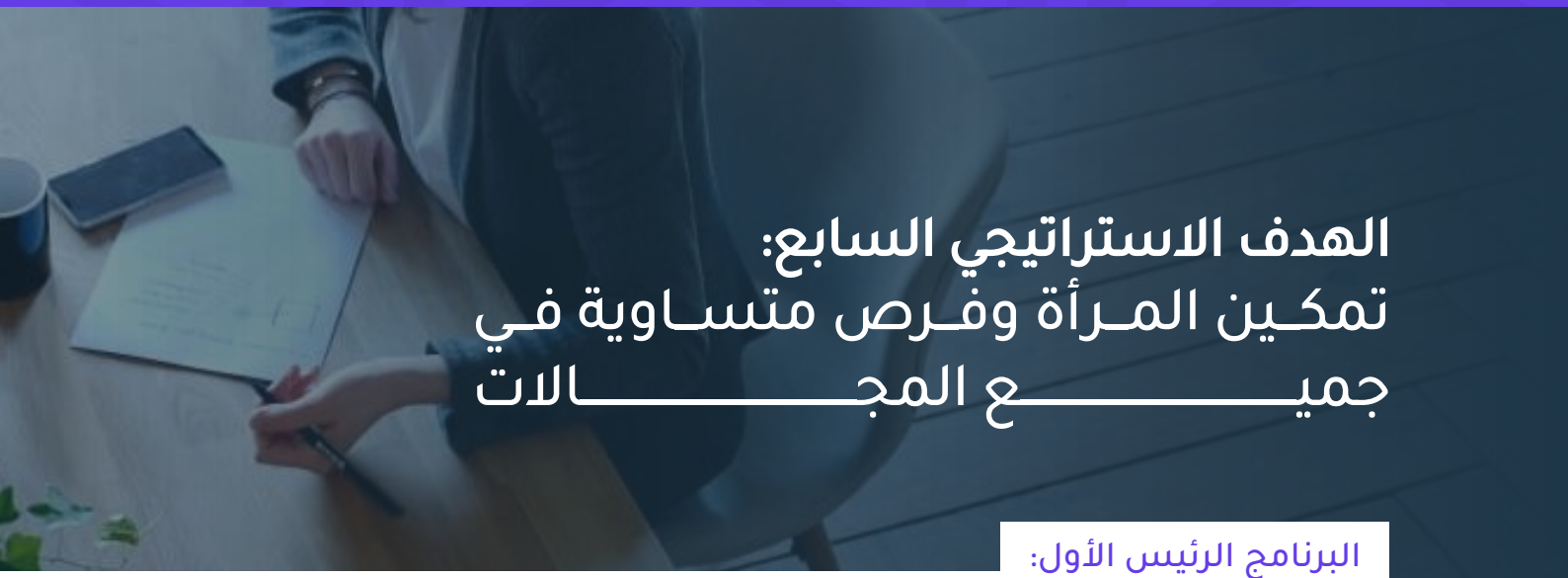

الهدف الاستراتيجي السابع: تمكين المرأة وفرص متساوية في جميع المجالات

البرنامج الرئيس الأول:

التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة

يمثل تمكين المرأة أولوية وطنية لدى الدولة المصرية، حيث تم إطلاق عدد من المبادرات الوطنية المخصصة لتمكين المرأة في مختلف المجالات، وتُعد المرأة شريكًا أساسيًّا في استراتيجية التنمية المستدامة، انطلاقًا من أهمية ترسيخ قيم العدالة والمساواة بين الجنسين ومبادئ تكافؤ الفرص، فقد استهدف البرنامج الرئيس الأول تحقيق التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، بالاستناد على ثلاث برامج فرعية تستهدف توفير فرص الترقي العملي والعلمي للمرأة المصرية وتشجيع النساء على المشاركة بفاعلية في برامج ريادة الأعمال، ذلك إلى جانب تعزيز مشاركة المرأة سياسياً.

عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز فرص الترقي العملي والعلمي للمرأة المصرية

تُعد قدرة المرأة المصرية على الحصول على الفرص العملية والعلمية، استنادًا لمبدأ تكافؤ الفرص، أحد المستهدفات الحكومية لتعزيز دورها، وذلك من خلال المسارات التالية:

- استكمال تنفيذ الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وذلك عبر زيادة معدلات تشغيل النساء، وإقامة برامج تدريبية خاصة بالمرأة، فضلًا عن تعزيز سبل مشاركة المرأة في قوة العمل والمناصب القيادية، وتوفير بيئة عمل آمنة خالية من العنف أو التمييز.
- التوسع في المنح الدراسية للفتيات في المناطق الريفية والنائية إلى جانب التوسع في برامج تأهيل القيادات النسائية لتولي المناصب القيادية.
- ربط المبادرات الاجتماعية للدولة (مثل تكافل وكرامة) بمشاركة النساء في فصول محو الأمية كدافع لاستمرار حصولهن على المنح المقررة مع مراعاة الاشتراطات المجتمعية ذات الصلة.
- التوسع في رعاية الحكومة لمعاهد التدريب الفني وتحسين كفاءة وفعالية البرامج التدريبية الموجهة للمرأة ومن بينها برامج الحياكة والتطريز، والتسويق، والمهارات الرقمية.

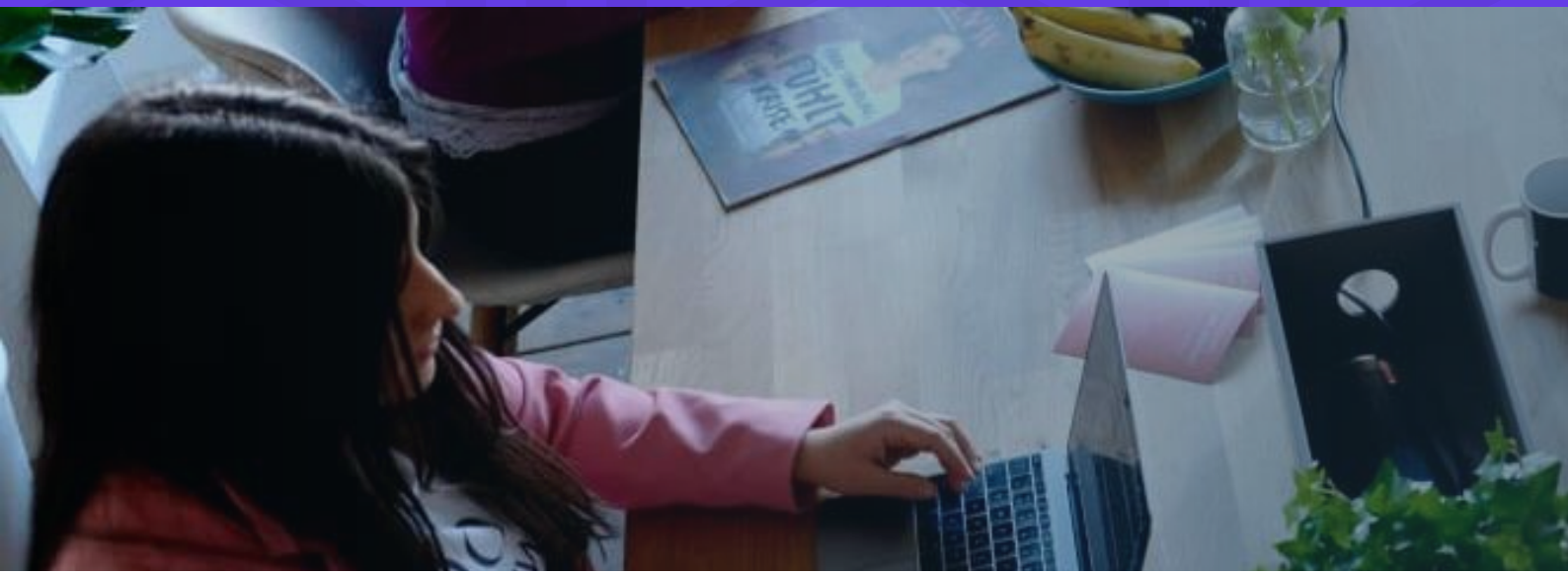

البرنامج الفرعي الثاني: تشجيع النساء على المشاركة بفاعلية في برامج ريادة الأعمال

يُعد مجال ريادة الأعمال أحد المجالات الواعدة للاقتصاد الوطني من خلال تدشين الكثير من المشروعات الحيوية لتكون قاطرة التنمية بالدولة، ومن ثَم تأتي أهمية دور المرأة كشريك أساسي في العملية التنموية من خلال تعزيز دورها في ريادة الأعمال، من خلال المسارات التالية:

- التوسع في إنشاء حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة التي تقودها النساء.
- التوسع في تقديم الاستشارات الفنية للنساء المُقبِلات على إنشاء مشروعات خاصة بهن، بالإضافة إلى مواصلة دعم رائدات الأعمال، ووضع البرامج والمبادرات اللازمة لمتابعة أهدافهن وتمكينهن.
- تقديم دعم تقني ومادي للنساء العاملات في القطاع الزراعي، وتشجيع النساء على الانخراط في قطاعات اقتصادية جديدة، مثل: التكنولوجيا، والابتكار.
- ضمان نفاذ المرأة المعيلة للموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها المالية.
- استمرار العمل على بناء قدرات الإناث في المناطق الريفية والمحافظات الحدودية.
- تبني كافة الجهود الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع في تطبيق إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لتشجيع النساء على الادخار والاقتراض.

البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز مشاركة المرأة سياسيًّا

تُعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمرًا واجبًا وحتميًّا باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، ومن ثَم تأتي أهمية إشراكها في جميع دوائر صنع القرار، وهو ما يتطلب عدد من المسارات التالية:

- مواصلة دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠.
- مواصلة دعم دور المجلس القومي للمرأة لدعم حقوق المرأة وتعزيز حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- مواصلة تعزيز قدرات المرأة ومشاركتها في الانتخابات المحلية والتشريعية.

- التوسع في إعداد برامج تأهيل القيادات النسائية في المحافظات، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في المحليات، ودعم النساء في تأسيس وإدارة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية.
- دعم مشاركة المرأة في اللجان الفرعية للحوار الوطني.
- مواصلة تكثيف البرامج التوعوية لتعزيز الثقافة السياسية عند المرأة.

البرنامج الرئيس الثاني:

تعزيز صحة المرأة وحمايتها من العنف

تُولي الدولة اهتمامًا خاصًّا بصحة المرأة المصرية، لا سيَّما أنها شريك محوري في العملية التنموية بالدولة المصرية، وهو ما تبلور من خلال إطلاق مبادرة السيد رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة المصرية، كما تعي الدولة أهمية مكافحة كل أشكال العنف ضد المرأة، لينعكس هذا الأمر من خلال صياغة برنامجين فرعيين يتضمنان عددًا من المسارات، كالتالي:

عدد البرامج الفرعية: ٢ برنامج

البرنامج الفرعي الأول: دعم صحة المرأة

يستند توجه الدولة لاستمرار دعم صحة المرأة المصرية إلى عدد من المسارات والآليات اللازمة، لتمثل برنامجًا متكاملًا للحفاظ على صحة المرأة سواء النفسية أو البدنية على النحو التالي:

- تنفيذ مبادرة السيد رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة المصرية، مع التوسع في تقديم برامج الرعاية الصحية للمرأة بمختلف مراحلها العمرية.
- تعزيز حماية المرأة من أي ممارسات ضارة ضدها مثل: الزواج المبكر، والختان، والزواج القسري.
- توفير خدمات صحية موجهة للنساء في المناطق النائية والفقيرة، بالإضافة إلى التوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة في كل أنحاء الجمهورية، خاصة في المناطق الفقيرة.
- تعزيز اهتمام الدولة ببرامج الصحة النفسية للمرأة.
- تعزيز برامج تحسين الصحة الغذائية للمرأة، وتوجيه حملات توعية للحفاظ على الوجبات الصحية.

- التوسع في الاهتمام باللياقة البدنية للمرأة المصرية كإحدى أدوات تحسين صحتها ورفع معدلات إنتاجيتها، وذلك من خلال التوسع في إنشاء المرافق الرياضية النسائية لمختلف الأعمار.

البرنامج الفرعي الثاني: مكافحة العنف ضد المرأة

إن القضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله المختلفة، بجانب رفع مستوى الوعي وتغيير السلوك، أصبح ضرورة ملحة، بما يستلزم اتخاذ عدد من الخطوات:

- التوسع في تقديم الخدمات القانونية للنساء الناجيات من العنف وبرامج إعادة التأهيل النفسي لهن.
- التوسع في حملات التوعية لتغيير المواقف الاجتماعية والسلوكيات التي تُسهم في العنف ضد المرأة.
- إعداد برامج تدريبية مختلفة للمقبلين على الزواج للحد من لجوء الزوجين للعنف.
- العمل على تشديد وتغليظ العقوبات لحماية المرأة من جميع أشكال العنف.
- توسيع حملات التوعية الموجهة لكيفية اختيار المرأة لشريك حياتها؛ لتقليل نسب الطلاق، فضلًا عن التوسع في تقديم برامج المشورة الأسرية وحملات التوعية ذات الصلة بالمبادئ التربوية للنشء؛ لمعاونة المرأة في تنشئة جيل قادر على تحقيق التنمية الشاملة.

87.241
25.262
23.7344
56.0531
50.8442

بنـــــاء اقتصـــــاد تنافســـــي جـــاذب للاســـــتثمارات

خلق اقتصاد مرن وقادر على مواجهة التقلبات والتغيرات العالمية المتسارعة والانطلاق والنمو المستدام، وجاذب للمستثمر المحلي والأجنبي، وذلك من خلال توفير بيئة أعمال مُحفِّزة، تدعم تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية، وتُمكِّن من رفع قدرة الدولة التصديرية وتعزز إيراداتها وتضمن لها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو المستدام وتوفير مزيد من فرص العمل الدائمة.

أهداف استراتيجية 3 لبناء اقتصاد تنافسي مستدام

01 الهدف الاستراتيجي الأول:
ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي

02 الهدف الاستراتيجي الثاني:
تمكين القطاع الخاص، وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية

03 الهدف الاستراتيجي الثالث:
ضبط الأسعار والحد من التضخم

الهدف الاستراتيجي الأول:

ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي.. تعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية

عدد البرامج الرئيسة:
4 برامج رئيسة

عدد البرامج الفرعية:
19 برنامج فرعي

البرنامج الرئيس الأول: تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة

- عدد البرامج الفرعية: ٨ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثاني: مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي

- عدد البرامج الفرعية: ٢ برنامج فرعي

البرنامج الرئيس الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية

- عدد البرامج الفرعية: ٧ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الرابع: تعزيز الصلابة والمرونة والاستباقية في إدارة الازمات.

- عدد البرامج الفرعية: ٢ برنامج فرعي

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية

عدد البرامج الرئيسة:
٥ برامج رئيسة

عدد البرامج الفرعية:
١٧ برنامجًا فرعيًّا

البرنامج الرئيس الأول:
رفع معدلات الاستثمار

- عدد البرامج الفرعية: برنامج فرعي واحد

البرنامج الرئيس الثاني:
مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول

- عدد البرامج الفرعية: برنامج فرعي واحد

البرنامج الرئيس الثالث:
حوكمة الأصول المملوكة للدولة

- عدد البرامج الفرعية: ٧ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الرابع:
ضمان المنافسة والحياد التنافسي

- عدد البرامج الفرعية: برنامج فرعي واحد

البرنامج الرئيس السادس:
زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال

- عدد البرامج الفرعية: ٧ برامج فرعية

الهدف الاستراتيجي الثالث:

ضبط الأسعار والحد من التضخم

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
2 برنامج رئيس	5 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الأول: ضمان توافر جميع السلع في الأسواق

- عدد البرامج الفرعية: 3 برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثاني: السيطرة على اختلالات سلاسل التوريد

- عدد البرامج الفرعية: 2 برنامج فرعي

الهدف الاستراتيجي الأول:
ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي...
تعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية

أبرز المؤشرات المستهدفة

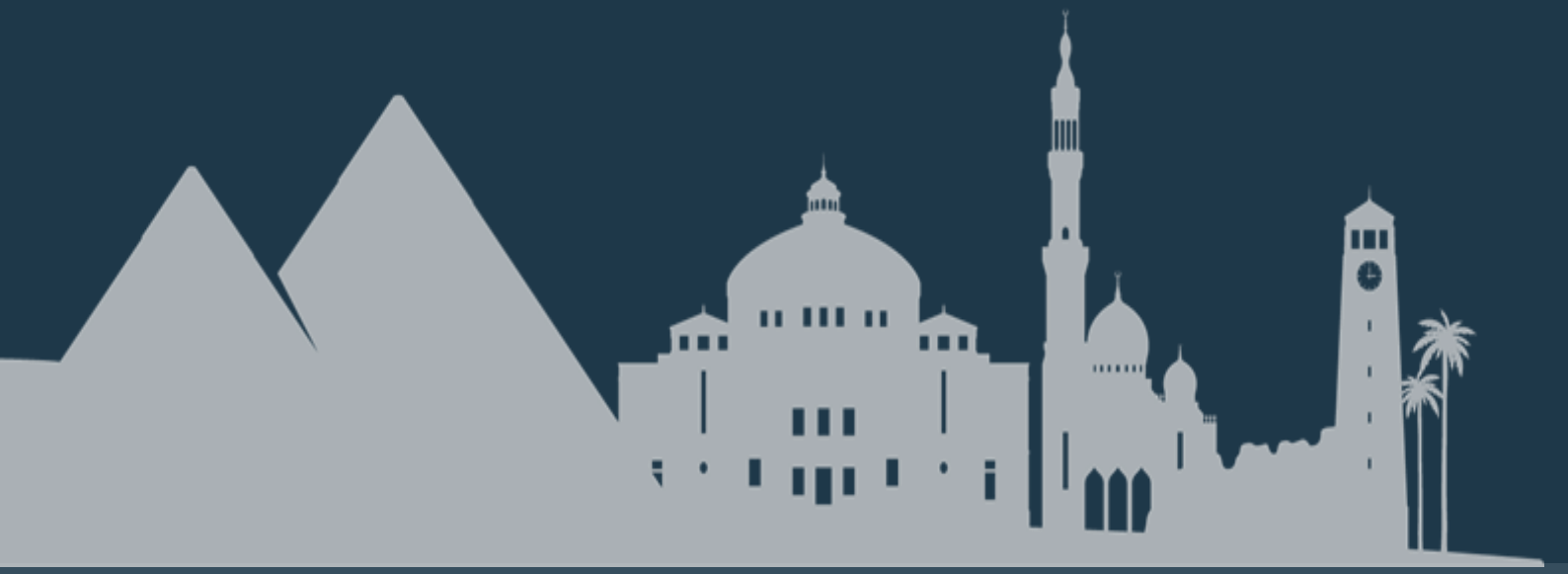

5.6% معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٩، وفقًا لصندوق النقد الدولي

145 مليار دولار حجم الصادرات المصرية المستهدف بحلول عام ٢٠٣٠

6.6% خفض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٧)

15.3% متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي للذرة بحلول عام ٢٠٣٠

5 سنوات إطالة متوسط عمر الدين المستهدف خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٧)

13 مليار دولار قيمة صادرات التعهيد المستهدفة بحلول عام ٢٠٣٠

8% معدل النمو السنوي لإنتاج القطاع الصناعي خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

60% الحد الأدنى لزيادة نسبة المكون المحلي في المحتوى الصناعي خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

7% مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠

30 مليون سائح إجمالي عدد السائحين المستهدف جذبهم في مصر في عام ٢٠٢٨

45 مليار دولار اجمالي الإيرادات السياحية المستهدفة بحلول في عام ٢٠٣٠.

7 مجمعات صناعية عدد المجمعات الصناعية الجديدة والمستهدف إنشائها بحلول عام ٢٠٢٦

الهدف الاستراتيجي الأول:
ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي.. تعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية

البرنامج الرئيس الأول:

تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة

تسعى الحكومة إلى تعزيز القدرة الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ومن هذا المنطلق، يتضمن البرنامج الرئيس "تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة" ٨ برامج فرعية تتضافر معًا لخلق اقتصاد احتوائي قادر على توفير المزيد من فرص العمل اللائقة، بالإضافة إلى تصحيح اختلالات جانبي العرض والطلب الكلي، وكذلك ضمان التمكين الاقتصادي، كما يستهدف زيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، إلى جانب تعظيم تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

عدد البرامج الفرعية: ٨ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي والارتقاء بنوعيته

تسعى الحكومة إلى تعزيز معدلات الاستثمار والتصدير، كما تعمل على تعزيز دور القطاع الخاص من خلال التخارج من بعض القطاعات، وذلك حتى يتسنى لها أن تفتح آفاقًا اقتصادية جديدة والتي بدورها تتيح فرص عمل وتعزز نمو الناتج المحلي، وترتكز رؤية الحكومة في تحقيق ذلك على عدد من المستهدفات الرئيسة بما يشمل:

- رفع معدلات نمو الناتج إلى ما لا يقل عن ٥% سنويًّا.
- الارتقاء بنوعية النمو الاقتصادي بالاعتماد على دور أكبر للاستثمار والتصدير.
- التحول باتجاه دور أكبر للقطاع الخاص في توليد الناتج وفرص العمل.

البرنامج الفرعي الثاني: اقتصاد احتوائي قادر على خلق المزيد من فرص العمل

تواصل الحكومة جهودها في تقديم البرامج المختلفة لتوفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة، وذلك سواء بخلق فرص جديدة أو بتعزيز فرص العمل الحرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي، وذلك بالاستناد على عدد من المستهدفات تشمل:

- تحقيق نمو احتوائي شامل قادر على خلق الملايين من فرص العمل اللائقة.
- تبنِّي برنامج قومي للتشغيل لتوفير المزيد من فرص العمل في القطاعات الرائدة، وخفض معدلات البطالة لأدنى مستوياتها.
- زيادة معدل النمو السنوي في أعداد المشتغلين بالتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات المستويات المرتفعة لمرونة التشغيل والقطاعات القائدة الموفرة لفرص العمل في الاقتصاد المصري.
- مواصلة جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وخفض نسبة العمالة غير الرسمية إلى أقل من ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٦.

البرنامج الفرعي الثالث: تصحيح اختلالات جانبي العرض والطلب الكلي

تسعى الحكومة جاهدة إلى تصحيح الاختلالات بين جانبي العرض والطلب؛ لضمان استقرار الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام، وذلك من خلال صياغة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو المتوازن للقطاعات الإنتاجية الوطنية، وتحديد القطاعات الرائدة، فضلًا عن دراسة أهم التشابكات بين القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى وضع السياسات اللازمة لزيادة القدرة على تحقيق التكافؤ الذاتي، وأيضًا مواجهة مظاهر الهشاشة الاقتصادية، ويتم تحقيق هذه المستهدفات عبر المسارات الآتية:

- وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو المتوازن للقطاعات الإنتاجية الوطنية وتكاملها؛ لضمان مرونة وصلابة الاقتصاد المصري.

- تحديد القطاعات القائدة على مستوى الاقتصاد المصري، والتي تؤثر بشكل إيجابي على النمو والتشغيل.
- دراسة التشابكات والتفاعلات بين القطاعات الاقتصادية وقدرتها على تلبية احتياجات التنمية ووضع السياسات اللازمة لمواجهة مظاهر الهشاشة الاقتصادية القائمة بالتركيز على القطاعات ذات العلاقات التشابكية.

البرنامج الفرعي الرابع: ضمان التمكين الاقتصادي والتنمية المكانية المتوازنة

تسعى الحكومة لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة بين المحافظات المصرية، كما تولي أهمية خاصة بمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية، وكذلك المناطق الريفية. كما تحرص على تقليص فجوة النوع في سوق العمل، ورفع معدلات التشغيل في الوجه القبلي والمحافظات الحدودية. علاوة على ذلك، تركز الحكومة على تخطيط المجمعات الصناعية في المحافظات المصرية، كما تهدف إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة محافظات صعيد مصر في الناتج، وتتجه أيضًا إلى تركيز المبادرات التنموية القومية وجهود كل المؤسسات الدولية للفقراء والمناطق الأكثر احتياجًا كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال عدة إجراءات تشمل:

- تخطيط المجمعات الصناعية بما يتماشى مع المزايا النسبية للمحافظات المصرية.
- تعزيز المقومات الاقتصادية الإنتاجية بمحافظات صعيد مصر وزيادة الأهمية النسبية لمساهمتها في الناتج إلى ما لا يقل عن ١٦% عام ٢٠٢٦.
- حفز الاستثمارات العامة والخاصة المُوجَّهة لمحافظات الصعيد، وتفعيل حوافز الاستثمار المُوجَّهة إلى تلك المناطق.
- مضاعفة عدد المشروعات في إطار "برنامج التنمية المكانية في الصعيد" بالاستفادة من الشراكات الدولية الفاعلة وزيادة الموارد المخصصة للبرنامج سنويًّا.
- زيادة معدلات التشغيل إلى ما لا يقل عن ٣٧% في محافظات الوجه القبلي، و٤٢% في المحافظات الحدودية بحلول عام ٢٠٢٦.
- توطين التنمية وتوفير مقومات الإنتاج بالقرى المصرية؛ لرفع مستوى دخل الأسر الريفية إلى ما لا يقل عن ٧٧% من متوسط دخل الأسر السنوي في الحضر بحلول عام ٢٠٢٦.
- مواصلة تركيز المبادرات التنموية القومية ويأتي على رأسها مشروع "حياة كريمة" والذي يستهدف تحقيق أثر تنموي ملموس في المناطق الأكثر احتياجاً، وتركيز جهود جميع المؤسسات الدولية على نهج التمكين الاقتصادي للفقراء كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي الخامس: زيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي

يُواجه العالم تحديات بيئية متزايدة؛ مما يدفع الدول إلى تبني مبادئ الاستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. وقد أولت الحكومة المصرية اهتمامًا كبيرًا بزيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة الاستثمارات الخضراء وتحفيز عدد من المشروعات الخضراء من بينها الهيدروجين الأخضر، فضلًا عن تبني سياسات لرفع كفاءة جمع المخلفات الصلبة. كما يتم العمل على تنفيذ استراتيجية الهيدروجين الأخضر لتصبح مصر مركزًا رائدًا في هذا القطاع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على تحقيق عدد من المستهدفات تشمل :

- مضاعفة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة إلى ما لا يقل عن ٥٠% عام ٢٠٢٦ ، ورفع نسبة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥%) على الأقل.
- استكمال تطوير الخطة الوطنية للاستثمار المناخي والتي تم الإعلان عنها بمؤتمر المناخ نوفمبر ٢٠٢٢، بما يُسهم في جذب التمويل المناخي من صناديق المناخ الأخضر في بعض القطاعات ذات الأولوية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار البيئي، والعمل على تذليل العقبات التي تحد من قدرته على التوسع أو إقامة المشروعات الصناعية، خاصة فيما يتعلق بالموافقات البيئية، وتوفير حزم تمويلية للصناعات والمناطق الصناعية.
- تيسير الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الاستراتيجية الوطنية للمناخ لكل من برامج التخفيف والتكيُّف مع التغيرات المناخية.
- تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية الهيدروجين الأخضر وتبنِّي السياسات اللازمة لتعزيز مكانة مصر لتصبح مركزًا إقليميًّا للهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٢٦.
- السعي باتجاه أن تصبح مصر مركزًا عالميًّا لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٣٠ (لإنتاج ٣,٢ ملايين طن سنويًّا وفق السيناريو الأخضر ترتفع إلى ٩,٢ ملايين طن بحلول عام ٢٠٤٠).
- إرساء المقومات الاقتصادية لتنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر وتحقيقها لمكاسب اقتصادية بقيمة تتراوح بين ١٠ و١٨ مليار دولار، وتوفيرها لما يزيد على ١٠٠ ألف فرصة عمل.
- استمرار العمل على تعظيم الاستفادة من شركاء التنمية المشاركين في تنفيذ مشروعات المنصة الوطنية لبرنامج "نوفي"، وذلك لتسريع وتيرة الاستفادة من التسهيل الائتماني من صندوق الصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي.

» تنفيذ سياسات تستهدف زيادة مستويات كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة إلى نحو ٩٠% بحلول عام ٢٠٢٦.

» رفع نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئيًّا إلى ما لا يقل عن ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٦.

البرنامج الفرعي السادس: اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة الرقمية

تأتي حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على قائمة أولويات الدولة المصرية، كما تولي الحكومة أهمية خاصة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة بما يسهم في تعزيز قدراتها على المنافسة في السوق العالمية، وتستند رؤية الحكومة في ذلك الشأن على عدد من المستهدفات تشمل:

- مواصلة تفعيل خطة جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، وقيام جهاز حماية المنافسة بمراقبة تنفيذ حزم الإجراءات الاقتصادية والقرارات والسياسات ذات الصلة الداعمة للمنافسة.
- الانتهاء من إلغاء/ تعديل كافة القوانين أو القرارات التي تؤثر على الصناعة والاستثمار والمنافسة والحياد التنافسي بنهاية عام ٢٠٢٦.
- تبني استراتيجية للاقتصاد الرقمي تستهدف رفع نسبة مساهمته في الناتج إلى ما لا يقل عن ٨% بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة مساهمته في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها عدد من القطاعات ذات الأولوية كالزراعة والصناعة والسياحة والتعليم والصحة.
- استكمال تطوير شبكة البنية التحتية الرقمية في جميع المناطق الجغرافية، خاصة المناطق النائية.
- استكمال مشروعات ربط كل المباني الحكومية بشبكات الألياف الضوئية، لضمان البنية التحتية الداعمة للتحول للاقتصاد الرقمي.
- مواصلة ميكنة منظومة الخدمات الحكومية الرقمية في جميع الخدمات الاستراتيجية والحيوية بالنسبة للمواطن.
- ضمان توفر بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لتنمية الاقتصاد الرقمي، ومراجعة المتطلبات التنظيمية لتسهيل الابتكار وتوسيع التغطية لتشمل التقنيات ونماذج الأعمال الجديدة.

- الاستمرار في تنفيذ المبادرات الخاصة بخفض الأمية الرقمية، وتعزيز المهارات الرقمية للمواطنين، والتوسع في الفئات المتضمنة بالمبادرات التي يتم إتاحتها.
- تعزيز الأمن السيبراني بهدف خلق بيئة رقمية آمنة وموثوقة لحماية البيانات وضمان سريتها، واستكمال دعم مشروعات تطوير حلول للأمن السيبراني للمرافق والقطاعات الحيوية.
- زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية إلى ما لا يقل عن ٣٧%.
- إطلاق مشروع قومي للتكثيف الزراعي من خلال الاستثمار في البحث والتطوير لزيادة الإنتاجية الزراعية بما لا يقل عن ٢٠%، من خلال استنباط أصناف عالية الإنتاج تمكث في التربة فترات أقصر وتقاوم التغيرات المُناخية.
- تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في عدد من القطاعات؛ لتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية؛ لتعزيز التنافسية الدولية للاقتصاد المصري وتنافسية الإنتاج الصناعي.
- تشجيع الإنفاق على الابتكار والتطور التكنولوجي؛ لتحسين الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتحقيق النمو المستدام، والعمل على زيادة مستويات الإنفاق على البحث والتطوير إلى ما لا يقل عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي بما يتواكب مع المستويات العالمية.

البرنامج الفرعي السابع: زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية

تُولي الحكومة المصرية اهتمامًا خاصًّا لتعزيز برنامج المساندة التصديرية بهدف تشجيع المصدرين وبالتالي زيادة الصادرات المصرية، كما تشمل الجهود توجيه المساندة نحو القطاعات ذات الأولوية، وكذلك السداد الفوري للمساندة. كما تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات التصدير في قطاعات واعدة مثل البترول والزراعة والصناعات التحويلية والإلكترونيات. بالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على تحسين منظومة التصدير، وكذلك تيسير الإجراءات، علاوة على دعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية من خلال تطوير الخدمات اللوجستية والترويجية وتعزيز الاتفاقيات التجارية، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

- تحقيق المستهدف الرئاسي الخاص بزيادة الصادرات المصرية لتصل إلى ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.
- استمرار العمل على تحديث الأنشطة التصديرية المستهدفة ومراجعة الفجوة التصديرية بعد كل تغيير في سعر صرف الدولار، واستمرار التباحث مع المجالس التصديرية حول إعادة هيكلة منظومة دعم الصادرات، ورد الأعباء التصديرية، والأسواق التي تستهدفها، والمتطلبات التي يمكن دعمها من خلالها.
- الاستمرار في تنفيذ برنامج رد الأعباء التصديرية للشركات المصدرة؛ لتحفيزها على التوسع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وإطلاق المزيد من المبادرات التي تحقق ذلك مثل استكمال مراحل مبادرة "السداد النقدي الفوري".
- استمرار وضع برامج تمويلية بفوائد مخفضة لدعم المصانع المصدرة؛ لزيادة الاستثمارات الصناعية والإنتاجية، بما يحقق توافر السلع الموجهة للتصدير، والعمل على توفير حزمة من الإعفاءات الضريبية وغير الضريبية التحفيزية للشركات التصديرية تُحدَّد كنسبة من زيادة الصادرات المحققة، وتوفير الغطاء النقدي اللازم للمصانع التي تقوم بالتصدير.
- استكمال الإجراءات لإعداد جيل جديد من المصدرين المؤهلين للنفاذ للأسواق العالمية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية؛ مما يُعد خطوة مهمة لتنمية الصادرات المصرية، وزيادة تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الدولية، والاستمرار في حل جميع المشكلات وإزالة العقبات التي تواجه الصادرات المصرية والمرتبطة بقواعد المنشأ ومعايير الجودة، بما يُسهم في تسهيل نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية.

- التوسع في إنشاء مناطق متخصصة في صناعات محددة تضم المصانع الكبرى والمغذية لها، وذلك في إطار تقديم حلول تنموية لدعم التكامل الصناعي بين المصانع كبيرة وصغيرة الحجم؛ بما يُسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية نحو الصناعات المتخصصة والصناعات المكملة لها.
- مواصلة العمل نحو زيادة حجم الصادرات المصرية إلى إفريقيا، من خلال تعزيز الشراكات التجارية مع الدول الإفريقية، في ضوء اتفاقيات التجارة الحرة القارية الإفريقية، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا"، وكذا التوسع في إقامة المعارض الخارجية وزيادة أعداد المكاتب التجارية، والنظر في رفع نسبة الدعم المقدم للشركات المصدرة إلى إفريقيا، وزيادة قيمته للشركات التي تحقق نموًّا في صادراتها إلى إفريقيا.
- إنشاء قاعدة بيانات مفصلة تتضمن جميع بيانات الشركات المستحقة لدعم الصادرات والمؤشرات الخاصة بأدائها التصديري لفترات زمنية ممتدة بما يسمح بتقييم الأداء في إطار البرنامج.
- مضاعفة الصادرات البترولية إلى ٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ١٨ مليار دولار في عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢.
- التوسع في تأسيس المصانع العاملة في صناعة الإلكترونيات، بهدف تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعة الإلكترونيات وزيادة صادرات الإلكترونيات بنسبة ٢٠% سنويًّا بحلول عام ٢٠٣٠.
- تبني خطة لصادرات الأدوية لتسجل ٥ مليارات دولار في ٢٠٣٠.
- إعادة النظر في الإطار المؤسسي المسؤول عن منظومة الصادرات المصرية السلعية، وتطويره بما يتفق مع التطورات والمستجدات في منظومة الصادرات المصرية.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للتصدير بما يحقق فعالية كبرى لدعم جهود التصدير من خلال اتخاذ القرارات اللازمة لتحديد الإطار العام للخطط والسياسات التي تهدف إلى تعظيم وتنمية الصادرات المصرية.
- دراسة الأطر التنظيمية الخاصة بمنظومة الصادرات المصرية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتيسير المنظومة على المصدرين، واستقرار التعاملات بها، ومن بينها تبسيط الدورة المستندية الخاصة بعملية التصدير.
- مراجعة مستمرة لأية تدابير غير جمركية تواجه الصادرات المصرية والعمل على حلها، وكذلك للواردات المصرية؛ لتعزيز حركة التجارة الخارجية المصرية.
- تطبيق نظام الرخصة الذهبية للمشروعات الكبيرة العاملة في مجال التصدير الزراعي.

- توحيد الجهات التي يتعامل معها مصدرو السلع الزراعية والغذائية في جهة واحدة.
- تبني آليات جديدة ومستحدثة للتوسع في وجود المنتجات المصرية بالخارج، بما يعزز نفاذ الصادرات المصرية إلى العالم، سواء باختراق أسواق جديدة غير مستغلة، أو بتطوير منتجات منافسة ومطلوبة عالميًّا.
- تدعيم حصول المصانع ومصدري السلع الزراعية على شهادات الجودة العالمية اللازمة للمنافسة في الأسواق الدولية.
- تدشين منصة ترويجية إلكترونية للصادرات المصرية بالتعاون مع كل المجالس التصديرية.
- توفير حوافز لاجتذاب مكاتب المشترين sourcing offices والتعرف على مشكلات المكاتب الموجودة بمصر والعمل على إيجاد حلول لها.
- تعزيز دور الأكاديمية الوطنية للتدريب الفني وتركيزها على التخصصات المطلوبة للصناعات التصديرية وفقًا لتخصصات المناطق الاقتصادية المستهدفة، يتبعها مراكز التدريب الفني المتخصصة.
- تطوير موقع إلكتروني لتسجيل الشركات المصرية المُصدرة والمستوردة لتحديد احتياجاتها فيما يتعلق بسفن الشحن، والدول المتعاملة معها والمستهدفة والفترات الزمنية.
- إبرام تعاقدات مع خطوط الملاحة الدولية، بشأن الاحتياجات المجمعة للشركات المصرية.

البرنامج الرئيس الثاني:

مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي عبر تبني إصلاحات اقتصادية كلية

تعمل الحكومة المصرية على إتاحة وخلق اقتصاد أكثر إنتاجية قادر على الانطلاق والنمو المستدام، وذلك من خلال أجندة إصلاح اقتصادي جديدة تجمع بين السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص، من خلال تحقيق وفورات مالية بما يسهم في السيطرة على عجز الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وبالتالي ضمان الاستدامة المالية، بما ينعكس على تعزيز قدرة الدولة على الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تبني إصلاحات كُلية معززة لمناخ الأعمال في مصر، بما يوفر بيئة مواتية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومن هذا المنطلق، تواصل الدولة جهودها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الفترة المقبلة من خلال اتخاذ إجراءات متكاملة متعلقة بالسياسات النقدية والمالية والهيكلية والمؤسسية والمساندة الاجتماعية مع مراعاة تحقيق السلامة والاستدامة المالية، وضبط الأسواق واستقرار الاسعار؛ وهو ما تبلور من خلال صياغة برنامجين فرعيين كما يلي:

عدد البرامج الفرعية: ٢ برنامج

البرنامج الفرعي الأول: الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية

تقوم الحكومة بإعداد حزمة من السياسات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق رؤيتها لدفع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال تطبيق إجراءات إصلاحية مالية وهيكلية لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية، وإدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الأخرى لإدارة المالية العامة. كما تسعى الحكومة إلى إعادة توجيه الوفورات المحققة نحو بنود أخرى ذات بعد اجتماعي وتمثل أولوية في الرؤية العامة للفترة المقبلة كالاستثمار في التعليم وتحسين جودة خدمات الصحة العامة.

أولًا: تعزيز الإيرادات العامة

- توفير موارد إضافية للخزانة العامة خلال السنوات القادمة وبما لا يقل عن (١%) من الناتج المحلي سنويًّا (٣% من الناتج المحلي الإجمالي على مدار فترة عمل برنامج الإصلاح الاقتصادي)، سواء من خلال تحويل فوائض بمبالغ كبرى من الشركات المملوكة أو الهيئات الاقتصادية أو من خلال برنامج الطروحات والتخارج من أصول الدولة، على أن يتم استخدام هذه المبالغ فقط لخفض رصيد مديونية أجهزة الموازنة العامة للدولة.

- مواصلة جهود الإصلاح الضريبي، بهدف زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، من خلال تحسين جهود التحصيل والرقمنة الضريبية، والاعتماد على تنمية النشاط الاقتصادي بالأساس، ودمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية.
- تنمية الإيرادات العامة بنسبة ١٨% في المتوسط سنويًّا خلال الفترة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٧)، مقابل ١٦,٥% في الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣).
- متابعة وتحديث تنفيذ استراتيجية تنمية الإيرادات العامة بما يضمن زيادة الحصيلة الضريبية بنحو ٠,٥% من الناتج سنويًّا، مع استمرار تبني سياسات تضمن استقرار ووضوح وعدالة السياسات الضريبية المتبعة.
- تبني سياسات ضريبية وجمركية أكثر تحفيزًا للإنتاج والتصدير، وتعزيز دور/رفع كفاءة برنامج دعم الصادرات، والعمل على استكمال تطوير المنظومة الجمركية بكل عناصرها وزيادة فعالية كل الأجهزة الرقابية لتخفيض زمن الإفراج الجمركي، وضمان التكامل ما بين كلٍّ من المنظومتين الضريبية والجمركية.
- توجه الحكومة نحو الانتهاء من إعداد وثيقة السياسة الضريبية (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠) وطرحها للحوار المجتمعي، لتُعبِّر عن استراتيجية السياسة الضريبية خلال الست سنوات المقبلة، وذلك بالاستفادة من كل التجارب الدولية المتميزة في ترسيخ استقرار السياسات الضريبية؛ لتحسين مناخ الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات.

ثانيًا: ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام

- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التنمية البشرية والفئات المهمشة والأقل دخلًا والطبقة المتوسطة والقطاعات الإنتاجية والتصدير.
- وضع سقف للضمانات التي يتم إصدارها، ومراقبة حجم الضمانات السيادية الصادرة، والضمانات المطلوبة؛ لما تشكله من التزامات محتملة على الموازنة العامة للدولة، وكذلك العمل على مراجعة جميع الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها، مع العمل على خفض رصيد الضمانات السيادية للناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥.
- عدم استخدام الحصيلة المتحققة من بيع الأصول والأراضي في إنشاء شركات جديدة تكون ملكيتها للدولة وأجهزتها، أو لزيادة القاعدة الرأسمالية للشركات المملوكة للدولة.
- الاستمرار في مساندة ودعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وتوفير الاحتياجات التمويلية لأجهزة الدولة كافة.

- التوسع في استراتيجية المشاركة في المشروعات ما بين القطاعين العام والخاص، وتجنب تأسيس المشروعات الاستراتيجية عبر الاستدانة من الخارج.
- مواصلة التحول الكامل نحو تبني موازنة البرامج والأداء؛ لزيادة مستويات فعالية الإنفاق الحكومي، وإصلاح الهيئات الاقتصادية؛ لضمان حوكمتها وتشجيعها على تدبير التمويل من موارد ذاتية لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.
- الالتزام بتبني آليات التسعير التلقائي لتحديد أسعار الوقود في ضوء التطورات العالمية في سوق النفط واستخدام الوفورات الناتجة عن ذلك في تدعيم شبكات الحماية الاجتماعية، بما يُمكن مصر من تنفيذ تعهداتها في المساهمة المحددة وطنيًّا المحدثة المنشورة في عام ٢٠٢٣.
- وضع وتفعيل استراتيجية سداد لتقليل المتأخرات المستحقة لشركات النفط العالمية التي تراكمت على مدى السنوات الثلاث الماضية.

20%
40%
10%

ثالثًا: ضمان الانضباط المالي

- وضع حد أدنى للإيرادات الضريبية وحد أقصى لإجمالي دين قطاع الموازنة، بهدف خفض إجمالي دين قطاع الموازنة إلى أقل من ٩٠% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية السنة المالية (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦).
- الالتزام بتحقيق فائض أولي بنسبة تقدر بنحو ٣,٥% عام (٢٠٢٤ - ٢٠٢٥) ونحو ٥,٥% من الناتج المحلى الإجمالي عام (٢٠٢٦ -٢٠٢٧) متضمنًا حصيلة برنامج التخارج.
- تعديل استراتيجية التمويل وإدارة الديون لخفض الديون واحتياجات التمويل الإجمالية، من خلال عدد من الإجراءات من أهمها تحسين جودة التمويل المالي، من خلال زيادة حصة مصادر تمويل الموازنة الخارجية من قبل الدائنين الرسميين، ومن خلال خفض حساب السحب على المكشوف للحكومة في البنك المركزي المصري تدريجيًّا إلى ما دون الحد القانوني.

رابعًا: تحرك الدين العام في مسارات قابلة للاستدامة

- استمرار توجيه الفائض الأولي واستخدام ما لا يقل عن ٥٠% من حصيلة التخارج وبرنامج الطروحات الحكومية لزيادة إيرادات الموازنة لخفض حجم الاقتراض الحكومي.
- استهداف تحويل نسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي من عائدات التخارج إلى الموازنة لخفض دين أجهزة الموازنة بحلول عام (٢٠٢٤- ٢٠٢٥)، وإنشاء لجنة تصفية الأصول تتبع وزارة المالية بهدف تحقيق ٢٠ - ٢٥ مليار جنيه سنويًّا للخزينة من عائدات التخارج خلال الأعوام المقبلة.
- خفض فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة إلى (٣٠%) من المصروفات العامة على المدى المتوسط ضمن استراتيجية متكاملة لوضع معدل الدين في مسار نزولي ليبلغ ٨٠% في يونيو ٢٠٢٧.
- متابعة دراسة تنفيذ عدد من البدائل لتخفيف عبء المديونية الخارجية، عبر التنسيق مع المجتمع الدولي ومواصلة مبادلة الديون بمشروعات استثمارية مشتركة، تخلق المزيد من فرص العمل وتسهم في دعم النمو الاقتصادي.
- تبنِّي التدابير اللازمة لإطالة متوسط عمر الدين من ٣,٢ سنوات في يونيو ٢٠٢٣ إلى(٤,٥ - ٥) سنوات في يونيو ٢٠٢٨؛ لتخفيف أعباء وتكلفة خدمة الدين، من خلال تخفيض الإصدارات قصيرة الأجل، والتحول إلى الإصدارات متوسطة وطويلة الأجل.

خامسًا: شفافية الموازنة العامة وتعزيز إدارة المالية العامة

- تطوير نظم المحاسبة الحكومية ونظم التكاليف على وجه التحديد، والنظر في تسعير الخدمات، باعتماد نظم محاسبة تكاليف واضحة لقياس متوسط التكلفة، ومن ثَم ضبط وترشيد مستويات الإنفاق العام.
- تحسين مراقبة استثمارات القطاع العام داخل وخارج الميزانية، عبر الالتزام بالقرار الصادر عن رئيس الوزراء الذي يُلزم جميع الجهات العامة برفع تقارير دورية عن الإنفاق الاستثماري السنوي المتوقع والمنفذ، إلى لجنة مختصة في مجلس الوزراء برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات.
- مضاعفة جهود تعزيز إدارة المخاطر المالية وتحسين الشفافية المالية؛ وذلك لمواصلة تعزيز السيطرة على مخاطر المالية العامة الناجمة عن الأنشطة خارج الموازنة. كما سيتم العمل على تثبيت رصيد الضمانات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- استمرار العمل على دمج ٥٩ هيئة اقتصادية تدريجيًّا في التقارير المالية العامة للحكومة خلال ٥ سنوات وإخضاعها لسقوف ملزمة لديونها في قانون الموازنة السنوية، والتي سيتطلب تعديلها موافقة البرلمان.
- تعزيز الشفافية المالية وتحسين عمليات الموازنة من خلال نشر بيان المخاطر المالية السنوي، ونشر تقارير دورية بشأن: نشاط المشتريات العامة، والمراجعة السنوية لحسابات المالية العامة، والنفقات الضريبية، ومتأخرات قطاع الموازنة، واللوائح الجديدة لإدارة المالية العامة.
- مواصلة تعزيز إدارة المخاطر المالية ورصد المخاطر المحتملة وحماية موارد المالية العامة في المستقبل، من خلال إعداد تقرير سنوي عن متأخرات السداد لقطاع الموازنة، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية المهمة؛ حيث ستقوم وزارة المالية بنشر تقرير سنوي خلال ٩٠ يومًا من نهاية السنة المالية عن أرصدة الالتزامات والمدفوعات المتأخرة والمعاملات المتأخرة، كما سيتضمن رصيد إجمالي الالتزامات والمدفوعات المستحقة من وإلى وزارة المالية لدى الهيئات الاقتصادية.
- زيادة شفافية حسابات المالية العامة، وممارسات المشتريات، والشركات المملوكة للدولة. على أن يتم وتنفيذ عدد من التدابير تشمل:
  - نشر تقرير سنوي شامل عن النفقات الضريبية، بما في ذلك التفاصيل المتاحة وتقديرات الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الضريبية موزعة حسب التصنيف، لجميع الشركات المملوكة للدولة، وسيكون هذا بمثابة أساس للمناقشات الوطنية.
  - الالتزام بضمان نشر تقارير المراجعة السنوية للجهاز المركزي للمحاسبات بشأن الحسابات المالية في وقت مناسب.
  - الالتزام بالنشر على موقع بوابة المشتريات جميع عقود المشتريات التي تتجاوز ٢٠ مليون جنيه مصري.

البرنامج الفرعي الثاني: مواصلة مسيرة الإصلاح الهيكلي والمؤسسي

أولًا: مواصلة مسيرة الإصلاح الهيكلي

تحرص الدولة المصرية على استكمال مسيرة تنفيذ مستهدفات برنامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي يستهدف معالجة جوانب الضعف الاقتصادية الكلية وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، كما يتضمن البرنامج إصلاحات هيكلية لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الصناعة المحلية والتصدير، ولاستكمال جهود الإصلاح يمكن العمل على الآتي:

١. الإصلاح الهيكلي

- تعديل هيكل النشاط الاقتصادي من خلال تبنِّي سياسات تستهدف زيادة نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٠.

٢. توليد فرص عمل جديدة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

- قيام البنك المركزي بالعديد من الإجراءات والمبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها زيادة نسبة إلزام البنوك بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠% و٢٥% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية وتخصيص ١٠% كحد أدنى للشركات الصغيرة.
- إتاحة مساحات أراضٍ خاصة بالاستثمار الصناعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المناطق الصناعية تماشيًا مع قانون التراخيص الصناعية.
- تطوير الخريطة الاستثمارية لتتضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالإضافة إلى ربطها بتنافسية المحافظات اقتصاديًّا.
- تمويل الشركات التي لها أفكار ابتكارية من خلال صناديق الاستثمار ورأس مال المخاطر.
- وضع خطة لدعم ريادة الأعمال والترويج للشركات الناشئة المصرية (Start-ups) على المستوى الدولي والإقليمي بهدف التعريف بهذه الشركات؛ لتسهيل حصولها على التمويل عبر عدد من الآليات، منها: القنوات التلفزيونية الفضائية المصرية، والمنصات الإعلامية، والبرامج المذاعة على متن طائرات الشركة الوطنية (مصر الطيران).

٣. تحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل

- إنشاء نظام قومي لمعلومات سوق العمل LMIS تضم كل المعلومات عن حجم وهيكل سوق العمل ومشكلاته وفرص التوظيف المتاحة؛ لوضع السياسات الاقتصادية لمعالجة مشكلات البطالة.

- إطلاق برنامج تدريبي للعاملين بأجهزة الدولة بما يتفق مع توجهات ونمط الدولة التنموي.
- قيام المجلس الأعلى للجامعات بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإلزام جميع الجامعات بجعل التخرج الجامعي مشروطًا باكتمال عدد معين من ساعات التدريب العملي وفقًا للتخصص الجامعي.

٤. تعزيز الشمول المالي

- الاستمرار في تطوير القطاع المالي المصري واستغلال الفرص التي يتيحها التحول الرقمي لرفع نسبة الشمول المالي إلى ١٠٠% من السكان البالغين بحلول عام ٢٠٣٠.
- دعم الخدمات المالية ونظم الدفع الرقمية لزيادة عدد المحافظ المالية الرقمية إلى ٨٠ مليون محفظة رقمية بحلول عام ٢٠٣٠ لتعزيز الأثر الاقتصادي والاجتماعي للشمول المالي.
- التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين والشركات/المشروعات، وبناء قدرات موظفي البنوك وواضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي.
- تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير بنية تحتية شاملة لتشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة.
- تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية وفق أفضل الممارسات الدولية.
- إتاحة واستخدام الخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية) لكل فئات المجتمع طبقًا لاحتياجات العملاء.
- زيادة فرص التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص.
- توفير وتيسير حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات متناهية الصغر على الخدمات المالية والتشجيع على التحول إلى الاقتصاد الرسمي.

٥. الإصلاح الجمركي

- تكليف وزارة المالية بوضع خطة زمنية بمستهدفات محددة تهدف إلى إصلاح منظومة الجمارك في مصر، ووضع حد أقصى لفترة الإفراج الجمركي عن مستلزمات الإنتاج.
- ضرورة توحيد الجهات التي تقوم بأخذ العينات من المنافذ الجمركية.
- استمرار تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية، بما يُسهم في تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركي، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، وسد ثغرات التهريب الجمركي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ.
- العمل على تعزيز إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيًّا.

ثانيًا: مواصلة مسيرة الإصلاح المؤسسي

يتطلب الإصلاح المؤسسي اتباع مجموعة من المسارات من قبل الحكومة لضمان تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، فضلًا عن تعزيز دور القيادة السياسية في توجيه العمل الإداري بفعالية، من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والمرونة داخل الجهاز الإداري؛ لتعزيز الكفاءة والفعالية في تحقيق الأهداف الوطنية، على أن يتم تحقيق ذلك من خلال:

ا. رفع كفاءة منظومة الخدمات الحكومية

- مواصلة خطط تطوير الخدمات الحكومية بهدف زيادة كفاءة الخدمات الحكومية والقضاء على البيروقراطية.
- تحقيق استقلال وتمكين المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد، ووحدات المراجعة الداخلية والحوكمة واستحداث أنماط عملها وتفعيل قرار رئيس الوزراء الخاص بعمل هذه الوحدات.
- دعم جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للانتهاء من مشروعات التحول الرقمي في الخدمات الحكومية بحيث تتعاون مع كل الجهات لضمان التحول الرقمي والحفاظ على جودة تقديم الخدمات.
- الربط الشامل لمنظومة الخدمات الحكومية الرقمية مع منظومة التحصيل الإلكتروني، بمشاركة البنك المركزي، بما يُسهم في توفير آلية آمنة للمدفوعات الإلكترونية.
- إعادة النظر في دورات العمل للخدمات الحكومية وتبسيطها بما يتواكب مع التطور التكنولوجي وإعادة هندسة الإجراءات بما يضمن زيادة مستويات كفاءة الخدمات الحكومية.
- الاستعانة بالجهات الرقابية لإجراء استطلاعات رأي المستفيدين من الخدمة سواء المواطنين أو الشركات وذلك تطبيقًا للنهج التشاركي.
- عدم فرض أي رسوم إضافية على الخدمات الحكومية إلا بعد مراجعة وموافقة البرلمان المصري.
- إتاحة خطوط ساخنة لتكون وسيلة تواصل مع مستفيدي الخدمة للاستفسارات وللمساعدة الفنية، بحيث تتواصل مع الجهة مانحة الخدمة.
- تحسين آليات الاتصال بين الحكومة والمواطنين، وبين الأطراف الحكومية المختلفة، من خلال الاستمرار في تحديث المواقع الرسمية للمؤسسات الحكومية، وتطوير آليات الاتصال القائمة، وتوفير المعلومات بشكل شفاف ومفصل وعرضها بصورة يسيرة، وخلق آليات تغذية مرتدة تسمح للمواطنين بتقديم الشكاوى وإبداء آرائهم والرد عليهم.

٢. تعزيز الإصلاح الإداري والمؤسسي

- قيام وحدات المراجعة الداخلية والحوكمة داخل الوزارات والمحافظات المختلفة بمراجعة كل القرارات التنظيمية التي تخالف أو تناقض مواد القانون.
- تشكيل وحدة تابعة لوزارة العدل لتقييم الأثر التشريعي لأية قوانين أو قرارات وبحيث تقوم الوحدة بتحليل الأثر الاقتصادي والتكلفة والعائد من هذه القرارات ودراسة تأثيراتها المحتملة على جميع الأطراف المعنية بشكل تفصيلي قبل إصدارها.

٣. تمكين وحدات الإدارة المحلية

- إصلاح النظام المالي المحلي من خلال دعم قدرة الوحدات المحلية على تعظيم مواردها المحلية من خلال قدرتها على فرض الضرائب والرسوم المحلية دون الرجوع للمستويات المركزية، واستقلالية الميزانيات المحلية لكل مستوى من المستويات المحلية.

» تعزيز قدرة الوحدات المحلية وتطوير نظم المتابعة والتقييم من خلال:

- مواصلة إعداد ونشر مؤشر للتنافسية المحلية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- تفعيل مرصد التنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية.
- إعداد مؤشرات التنمية على المستوى المحلي.
- إصدار قانون الإدارة المحلية الجديدة ولائحته التنفيذية لتوضيح اختصاصات المستويات المحلية المختلفة.
- الإصلاح التنظيمي للمحليات وتطوير البنية التكنولوجية المحلية من خلال الربط التكنولوجي بين الوحدات والمستويات المحلية المختلفة، وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في الوحدات المميكنة.

٤. تطوير منظومة التقاضي

- استخدام الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية الحديثة في منظومة عمل المحاكم، للمساهمة في تسريع الإجراءات واختصار زمن التقاضي، وكذلك تعميم نظام التقاضي عن بعد في كل المحاكم خلال الفترة القادمة.
- رفع كفاءة أبنية المحاكم الحالية في جميع المحافظات.

٥. تعزيز الشفافية وحوكمة البيانات

- تبني نظام حوكمة جيد يعتمد على الشفافية، والمحاسبة، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية المستمرة، ومحاربة الفساد.
- إقرار قانون حرية تداول المعلومات مع مراعاة حق الدولة في حماية المعلومات وتنظيم ما يمكن نشره من عدمه، لا سيما فيما يتعلق بالأمن القومي المصري.
- تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة، ونشر البيانات الخاصة بها بشكل أكثر شمولية وتفصيلًا.
- الاستمرار في دعم جهود التحول الرقمي والقوانين الداعمة لذلك، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص من أجل تأمين البنية المعلوماتية التحتية لضمان وجود بيئة رقمية آمنة، وزيادة الاستثمارات المتعلقة بالبحث والتطوير.
- تحقيق الربط بين الجهات الحكومية بما يحقق سرعة التعامل وتبادل المعلومات وذلك بإنشاء شبكة خاصة لربط الجهات الحكومية، بما يسهم في تحقيق تكامل الخدمات الحكومية وتوحيد جهة تقديم الخدمة.

البرنامج الرئيس الثالث:

تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية

أسهمت سياسات التحفيز والدعم التي اعتمدتها الحكومة لعدد من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد في رفع معدلات نمو تلك القطاعات وتوسيع قاعدة الإنتاج. هذا وتستهدف الحكومة في برنامج تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية مواصلة تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية. ويتضمن البرنامج ٧ برامج فرعية تضم مجموعة من القطاعات الاقتصادية من بينها الصناعة والزراعة والسياحة.

عدد البرامج الفرعية: ٧ برامج

البرنامج الفرعي الأول: زيادة تنافسية القطاع الصناعي

تواصل الحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي تستهدف تعميق وتوطين التصنيع المحلي، ونمو سلاسل التوريد المحلية، وزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، بما يسهم في تحقيق طفرة في القطاع الصناعي، وتعزيز تنافسية الصادرات الصناعية المصرية على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال ما يلي:

- الانتهاء من إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة وتحسين التجارة، والعمل على تحقيق مستهدفاتها، بما يُسهم في جعل مصر مركزًا للتصنيع المستدام ولاعبًا رئيسًا في التجارة الدولية، من خلال تحسين مناخ الأعمال في القطاع الصناعي، وزيادة الناتج الصناعي بنسبة ٢٠% سنويًا، وزيادة حجم الصادرات المصرية لتصل إلى ١٤٥ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، ورفع نسبة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥% على الأقل، وتوفير ما بين ٧ - ٨ ملايين فرصة عمل.
- تعزيز التواصل الفعَّال مع رجال الصناعة والمستثمرين، بهدف تعميق الصناعة المحلية وزيادة نسب المكون المحلي في المنتجات النهائية، وجذب المزيد من الاستثمارات لاستكمال توطين الصناعات المرتبطة بالـ (١٥٢) فرصة استثمارية التي تشكل وارداتها أهمية نسبية كبيرة في قائمة الواردات، مع تبسيط وتيسير الإجراءات ذات الصلة لتحقيق رؤية واستراتيجية الوزارة، ومواصلة جميع المستهدفات المتعلقة بتوطين صناعة السيارات والرقائق الإلكترونية؛ وذلك لتعظيم الاستفادة القصوى من تلك الصناعات لصالح الاقتصاد الوطني.

- استكمال مخطط إقامة المجمعات الصناعية، مع التوسُّع في منح التيسيرات التي تستهدف تحسين نسب تشغيل الوحدات الصناعية، وكذا توفير شبكة نقل متكاملة ومناسبة لتسهيل الانتقال إلى الوحدات الصناعية وتحسين البنية التحتية والطرق المؤدية لها، فضلًا عن الاستمرار في الإعلان والترويج للمجمعات الصناعية.
- استكمال تطوير قاعدة بيانات الأراضي الصناعية، وتسهيل إجراءات التقديم وتخصيص الأراضي.
- ميكنة منظومة استصدار التراخيص من خلال تطوير نظام إلكتروني وربطه بجميع الجهات المعنية بإصدار التراخيص، وتقليل الوقت المُستغرَق للحصول على التراخيص.
- استمرار تقديم حزمة من الحوافز للقطاعات الصناعية المستهدفة؛ لتعميق الصناعة المحلية وزيادة الصادرات، بالتنسيق والتشاور مع المجالس التصديرية واتحاد الصناعات المصرية.
- دعم وتأهيل العمالة من خلال تطوير نظام التعليم والتدريب المهني، والتدريب على ريادة الأعمال، ودعم ذوي الإعاقة، ونشر ثقافة العمل الحر.
- استكمال تنفيذ مشروعات العناقيد الصناعية من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة للعناقيد الصناعية، وتقديم الدعم الفني والمالي للشركات العاملة في العناقيد، وربطها بالموردين والعملاء، وتعزيز الابتكار.
- تطبيق المواصفات العالمية للمنتجات من خلال تطوير معايير الجودة، ونشر ثقافة الجودة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.
- دعم البحث والابتكار في قطاع الصناعة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى القطاعات الصناعية، وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع التعاون الدولي في مجال البحوث والتطوير الصناعي.
- استكمال تطوير المناطق الصناعية من خلال تطوير المرافق الأساسية، وتوفير الخدمات اللوجستية والخدمات المالية والتجارية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المناطق الصناعية، وخلق فرص عمل جديدة.
- توفير برامج خاصة لدعم الصناعات المتشابكة قطاعيًّا من خلال تحديد فرص التعاون بين الشركات العاملة في مختلف القطاعات، وتقديم الدعم الفني لها، وتشجيعها على الابتكار.

البرنامج الفرعي الثاني: التوسع في الصناعات الاستخراجية

تتبني الحكومة المصرية نهج عام يدعم القطاع الصناعي، ولاسيما الصناعات الاستخراجية، في ظل خطة التطوير والتحديث التي يجري تنفيذها في كافة القطاعات الاستخراجية لتعظيم الاستفادة من عوائد الموارد الطبيعية وحسن استغلالها وزيادة القيمة الاقتصادية منها، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تنمية قطاع الغاز الطبيعي من خلال تطوير الأساليب والتكنولوجيات المُتَّبَعة في عمليات الاستكشاف والمسوحات، وتحسين وتطوير نظم ومعايير الحوكمة.
- تنمية الثروة البترولية من خلال زيادة إنتاج الزيت الخام والبوتاجاز؛ للوفاء باحتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد القومي.
- استكمال استراتيجية الدولة لتطوير قطاع الثروة المعدنية بهدف تحقيق أقصى استفادة من القطاع.
- تنفيذ استراتيجية تهدف إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة؛ لتطوير سوق البترول والغاز من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص.
- استكمال مشروع خفض انبعاثات قطاع البترول والغاز المصري من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- التوسع في تنفيذ مشروعات وقف حرق غاز الشعلة في إطار انضمام قطاع البترول المصري إلى مبادرة البنك الدولي لوقف الحرق الروتيني لغاز الشعلة.

البرنامج الفرعي الثالث: تنمية القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي فاعلًا أساسيًّا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية. لذا، تولي الحكومة جهدًا كبيرًا لتنمية القطاع الزراعي واستغلال الإمكانات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وزيادة قدرتها على المنافسة العالمية، وتتضمن رؤية الحكومة في هذا الصدد ما يلي:

- التوسع الأفقي واستصلاح الأراضي الجديدة من خلال توسيع مساحة الأراضي الجديدة في المناطق الصحراوية باستخدام الموارد المائية الجوفية وإعادة تدوير مياه الصرف الزراعي.
- تحسين إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية من خلال استنباط أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية ومبكرة النضج وقليلة الاحتياج المائي ومتحملة للتغيرات المناخية.
- تبني تقنيات حديثة في تطوير نظم الري ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية.
- تنمية الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي من خلال تنفيذ برنامج قومي متكامل العناصر يهدف إلى زيادة المعروض من المنتجات الحيوانية وتحسين الجودة وخفض التكلفة.
- استكمال مشروع حصر الأراضي الزراعية باستخدام الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بُعد.
- إعادة تأهيل وتفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية.
- تنمية المناطق الريفية المنتجة المتخصصة.
- تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية للمحاصيل الزراعية.
- دعم البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي.
- تطوير منظومة للرصد والإنذار المبكر لتوفير بيانات حول التغيرات المحتملة في الطقس.
- تنمية الموارد البشرية العاملة في مجالات التنمية الزراعية، وتنفيذ برامج إرشادية وتدريبية للمرشدين الزراعيين والمزارعين بهدف نشر وتعميم زراعة الأصناف الجديدة المُقاوِمة للتغيرات المناخية.
- تطوير المؤسسات الزراعية وتأهيلها لمجابهة مخاطر تغير المناخ في القطاع الزراعي.
- إنشاء شركات ومعامل مركزية حكومية لتوثيق وإصدار شهادات الكربون، وتنفيذ برامج تثقيفية لتوعية المزارعين وأصحاب الشركات اتساقًا مع شروط الصفقة الأوروبية الخضراء.

البرنامج الفرعي الرابع: تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات

تتبني الحكومة المصرية خطة شاملة ومتكاملة لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بهدف زيادة قدرته التنافسية وجعله مساهمًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي للبلاد، ومضاعفة حجم الصادرات المصرية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود، وتعزيز تنافسية مصر في مجالات البحث والتطوير وخدمات القيمة المضافة. وعليه، تتمثل أهم مستهدفات ذلك البرنامج فيما يلي:

- تعزيز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى ما لا يقل عن ٧% خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، مع مضاعفة صادرات التعهيد بنحو ٢,٧ مرة في عام ٢٠٣٠، لتصل إلى ما لا يقل عن ١٣ مليار دولار.
- الوصول لمجتمع رقمي وآمن ومستدام بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال استراتيجية مصر الرقمية تنفيذًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، مع العمل على تعزيز مكانة مصر على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال دعم المبادرات ذات الصلة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمشاركة بفاعلية في المنتديات الدولية الخاصة بموضوعات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومستقبل العمل والذكاء الاصطناعي.
- وضع خطة متكاملة لاستقطاب مراكز البيانات العالمية للاستثمار بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مع العمل على تحويل مصر إلى مركز إقليمي للبيانات وتبادل المعرفة باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- تطوير نظم الاتصالات والمعلومات من خلال زيادة نسبة اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل مائة شخص لتصل إلى ١٤% بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة نسبة اشتراكات الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول لكل مائة شخص لتصل إلى ٧٩% بحلول عام ٢٠٣٠.
- استكمال تطوير مكاتب البريد وتزويدها بأحدث الأنظمة والحلول التكنولوجية المتطورة، والتوسع في إقامة مراكز إبداع مصر الرقمية للوصول إلى مركز في كل محافظة.
- مضاعفة أعداد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصل إلى مليون متدرب بحلول عام ٢٠٣٠.
- التوسع في البنية التحتية الدولية داخل وخارج مصر، مع إيلاء أولوية للتوسع في الشبكة الدولية للقارة الإفريقية، والعمل على تدشين منطقة حرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس بجانب مناطق الكوابل البحرية التي يمر بها ٩٠% من حركة البيانات بين دول آسيا وأوروبا وإفريقيا.
- استكمال تطوير منظومة خدمات مصر الرقمية واستكمال ميكنة البنية التحتية التكنولوجية للجهاز الإداري للدولة، فضلًا عن إنشاء شبكة حكومية مُغلقة لربط كافة المباني الحكومية.

- تعميق الصناعة التكنولوجية المتخصصة من خلال توفير التسهيلات والحوافز للشركات الأجنبية لتصنيع هواتف المحمول الذكية وأجهزة الحاسب اللوحي، وإنشاء مراكز تميز لشركات عالمية متخصصة، واحتضان العديد من الشركات الناشئة.
- الاستمرار في تطوير منظومة خدمات مصر الرقمية؛ لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية على نحو أفضل وأكثر فاعلية، ورفع معدل التغطية بمراكز خدمات مصر الرقمية إلى ما لا يقل عن ٥٠%، فضلًا عن استمرار تطوير ميكنة البنية التكنولوجية للجهاز الإداري للدولة، وإنشاء شبكة حكومية مغلقة لربط كافة المباني الحكومية.
- التوسع في مراكز خدمات التعهيد من خلال العمل على توقيع العديد من الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا العالمية للتوسع في مراكز التعهيد، مع العمل على استكمال تطوير مكاتب البريد وتزويدها بأحدث الأنظمة والحلول التكنولوجية المتطورة.
- تعزيز تعليم النشء البرمجة وعلوم البيانات، للتوسع في إنشاء مدارس "WE" للتكنولوجيا التطبيقية بمختلف محافظات الجمهورية.
- زيادة أعداد أبراج شبكات الهاتف المحمول لتصل إلى ٤٥ ألف محطة بنهاية الفترة (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠)، مع تطوير معايير تقييم الأثر البيئي لمشروعات أبراج شبكات الهواتف المحمولة ومحطات التقوية الخاصة بها.
- إنشاء منظومة وطنية لحماية أمن الفضاء السيبراني، وتأمين البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظم قواعد البيانات، مع العمل على إصدار قانون الأمن السيبراني؛ لتحديد مسؤوليات وصلاحيات ومهام المركز الوطني للأمن السيبراني على غرار مركز حماية البيانات الشخصية؛ وذلك لرفع كفاءة الأمن السيبراني في المؤسسات الحائزة/المشغلة للبنية التحتية الحرجة.
- تعزيز استخدام آليات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات في قطاعات التنمية الرئيسة، بالشراكة مع المستفيدين وشركاء التكنولوجيا المحليين والأجانب؛ لضمان نقل المعرفة، وتلبية احتياجات مختلف قطاعات التنمية في مصر.

البرنامج الفرعي الخامس: تعزيز تنمية القطاع السياحي

تمتلك مصر جميع مقومات الجذب السياحي بموقعها الجغرافي المتميز، وما تمتلكه من منشآت سياحية وفندقية بالإضافة للإرث الحضاري والثقافي، لذا تواصل الحكومة العمل على تعزيز القدرة التنافسية للمقصد السياحي المصري، وتطوير بنيته التحتية وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- تقليل عدد المستندات المطلوبة للحصول على التراخيص في القطاع السياحي والعمل على ميكنة الإجراءات؛ لتسريع الموافقات وتسريع إضفاء الطابع الرسمي على الكيانات غير الرسمية بالقطاع.
- تأسيس منصة إلكترونية موحدة للسياحة في مصر، يتم من خلالها تقديم خدمات حجز تذاكر الطيران والفنادق ومختلف متطلبات العمل السياحي، على أن تشمل المنصة برامج متكاملة للترويج لسياحة الواقع الافتراضي Virtual Reality لزيارة المواقع السياحية المصرية.
- تطوير المنصات الإلكترونية للسياحة في مصر، لتشمل تقديم خدمات حجز تذاكر الطيران والفنادق ومختلف متطلبات العمل السياحي، وكذا برامج متكاملة للترويج لسياحة الواقع الافتراضي Virtual Reality لزيارة المواقع السياحية المصرية.
- إنهاء الإجراءات المتعلقة بإطلاق الكارت الذكي للسائح لتسهيل معاملاته المالية بالبنوك، وبخصومات مميزة طوال فترة إقامته لتشجيع تدفق متحصلات السياحة من العملة الأجنبية للقطاع المصرفي. علاوة على تدشين منصة سياحة المحترفين الدوليين بغرض تدريب شركات السياحة الأجنبية على المنتج السياحي المصري.
- تطوير منظومة الحجز الإلكتروني لتذاكر دخول المواقع الأثرية والمتاحف، والتطوير من العمليات اللازمة للاستفادة منها لتحسين التجربة السياحية في مصر.
- إطلاق تطبيق على الهواتف المحمولة لتعريف السائحين بإجراءات الأمن والسلامة والتعقيم في مختلف المرافق السياحية، على أن يشمل جميع المعلومات والبيانات عن أماكن المستشفيات والمراكز الصحية القريبة وتخصصاتها الطبية، ومراكز الإسعافات القريبة.
- تنمية إيرادات سوق السياحة البيئية في مصر ورفع إيرادات المحميات الطبيعية بنسبة تصل إلى ٢٠٠%، مع إطلاق منصة "مرصد السياحة البيئية المصري" الإلكترونية؛ لتعزيز تنافسية السياحة البيئية على المستويين المحلي والدولي.
- اعتماد سياسة السماوات المفتوحة (Open Sky) لتعزيز الحركة الجوية (الدولية والمحلية).
- بناء قدرات ومهارات العاملين بقطاع الضيافة والإرشاد السياحي من خلال توفير برامج تدريبية وتعليمية بالشراكة مع القطاع الخاص.
- استمرار تنفيذ خطة عمل لتنشيط السياحة العلاجية، من خلال الترويج للخدمات المقدمة من خلال "منصة مصر للسياحة العلاجية".

- تعزيز مرونة قطاع السياحة ضد الأزمات من خلال تشكيل فريق لإدارة الأزمات الحالية والمحتملة ووضع الأطر اللازمة للتعافي والتطوير بالتعاون مع الجهات المعنية المباشرة وغير المباشرة.
- متابعة تطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية على الأنشطة السياحية المُقامَة على سواحل شواطئ البحر الأحمر والساحل الشمالي.
- الترويج للسياحة البيئية من خلال إنشاء مشروعات الحرف التراثية بالمحميات الطبيعية، وإطلاق الحملات التسويقية للمحميات الطبيعية.
- الانتهاء من خطط الاستخدامات التنموية للمحميات الطبيعية والمواقع السياحية البيئية وطرحها للمستثمرين، وتحديث مواصفات المنشآت السياحية وفقًا للمعايير والاشتراطات البيئية.

البرنامج الفرعي السادس: تحويل مصر إلى مركز عالمي للوجستيات والتجارة

تبنت الحكومة خلال الفترة الماضية خطة متكاملة لتحويل مصر لمركز عالمي للوجستيات والتجارة، بهدف الاستفادة من موقعها الجغرافي على البحرين الأحمر والمتوسط، وكذلك دورها الرئيس في الربط بين سلاسل التوريد العالمية، حيث توجد بها قناة السويس التي تعد أهم مرفق مائي تجاري عالمي، هذا ويستهدف البرنامج تنفيذ مجموعة من الإجراءات في هذا الصدد تتمثل في:

- استكمال خطط إنشاء مراكز لوجستية دولية مُتكاملة بجوار الموانى البحرية؛ لتيسير الحركة الدولية للبضائع من أجل ربط مناطق الإنتاج المختلفة بالموانى عبر وسائل نقل سريعة وآمنة، وزيادة طاقة استيعاب الموانى الرئيسة ورفع كفاءة العمليات البحرية واستكمال تطوير البنية التحتية الحالية.
- تأسيس مجلس أعلى للوجستيات وجهاز لتنظيم الخدمات اللوجستية.
- زيادة عدد سفن أسطول النقل البحري المصري إلى ١٥٠ سفينة (١٠٠ دولي، ٥٠ داخلي)، خلال الفترة (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).
- رفع كفاءة الموانى الجافة من خلال تزويدها بالقاطرات وربطها بشبكة المُراقبة المركزية للهيئة العامة للموانى البرية والجافة.
- إنشاء خط ملاحي مباشر مع أمريكا اللاتينية، ومنطقة لوجستية في أحد الموانى البرازيلية.
- إنشاء محطة مُتعددة الأغراض ومنطقة لوجستية بميناء الإسكندرية، وعمل وصلة لربط ميناء الإسكندرية بالطريق الدولي الساحلي.
- زيادة إجمالي السفن العابرة لقناة السويس إلى نحو ١٩٠,٧ ألف سفينة بحمولة نحو ١٣,٤ مليار طن خلال الفترة (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).
- زيادة عائدات قناة السويس إلى ما يتراوح بين ٥% و٧% سنويًّا من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وتحويل قناة السويس إلى مركز إقليمي للطاقة الخضراء بحلول عام ٢٠٣٠.
- تطوير ما لا يقل عن خمسة موانٍ مصرية على البحرين الأحمر والمتوسط وتحويلها إلى مراكز دولية لتجارة الترانزيت.
- رفع قدرة ميناء شرق بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت إلى حوالي ٥ ملايين حاوية سنويًّا في عام ٢٠٣٠ مقابل ٣,٢ ملايين حاوية في عام ٢٠٢٣.
- رفع قدرة ميناء السخنة لاستقبال حاويات الترانزيت إلى نحو ٥٠ ألف حاوية سنويًّا في عام ٢٠٣٠ مقابل نحو ١٦ ألف حاوية في عام ٢٠٢٣.
- التوسع في إبرام شراكات استراتيجية مع شركات الشحن العالمية التي تمتلك أكثر من ٧٠% من الأسطول العالمي لسفن الحاويات.
- رفع متوسط نسبة مساهمة قطاع النقل البحري في نقل البضائع إلى نحو ٩٠% بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة مساهمة النقل النهري في نقل البضائع إلى ما لا يقل عن ٥% سنويًّا من جملة حجم النقل.

- تعزيز ارتباط المواني بالخطوط البحرية من خلال الرقمنة، وربط الشبكات المحلية والإقليمية والعالمية، وتقليل زمن بقاء السفينة بالمواني عن طريق تنفيذ النافذة الواحدة.
- رفع كفاءة العاملين بالمواني، وزيادة مهاراتهم وفقًا لأحدث المستجدات في النقل، بما يحقق زيادة إنتاجية الميناء.
- تعزيز قدرات أسطول الشحن الجوي المصري إلى ما لا يقل عن ١٣٠ طائرة بحلول عام ٢٠٣٠، ورفع الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية إلى ٩٧,٤ مليون راكب سنويًّا في عام ٢٠٣٠.
- استكمال تنفيذ برنامج تطوير وإعادة هيكلة الشركة القابضة وشركاتها التابعة لوزارة الطيران المدني، وتحويل مطار القاهرة الدولي إلى مركز دولي لتجارة الترانزيت؛ للمساهمة في رفع نصيب مصر من تجارة الترانزيت العالمية إلى نحو ١٠ ملايين حاوية على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.
- تحويل الممر الملاحي لقناة السويس لممر أخضر للنقل والشحن، وكذا تحويل قناة السويس إلى مركز إقليمي لتزويد السفن بالطاقة الخضراء.

البرنامج الفرعي السابع: تعزيز قطاع الإنشاءات والعقارات

يعتبر قطاع الإنشاءات والعقارات من القطاعات الاقتصادية المهمة؛ نظرًا لدوره الاقتصادي المتمثل في توليد الدخل وتوفير فرص العمل، لذا تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بالتوسع في إنشاء المدن الجديدة في مختلف المحافظات وتحسين وتطوير البنية التحتية، هذا ويستهدف البرنامج:

- استمرار أعمال منظومة التخطيط العمراني، وتبسيط وتسريع عمليات الترخيص والموافقة على مشروعات البناء من خلال تنفيذ منصات رقمية لتقديم الطلبات والموافقات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية التحتية.
- استمرار متابعة تنفيذ خطة عمل تصدير العقارات في مصر وتحويل مصر إلى وجهة للاستثمار العقاري الدولي.
- الاستمرار في توفير نماذج مختلفة من برامج الإسكان؛ لمواجهة الطلب المتزايد على العمران في الريف والحضر.
- تفعيل المنظومة الرقابية على المواصفات والمعايير البيئية لإنشاء المباني الحكومية والخاصة والأهلية بجميع استخداماتها.
- التوسع في إنشاء "المدن الخضراء المستدامة" باستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتدوير المخلفات وترشيد استخدامات المياه وإعادة تدويرها.
- تعديل قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بإضافة باب يحتوي على تعريف الأبنية الخضراء ومعايير وحوافز إنشائها وإجراءات تراخيصها.
- إصدار الدليل الاسترشادي لإنشاء "الأبنية الخضراء الذكية والمستدامة" ليتضمن مواد البناء الآمنة، وأكواد تحقيق الاستدامة والبناء الأخضر، وآليات استخدامات الطاقة المتجددة والتخلص الآمن من المخلفات وتدويرها.

البرنامج الرئيس الرابع:

تعزيز الصلابة والمرونة والاستباقية في إدارة الأزمات

يعد تعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري أحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، حيث جاء كحجر أساس وضعته القيادة السياسية لضمان تحقيق حياة كريمة لكل المواطنين، وفي هذا الصدد أطلقت الحكومة عددًا من الاستراتيجيات والمبادرات التنموية التي تستهدف تنفيذ إصلاحات هيكلية وجذرية في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار سعي الدولة المصرية نحو تعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات المستقبلية والتصدي للأزمات بفاعلية، ومن ثَم تعزيز الاستقرار والنمو المستدام في البلاد. هذا ويتضمن البرنامج أربعة برامج فرعية تتمثل في: قياس ورصد مستوى صلابة ومرونة الاقتصاد المصري، وتبني سياسات كفيلة بضمان صلابة ومرونة الاقتصاد، وضمان الإدارة الاستباقية للأزمات، وكذا تعزيز ثقة المواطنين في قدرة الدولة على التجاوز السريع للأزمات.

عدد البرامج الفرعية: ٢ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الإدارة الاستباقية وتحويل الأزمات إلى فرص داعمة

يستهدف البرنامج دعم قدرة الاقتصاد المصري على التقليل من حدة المخاطر والمشكلات المرتبطة بالأزمات، والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية واتخاذ أفضل القرارات في الوقت الحالي لمواجهتها؛ بما يسهم في تحويل الأزمات المحتملة إلى فرص جديدة للتنمية والنمو، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

» التدريب والتحسين المستمر للإدارة الاستباقية للأزمات كي تتسم بالاستدامة والمرونة من خلال:

- اختيار نخبة من المتخصصين لوضع خطط استباقية للتعامل بكفاءة وفاعلية مع الأزمات الاقتصادية.
- تطوير الأدوات اللازمة للتنبؤ الوقائي بحدوث الأزمات الاقتصادية ووضع سيناريوهات للتعامل معها.
- إجراء التجارب والمحاكاة لتقييم مدى جدوى وفاعلية الخطط والاستراتيجيات الموضوعة قبل حدوث أزمة حقيقية.
- اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان توفير التمويل اللازم من المجتمع الدولي للتعامل مع الآثار الناتجة عن الأزمات العالمية الحالية.

- استشراف المستقبل باستخدام التكنولوجيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرة صانع القرار على الإنذار المبكر بالأزمات ووضع خطط استباقية للتعامل معها بكفاءة وفعالية، ورسم مستقبل الدولة وشؤونها بصورة أكثر ديناميكية واتساقًا مع المتغيرات المستحدثة.
- الدراسة الدقيقة للتأثيرات المحتملة للأزمات وما يترتب عليها من عدم التأكد بشأن حجم الطلب الكلي، وحجم الاستهلاك الخاص، والذي ساهم بنحو ٨٣% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالأسعار الجارية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

البرنامج الفرعي الثاني: تبني سياسات لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري

يعتبر تبني سياسات تستهدف تعزيز قوة الاقتصاد المصري أمرًا ضروريًّا في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد؛ بهدف تعزيز مكانة مصر كقوة اقتصادية إقليمية ودولية، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المسارات المستهدفة تتمثل في:

- تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي اللازمة للتغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية القائمة.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحفيزه على الوجود بشكل أكبر داخل الاقتصاد.
- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية للتخفيف من الأعباء الاجتماعية على المواطنين.
- زيادة قدرته على مواكبه المتطلبات التكنولوجية، من خلال التحول الرقمي وتنمية الموارد البشرية، خاصة في قطاعات التعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات.
- حشد الاستثمارات الخضراء، والتركيز على تنفيذ مشروعات صديقة للبيئة.
- تحديد حجم الاحتياجات من الواردات سواء المستخدمة في الإنتاج من أجل التصدير أو لتلبية احتياجات السوق المحلية، ومن ثم المساعدة في صياغة سياسات أدق للتصدير تركز على القطاعات التي تحقق قيمة مضافة عليا، وأيضًا صياغة سياسات أدق فيما يتعلق بالقطاعات ذات الأولوية والتي يمكن توطين الصناعات المتعلقة بها، لخفض الفجوة الاستيرادية وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.
- تحقيق فائض أولي في الموازنة العامة للدولة، وتعزيز مستويات الاحتياطيات الدولية، ورفع مستويات مؤشرات السلامة المصرفية والاستقرار المالي، ودعم شبكات الحماية الاجتماعية.

الهدف الاستراتيجي الثاني:
تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية

أبرز المؤشرات المستهدفة

65% نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات بحلول عام ٢٠٣٠

10% معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

3% نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٣٠

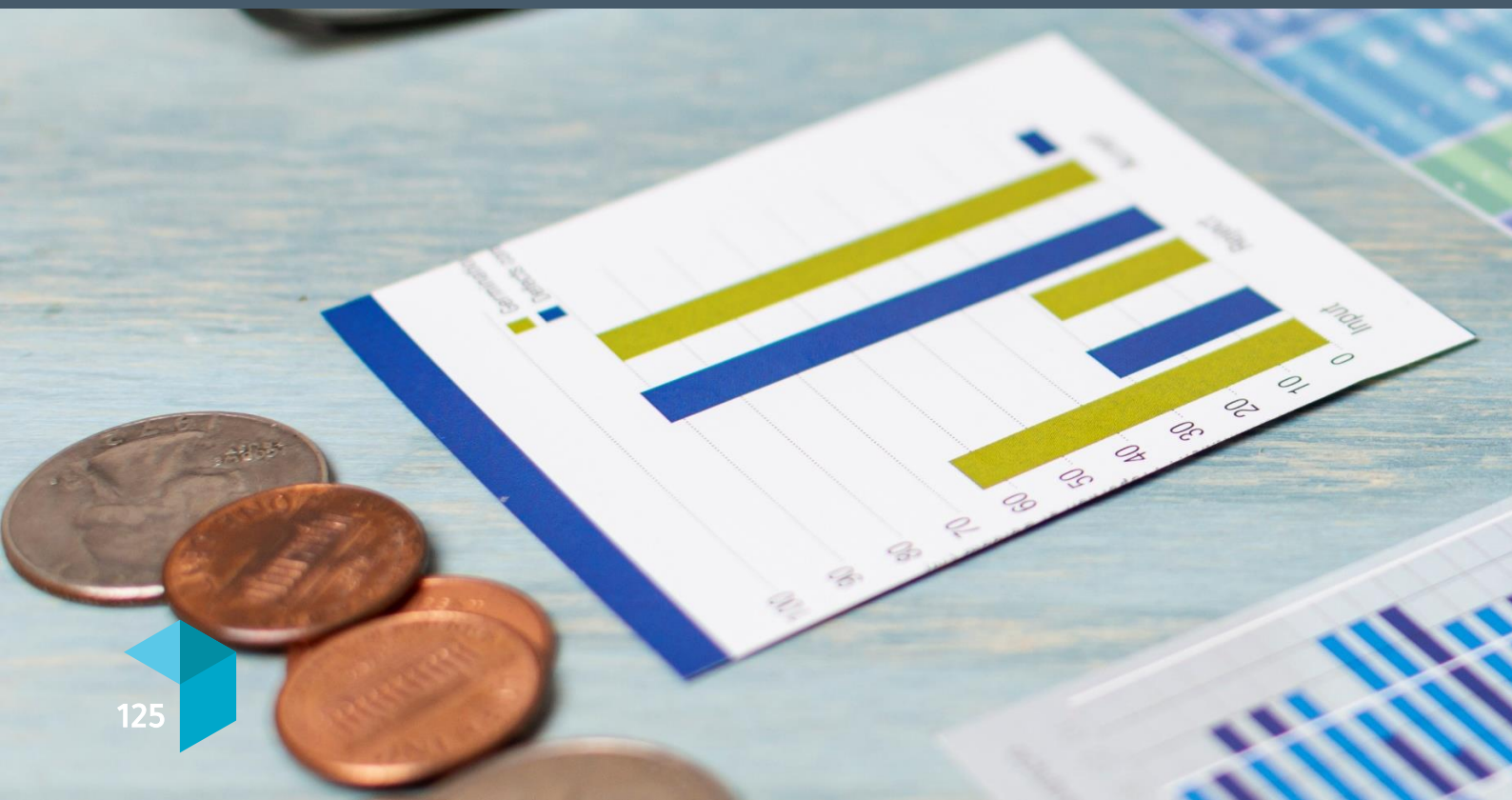

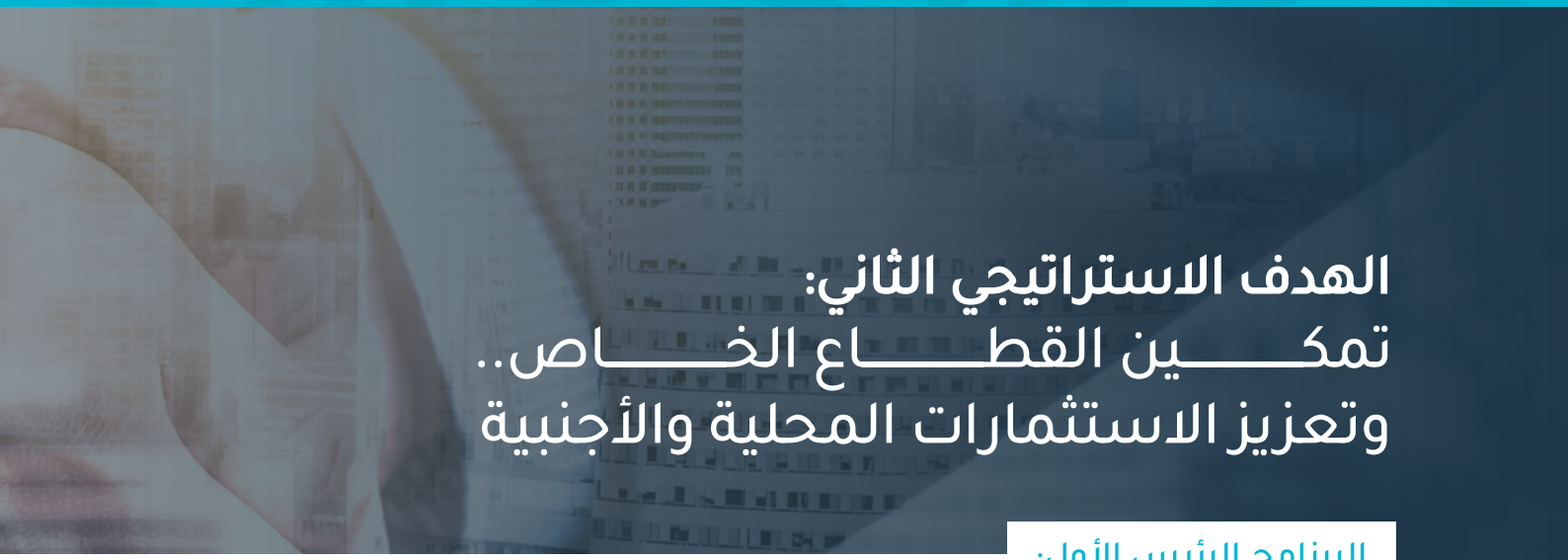

الهدف الاستراتيجي الثاني:
تمكـــــين القطـــــاع الخـــــاص..
وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية

البرنامج الرئيس الأول:

رفـع مـعـدلات الاسـتـثـمار

تسعى الدولة المصرية إلى توفير بيئة مشجعة وقوانين تنظيمية ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، باعتبارها أحد العوامل الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في أي دولة. وفي ذلك الإطار، يستهدف البرنامج تنفيذ استراتيجيات وتدابير محددة لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.

عدد البرامج الفرعية: برنامج فرعي واحد

البرنـــامج الفرعـــي: تعزيـــز الاســـتثمارات المحليـــة والأجنبيـــة

يعد تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تعمل الحكومة المصرية جاهدة على خلق بيئة استثمارية جاذبة من شأنها حفز رؤوس الأموال الأجنبية، وتحفيز المستثمرين المحليين على توسيع أعمالهم. ويتضمن البرنامج مجموعة من المسارات المستهدفة تتمثل في:

- تبني استراتيجية قومية للاستثمار (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠)، ترتكز على تنويع الفرص الاستثمارية وتنويع قاعدة الصادرات وتحديد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية للمستهدفات القومية للدولة المصرية، والقطاعات ذات الإمكانات الأعلى وسريعة النمو والأقل حساسية للدورات والتقلبات الاقتصادية العالمية، بما يقلل التعرض للصدمات الخارجية.
- التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات ذات الأولوية وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية، وتلك المرتبطة بعمليات نقل التكنولوجيا وتحديث الهياكل الإنتاجية.

- تبنِّي آليات مبتكرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التوسع في منح الرخصة الذهبية، وإنشاء الشركات عبر المنصة الإلكترونية لتأسيس الشركات، وتفعيل فتح وغلق الشركات من خلال الإخطار عبر الإنترنت.
- تطوير الخريطة الاستثمارية لتكون شاملة وديناميكية تستند إلى نظم المعلومات الجغرافية، وطرحها بشكل مبسط، وتحديثها بشكل دوري، لعرض كافة الفرص الاستثمارية المكتملة والجاهزة على مستوى الجمهورية مُصنفة في صورة مشروعات قابلة للتمويل Bankable Projects متضمنة دراسات جدوى متخصصة بصورة مبدئية.
- وضع أدلة استثمار ميسرة ومبسطة في المجالات المختلفة، وإتاحتها لجميع الجهات داخليًّا وخارجيًّا بعدد من اللغات، وتتاح على الخريطة الاستثمارية القومية بصورة تفاعلية.
- تعهيد جميع الخدمات الحكومية المُقدمة للمستثمرين والمصنعين إلى شركات القطاع الخاص لفصل مقدمي الخدمة من القطاع الحكومي عن متلقيها من القطاع الخاص وفق منظومة محددة من مؤشرات قياس الأداء.
- تبنِّي برنامج قومي لحوافز الاستثمارات المحلية والأجنبية يتضمن محددات رئيسة لمنح حوافز الاستثمار بما يراعي الأولويات الوطنية المستهدفة وقطاعات الاستثمار المطلوب تحفيزها على المستوى القومي.
- تحديد مجموعة الحوافز الاستثمارية التي يتعين منحها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لخفض كلفة ممارسة الأعمال بالنسبة لتلك المشروعات، وجعل ريادة الأعمال خيارًا جاذبًا للشباب المصري.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال تقديم الدعم الفني لها وتخصيص برامج لتمويلها بهدف تشجيعها على التوجه نحو التصدير.

- تبنِّي سياسات تمييزية لجذب انتقالات رؤوس أموال أجنبية من شأنها التركيز على جذب تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل.
- منح الحوافز والإعفاءات الضريبية لاستهداف وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة.
- تقديم حزم تحفيزية للشركات الأجنبية للإنتاج في مصر والتصدير للخارج.
- إنشاء صندوق استثمار استراتيجي لجذب الاستثمارات الأجنبية الاستراتيجية من الشركات متعددة الجنسيات؛ لتطوير سلاسل قيمة الصناعة المحلية.
- تعزيز كوادر التمثيل التجاري وتوسيع نطاق انتشار مكاتب التمثيل التجاري في الدول المستهدف إبرام شراكات استثمارية وتصديرية معها.
- التعاون مع شركات الاستثمار وبنوك الاستثمار الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر مقابل عمولة.
- فتح قنوات اتصال بين المصريين بالخارج والجهات الحكومية ذات الصلة في مصر؛ للتعرف عن قرب على الفرص الاستثمارية في المجالات المختلفة.
- منح المستثمرين الأجانب رخصة مزدوجة تمكنهم من العمل داخل المناطق الحرة وخارجها.
- ربط الحوافز والإعفاءات الضريبية بطبيعة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة وكذلك بنسبة صادراته للخارج.
- الاستفادة من المحافل الدولية، لا سيما التي ترتبط بالتجمعات الدولية التي تنخرط مصر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، للعمل على تسويق الفرص الاستثمارية والترويج لها في إطار خارطة الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم وما يتفق مع الأولويات الوطنية.
- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة المتاحة في جميع أنحاء الجمهورية، كإقليم قناة السويس والمثلث الذهبي والعاصمة الإدارية ومدينة الجلالة ومدينة العلمين الجديدة.
- إنشاء صندوق فرعي تابع لصندوق مصر السيادي للاستثمار في الشركات الناشئة؛ لما لها من أهمية في تنمية الاقتصاد المصري.
- إصدار دليل (منشورات - كتيبات) عن مقومات الاستثمار لكل محافظة واستخدامه في العمليات الترويجية، وإتاحته لجميع الجهات الداخلية والخارجية بعدد من اللغات.

INFORMATION

البرنامج الرئيس الثاني:

مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول

تعد سياسة ملكية الدولة للأصول استكمالًا للإصلاحات التي تتبناها الدولة المصرية في إطار تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وخلق البيئة الاقتصادية الداعمة والجاذبة للاستثمارات، حيث انتهت الحكومة من المرحلتين الأولى والثانية من جدول الطروحات المعلن بمعدل تنفيذ ١٠٠%، وبلغ إجمالي قيمة ما تم طرحه من الشركات والأصول منذ الإعلان عن البرنامج وحتى الآن نحو ٥,٨ مليارات دولار. وفي هذا الإطار، يشمل البرنامج برنامجًا فرعيًّا واحدًا يختص بتعزيز دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

عدد البرامج الفرعية: برنامج فرعي واحد

البرنامج الفرعي: تعزيز مشاركة القطاع الخاص

في إطار جهود الحكومة المصرية لتعزيز دور القطاع الخاص والتخارج التدريجي من النشاط الاقتصادي، تسعى الحكومة المصرية إلى تنفيذ سياسة شاملة لملكية الدولة للأصول وذلك من خلال تبني عدة إجراءات كالآتي:

- مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول والمضي قدمًا في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية وسحب الاستثمارات الحكومية بحصيلة مستهدفة بحدود ٠,٨% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط سنويًّا خلال الفترة (٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧).
- المضي قدمًا في تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وتقليص حجم الاستثمارات العامة بما يسهم في زيادة مستويات شفافية وكفاءة برنامج الطروحات العامة يركز على تبني نهج قطاعي واستهداف أنشطة جاذبة للمستثمرين الأجانب وتعزيز جاذبية القطاعات وضمان تسعير المعاملات بشكل مناسب وشفاف، وذلك بالتزامن مع جهود الصفقات المتضمنة في البرنامج.
- تحديد الشركات المملوكة للدولة التي يتقرر بيعها أو زيادة رأسمالها أو توسيع قاعدة ملكيتها أو التخارج منها كليًّا أو جُزئيًّا، بما يحقق المصلحة العامة.

البرنامج الرئيس الثالث:

حوكمة الأصول المملوكة للدولة

تهدف مصر إلى تعزيز حوكمة الأصول المملوكة للدولة من خلال تطوير إطار تشريعي ورقابي قوي يضمن استخدام الأصول بطريقة مستدامة؛ وذلك بهدف تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي للأصول المملوكة للدولة. وفي هذا السياق، يتضمن البرنامج ٣ برامج فرعية تختص بتنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها وتعظيم العائد منها، فضلًا عن إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية.

» عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها

يهدف برنامج تنظيم ملكية الدولة في الشركات إلى تحقيق الفعالية والشفافية في إدارة الموارد الاقتصادية واستثمارات الدولة، وتحقيق الاستدامة المالية للشركات المملوكة للدولة، وتعزيز الحوكمة القوية والمسؤولية المالية والشفافية في إدارة هذه الشركات، وذلك من خلال:

» تركيز تدخل الدولة على ضخ الاستثمارات في القطاعات والمرافق العامة الحيوية، مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول والمضي قدمًا في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وخفض الاستثمارات الحكومية بمتوسط سنوي مستهدف ٠,٨% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧).

» تعزيز شفافية نشاط الشركات المملوكة للدولة ووضع مؤشر لتتبع التقدم المُحرَز في هذا الإطار، وذلك من خلال:

- النشر المنتظم للتقارير الإجمالية السنوية عن محفظة الشركات المملوكة للدولة في مصر، مع توسيع التغطية لتشمل جميع الشركات المملوكة للدولة.
- إدراج جميع فرص المشتريات التي قدمتها أكبر ٥٠ شركة مملوكة للدولة على موقع المناقصات الإلكترونية للحكومة العامة.

» منح القطاع الخاص حق امتياز وتأجير الوحدات غير المستغلة في شركات قطاع الأعمال العام، وذلك في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

» استمرار متابعة أداء الشركات التي تحقق أرباحًا، وتحديد مدى جاهزيتها للطرح في البورصة؛ بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية، وتوفير السيولة اللازمة لتمويل التطوير، وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

» إنشاء نموذج موحد لإدارة المشروعات الحكومية، يكون بمثابة نظام متكامل لمتابعة أداء محفظة الاستثمار العام، مع تولي الجهاز المركزي للمحاسبات بنشر عمليات الفحص والتدقيق لتلك المشروعات.

البرنامج الفرعي الثاني: تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة

تسعى مصر إلى تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة والذي يعد إحدى أهم أولوياتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستدامة المالية للحكومة، والحد من العجز المالي وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، والتي تشمل:

- استمرار تنفيذ خطة تحسين وتطوير أداء الشركات والمصانع التابعة لقطاع الأعمال العام، ووضع البرامج التدريبية لرفع كفاءة الموارد البشرية، وكذا تطوير السياسات التسويقية للشركات؛ لزيادة حجم المبيعات والصادرات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.
- استمرار العمل في تنفيذ برنامج تخطيط موارد المؤسسات " ERP " في الشركات القابضة والتابعة، والذي يضم مجموعة من المحاور الإنتاجية والمالية والإدارية؛ بهدف تحسين وميكنة نظام العمل في تلك الشركات.
- استكمال خطة توفير التمويل اللازم لعدد من المشروعات الصناعية، للاستفادة من الأصول غير المستغلة، وفض التشابكات المالية وسداد المديونيات المستحقة على الشركات؛ لتحسين هياكلها المالية.
- استمرار متابعة أداء الشركات التي تحقق خسائر، وتكثيف الجهود لتنفيذ خطط الإصلاح للشركات التي أثبتت الدراسات جدوى الاستثمار فيها، وذلك من خلال تحديث كامل للمصانع، أو تحديث كامل بدخول شريك فني، أو القيام بالإغلاق الجزئي أو الكامل للشركات التي لا توجد جدوى من ضخ المزيد من الاستثمارات فيها.

البرنامج الفرعي الثالث: إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية

تسعى الدولة المصرية إلى تطوير أداء الهيئات الاقتصادية واتخاذ جميع الإجراءات الإصلاحية اللازمة لتعديل موازنات الهيئات الاقتصادية، بهدف تعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية في السوق الاقتصادية، وتحسين إدارة الموارد، حيث يستهدف البرنامج:

- توسيع نطاق التقارير المالية العامة للحكومة والتي تستبعد حسب تعريفها الحالي، الأنشطة المالية التي تقوم بها الهيئات الاقتصادية من خلال تضمين إصلاحات بقانون الإدارة المالية العامة بما يسهم في:
  - تطوير سياسة جديدة للمالية العامة تشمل الحكومة والهيئات الاقتصادية. على أن يتم توسيع نطاق تلك المؤشرات تدريجياً لتشمل كافة الهيئات الاقتصادية. وستبدأ هذه الجهود في العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ بإدراج ٤٠ هيئة اقتصادية كحد أقصى في الخطة.
  - توسيع نطاق المؤشرات تدريجيًّا من خلال تضمين ٥ هيئات اقتصادية إضافية في كل سنة لاحقة بحيث تتم تغطية جميع الهيئات الاقتصادية بحلول العام المالي ٢٠٢٩/ ٢٠٣٠.
- إجراء تقييم شامل لوضع الهيئات الاقتصادية في مصر بنهاية عام ٢٠٢٥.

البرنامج الرئيس الرابع:

ضمان المنافسة والحياد التنافسي

تُدرك الدولة المصرية أهمية الحياد التنافسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة. ولذلك، فإنها تسعى جاهدة إلى ترسيخ مبادئ الحياد التنافسي في مختلف الأسواق الإنتاجية والمعاملات التجارية، إيمانًا منها بالعوائد الضخمة التي ستعود على الاقتصاد الوطني. وعليه فإن هذا البرنامج يشمل برنامجًا فرعيًّا واحدًا يتمحور بشكل أساسي حول تعزيز المنافسة العادلة في الأسواق الإنتاجية بما يسهم في خلق بيئة أعمال متوازنة.

» عدد البرامج الفرعية: برنامج فرعي

البرنامج الفرعي: تعزيز المنافسة العادلة في الأسواق الإنتاجية

تهدف جهود تعزيز المنافسة العادلة إلى خلق بيئة تجارية عادلة ومتوازنة تحفز المشاركين في السوق على تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار منافسة، بما يسهم في تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي وتحسين جودة المنتجات والخدمات المتاحة للمستهلكين، ويتضمن البرنامج:

» استكمال العمل على تحقيق الحياد التنافسي بالأسواق الإنتاجية، على مستوى جميع الشركات العاملة بالسوق المصرية، بما يحقق الحياد الضريبي، والتنظيمي، والتشريعي، والحياد الخاص بفرص النفاذ إلى التمويل.

» ضمان تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق مع استهداف قطاعات محددة تعاني من ممارسات تحد من المنافسة، وذلك وفقًا للدراسات القطاعية.

» مراجعة الإجراءات الحكومية واللوائح المنظمة لدخول السوق، وتقليل أي عوائق تنظيمية وتبسيطها، بما يسهم في تعزيز المنافسة.

» تعزيز الآليات المستخدمة في التقييم، للمتابعة المستمرة ومعرفة مدى استجابة كل سوق من الأسواق للإجراءات والسياسات المتبعة لتحسين مستويات المنافسة في الأسواق.

» الانتهاء من إلغاء وتعديل جميع القوانين أو القرارات التي تؤثر على الصناعة والاستثمار والمنافسة والحياد التنافسي بنهاية عام ٢٠٢٦.

- تعزيز الشفافية واليقين القانوني وإنفاذ القانون بشكل فعال، وضمان أخذ سياسات المنافسة في الاعتبار عند إصدار القرارات والتشريعات.
- دراسة إصدار قرار يضمن منع/تقليص مساحة استدانة شركات القطاع العام من الخزانة العامة للدولة كونها تشكل تنافسًا مع القطاع الخاص الذي يحصل على الائتمان بنسبة أقل من الشركات المملوكة للدولة.
- تعزيز عمل جهاز حماية المنافسة وتمكينه من أداء عمله، كفرض الغرامات اللازمة، من خلال تعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة.

البرنامج الرئيس الخامس:

زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال

انطلاقًا من حرص الدولة المصرية على جذب المزيد من الاستثمارات وتحسين فرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة، فإنها تولي اهتمامًا كبيرًا لزيادة مستويات التنافسية والجاذبية في بيئة الأعمال من خلال تنفيذ **٧ برامج فرعية** تتعلق بتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالأعمال، وتعزيز البنية التحتية الداعمة، وتسهيل النفاذ للمصادر التمويلية والخدمات الرقمية، فضلًا عن التسوية الفعّالة للمنازعات، واستدامة مراجعة وتبسيط العمليات الضريبية.

» عدد البرامج الفرعية: ٧ برامج

البرنامج الفرعي الأول: مواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية

عملت الدولة المصرية خلال الفترة الماضية على تبني سياسات تستهدف جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال من خلال عدد من الإجراءات التي تستهدف خفض تكلفة البدء في استثمارات جديدة وتسهيل وتسريع الإجراءات اللازمة لممارسة الأعمال، واستكمالًا لتلك الجهود، فإنه تم تحديد مجموعة الإجراءات تتمثل في:

» استكمال تنفيذ ومتابعة أثر القرارات الإصلاحية التي تم اتخذها خلال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار، والذي تم الموافقة خلاله على ٢٢ قرارًا، والإعداد بشكل متكامل لحزمة متكاملة من الإجراءات المقترح مناقشتها خلال الاجتماع للمجلس بما يسهم في استكمال جهود تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، والقضاء على العقبات البيروقراطية.

» تبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية والإقليمية، ويلبي متطلبات الأعمال الحديثة، مع ربط جميع الجهات المعنية بالاستثمار إلكترونيًّا، بحيث يتم إصدار التراخيص بصورة موحدة والحصول على كافة الخدمات الخاصة بالمستثمرين إلكترونيًّا، بالإضافة إلى استمرار تعزيز كفاءة وأتمتة إجراءات تأسيس وتعديل المشروعات والشركات وخدمات المستثمرين.

» تفعيل منظومة الشباك الواحد (النافذة الواحدة) وتطويرها لتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، من خلال:

- تكليف ممثلين ومفوضين عن الجهات المعنية، على أن يكون لهم الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرارات فيما يعرض عليهم، دون انتظار الرجوع لجهاتهم الأصلية على نحو ما نص عليه قانون الاستثمار.

- التنسيق مع جميع الجهات التي لها علاقة بآلية تخصيص العقارات بفتح مكاتب لها داخل الهيئة العامة للاستثمار، على أن يتم تفويض ممثلي جهات الولاية على العقارات بكل الصلاحيات اللازمة لتقديم خدمات تخصيص العقارات نيابة عن السادة رؤساء تلك الجهات.
- العمل على استحداث آلية محددة لمراقبة وتقييم عمل وأداء مراكز خدمات المستثمرين لضمان تلبية احتياجات المستثمرين.

» تسريع وتيرة الإجراءات، ورد ضريبة القيمة المضافة في موعد أقصاه ٤٥ يومًا، وسداد دعم المصدرين خلال ٩٠ يومًا؛ لتحفيز وتشجيع الاستثمار

» قيام (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة/ الهيئة العامة للتنمية الصناعية/ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر) بإنشاء منصة لإتاحة المعلومات لربط أصحاب الأعمال وما تتطلبه استثماراتهم من احتياجات، ليتمكن أصحاب الاستثمارات الصغيرة من معرفة الاحتياجات والتخطيط لتلبيتها واختصار الوقت والمجهود والتكلفة.

» التنسيق مع جميع الجهات والوزارات المعنية لإعداد دليل إرشادي واضح حول كيفية استخراج تراخيص وإجراءات الاستثمار، بما يضمن وضوح وشفافية المعايير التي يتم على أساسها منح التراخيص والموافقات والمدد الزمنية اللازمة لكل إجراء وتكلفته من كل جهة، بصورة ميسرة ومبسطة وشاملة، مع ضمان حداثتها وإتاحتها بعدد من اللغات.

» تعزيز حماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية وتيسير تسوية حالات الإعسار، وإعادة تخصيص رأس المال وخروج الشركات غير القادرة على الاستمرار، وتهيئة الظروف للحفاظ على الأعمال القابلة للاستمرار بما يضفي ثقة في بيئة الأعمال.

» إخطار المتقدم بالقبول أو الرفض خلال ٥ أيام عمل تبدأ بعد انتهاء الـ ٢٠ يومًا المحددة لإصدار التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية، ويكون الأصل في الأمور أن عدم الرد بعد انتهاء مدة الـ ٢٠ يومًا بمثابة موافقة تلقائية.

- تبني البرنامج القومي لدعم جاهزية الأعمال في مصر بهدف خفض الكلفة والوقت اللازم لتأسيس المشروعات واستخراج التراخيص إلى المستويات المنافسة عالميًّا وبما يلبي متطلبات الأعمال الحديثة، وبحيث يقوم البرنامج بداية بالتحديد الدقيق لكلفة ممارسة الأعمال في مصر على مستوى القطاعات/الصناعات/الأنشطة والوقت اللازم للإنجاز.
- العمل على الخفض التدريجي لكلفة ووقت وعدد الإجراءات اللازمة لممارسة الأعمال مقارنة بالمستويات المسجلة عام ٢٠٢٤، وتحديد القطاعات/الصناعات/الأنشطة التي تحقق تقدمًا في هذا الإطار وتلك التي تواجه عقبات ورفع تقرير دوري بذلك إلى السيد رئيس مجلس الوزراء.
- إعادة النظر في قانون الشركات، وخاصة فيما يتعلق بتيسير المسائل الإجرائية، والاستفادة من الدروس المستقاة من واقع تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة التي اتسمت بالنجاح من حيث القدرة على جذب الاستثمار.
- التوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق اللوجستية، وخاصة في الصعيد.
- تيسير إجراءات تأسيس الشركات بالمناطق الحرة من خلال خفض عدد أيام الحصول على الترخيص، وخفض عدد المستندات المطلوبة للتأسيس.

البرنامج الفرعي الثاني: تبسيط الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي

تولي الدولة المصرية اهتمامًا خاصًّا لتحسين بيئة ممارسة الأعمال، من خلال الإصلاح التنظيمي والتشريعي المُستدام لسوق العمل ولبيئة الأعمال، والذي يعتبر أمرًا أساسيًّا لاستعادة ثقة المستثمر، وإطلاق إمكانات القطاع الخاص بما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة، هذا ويستهدف البرنامج:

- دراسة النقل التدريجي لتبعية بعض الجهات التنظيمية تباعًا، بما يعزز من دورها الرقابي على الأسواق ويعمل على فصل الملكية عن الإدارة.
- مراجعة كافة الرسوم والأعباء المفروضة على المستثمرين داخل مصر، بما يسهم في تبسيط الأعباء على المستثمرين، مقارنة بالدول المنافسة لمصر إقليميًا ودوليًّا، بهدف زيادة تنافسية بيئة الأعمال في مصر.
- تبسيط وميكنة المعاملات المالية الحكومية؛ للتيسير على المستثمرين وتعزيز الحوكمة.
- الربط الإلكتروني بين منظومة المقاصة والنظم المالية المميكنة، وذلك بما يضمن تسهيل إجراء تسويات مستحقات المستثمرين.
- توحيد كل الرسوم والمصاريف والضرائب والأعباء المالية المختلفة المفروضة على المستثمرين والقطاع الصناعي، ليتم تحصيلها لمرة واحدة مع توحيد الجهة المعنية بالتحصيل لتكون وزارة المالية.
- متابعة تفعيل القرار الصادر عن مجلس الوزراء بعدم قيام أي جهة في الجهاز الإداري للدولة بفرض أي رسوم جديدة على المستثمرين دون الحصول على موافقة مُسبقة من مجلس الوزراء، وذلك بما يكفل قدرة المستثمرين في التعامل مع تلك الزيادات والحفاظ على إنتاجية وتنافسية القطاعات المختلفة.
- وضع قواعد متوازنة للعمل للشركات والعمال للاستفادة من سوق عمل ديناميكية مُنتجة، مع إرساء نظام للمتابعة والتفتيش لتشجيع الامتثال.
- توفير حاضنات ومسرعات الأعمال.
- وضع إطار عمل قوي لحماية حقوق الملكية الفكرية، بما يوفر للشركات الإبداعية التي المتخصصة في البحث والتطوير حماية قوية ومطمئنة للملكية الفكرية.
- تشكيل لجنة لفحص جميع التشريعات والقرارات المنظمة للاستثمار في مصر بمشاركة من القطاع الخاص وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين المصريين والأجانب ومركز تحديث الصناعة.

- تبني نهج تشاركي في طرح أية تعديلات قانونية أو تنظيمية مقترحة من قبل الجهات المعنية للحوار الواسع مع أصحاب المصلحة والقطاع الخاص وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين المصريين والأجانب ومركز تحديث الصناعة والغرف التجارية، وذلك على غرار ما تم تبنيه خلال مراحل صياغة وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول؛ للحصول على آرائهم بشأن تلك التعديلات وأخذها بعين الاعتبار قبل إنفاذها.
- وضع أدلة استثمار ميسرة ومبسطة في المجالات المختلفة، وإتاحتها لكل الجهات الداخلية والخارجية بعدد من اللغات، وتُتاح على الخريطة الاستثمارية القومية بصورة تفاعلية.
- السماح برفع الدعاوى، والقيد، والإحالة، والتبليغ، والأحكام إلكترونيًّا، وتقليص مدة الإنفاذ في القضايا التجارية، وتحديد عدد مرات تأجيل الجلسات.
- سرعة فض الاشتباك بين الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي والمشتركة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ليستطيع المستثمر الصناعي التعامل مع جهة موحدة.

البرنامج الفرعي الثالث: رفع كفاءة الخدمات والمرافق العامة وتعزيز البنية التحتية

تستمر الدولة المصرية في تطوير البنية التحتية لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكل مناطق الجمهورية لضمان دعم بيئة الأعمال من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مما ينعكس بشكل إيجابي على زيادة الاستثمارات، هذا وقد تم استهداف تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- رفع كفاءة وتوفير بنية تحتية متكاملة داعمة تشمل (مطارات وموانى ومرافق رقمية ذات مستوى تنافسي، وكهرباء، وغاز)، بما يضمن عمليات مواتية للأعمال.
- سهولة الوصول للخدمات والمرافق العامة بأسعار معقولة affordabilityتنافسية داعمة لبيئة الأعمال.
- إيجاد حلول لتوفير مصادر مستدامة لإمداد المصانع بالطاقة وفق نظم تسعير محفزة للاستثمار والتصنيع.

البرنامج الفرعي الرابع: رفع كفاءة وتأهيل قوة العمل

تسعى مصر جاهدة إلى رفع وعي وكفاءة قوة العمل وتنمية مهاراتها وذلك بهدف تعزيز فرصها في سوق العمل، وخلق بيئة مشجعة لريادة الأعمال باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

- وضع إطار مؤسسي داعم لتنمية المهارات في القطاعات ذات الأولوية، والتأكد من تجهيز القوى العاملة بالمهارات اللازمة ورفع جاهزيتها كأحد أبرز الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها جمهورية مصر العربية.
- التوسع في تنظيم حملات توعية لرفع الوعي الاستثماري وتعزيز ريادة الأعمال.
- تنظيم حملات توعية وتدريب وورش العمل لنشر فكر ريادة الأعمال في المدارس ومراكز الشباب، والنوادي، والجامعات الأهلية بالمحافظات.

البرنامج الفرعي الخامس: دعم وتعزيز الخدمات المالية والدفع الرقمي وتسهيل النفاذ لمصادر التمويل المختلفة

تسعى مصر جاهدة لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية وتعزيزها، وذلك بهدف توفير خيارات تمويل متنوعة تناسب احتياجات مختلف الشرائح، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات الريادية، بما يدعم الاستدامة المالية ويعزز من النمو الاقتصادي الشامل، وذلك من خلال:

- تيسير فرص تمويل مصرفية وغير مصرفية لمؤسسات الأعمال، وتطوير وتعميق البنية التحتية المالية، وتوفير قنوات مبتكرة للتمويل من خلال المشاركة في تمويل رأس المال العامل والاستثمار المؤثر وغيرها من الآليات التمويل المبتكرة.
- رفع نسبة الشمول المالي إلى ١٠٠% بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة عدد المحافظ المالية الرقمية إلى نحو ٨٠ مليون محفظة رقمية بحلول عام ٢٠٣٠.
- تولي البنك المركزي بإصدار توجيهاته لوحدات القطاع المصرفي لإصدار القرارات اللازمة لاختصار فترة تقييم دراسات الجدوى من وحدات الجهاز المصرفي التي يمنح على أساسها المشروع الائتمان اللازم لتصبح بحد أقصى ٤٥ يوم عمل، بما يسرع وتيرة النشاط الاستثماري.
- زيادة حصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من إجمالي نسبة التمويل والائتمان الممنوح، وذلك لتوسيع الطاقة الاستيعابيّة لسوق العمل وتوفير حوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل.
- زيادة نسبة حصول المرأة على الائتمان والخدمات المصرفية.
- زيادة حصة المحافظات الأعلى في عدد السكان والمرتفعة في نسب البطالة من إجمالي نسبة التمويل والائتمان الممنوح لإتاحة مشروعات وفرص عمل للشباب.
- زيادة تمويل المشروعات كثيفة العمالة والأعلى في معدل النمو.
- الحاجة لتوفير قنوات تمويلية ملائمة، واستحداث نموذج تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظير نسب من الإيرادات، وذلك من قبل صناديق استثمار متخصصة في حال تقنين وضع الشركات وانضمامها للقطاع الرسمي.

البرنامج الفرعي السادس: التسوية الفعالة للمنازعات وسرعة الفصل في القضايا الاقتصادية وحل التحديات التي تواجه المستثمر

تُولي الحكومة المصرية اهتمامًا كبيرًا لخلق بيئة داعمة للمستثمرين بهدف التصدي لكافة التحديات التي تواجهه المستثمرين وتحقيق تسوية فعالة للمنازعات إيمانًا منها بأهمية ذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات المستهدفة تتمثل في:

- استطلاع آراء المستثمرين بشكل مستمر، والتعرف على المشكلات التي تواجههم ومناقشتها.
- قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتعرف على التحديات التي تواجه المستثمر من خلال منصة تفاعلية، والقيام بدور الوسيط بين المستثمر وجميع الجهات الحكومية المعنية لحل وللتسوية الفعالة للمنازعات بصورة كفء وتنافسية وفقًا لموضوع النزاع.
- رفع تقارير دورية بموقف تجميعي للمنازعات والتحديات لاتخاذ إجراءات رفيعة المستوى بشأنها.
- توسيع اختصاص المحاكم الاقتصادية.
- تعزيز قدرة النظام القضائي على إنفاذ العقود والتعامل مع النزاعات التجارية بسرعة وشفافية.
- السماح برفع الدعاوى، القيد، الإحالة، التبليغ، والأحكام إلكترونيًا، وتقليص مدة الإنفاذ في القضايا التجارية، وتحديد عدد مرات تأجيل الجلسات إلى ٣ مرات كحد أقصى.

الهدف الاستراتيجي الثالث:
ضـــبط الأســـعار والحـــد مـــن التضـــخم

أبرز المؤشرات المستهدفة

5%
(±٢ نقطة مئوية)

متوسط التضخم المستهدف
خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦

200
POUNDS
TWO HUNDRED

الهدف الاستراتيجي الثالث:
ضـــبط الأســـعار والحـــد مـــن التضـــخم

"أسواق منضبطة وأسعار مستقرة"

شهد الاقتصاد العالمي عددًا من الأزمات الاقتصادية الكبرى تسببت في ارتفاع معدلات التضخم العالمي، والتي تتضمن جائحة كوفيد-١٩ التي أثرت سلبًا على سلاسل الإمداد العالمية وأدت إلى نقص كبير في المنتجات والخدمات، لتعقبها الحرب الروسية الأوكرانية التي كان لها تأثير كبير على أسعار الطاقة والغذاء، ثم اندلاع الصراع في منطقة الشرق الأوسط الذي عرقل حركة التجارة العالمية وأضاف المزيد من الضغوط على سلاسل التوريد.

ولم تكن مصر بمعزل عن المستجدات والتطورات العالمية؛ حيث تأثرت أسعار السلع والخدمات بشكل كبير جراء الأحداث التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. ووفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية ٣٣,٩% عام ٢٠٢٣ ارتفاعًا من ٥% عام ٢٠٢٠. ومؤخرًا شهدت الأسواق المصرية ارتفاعًا غير مسبوق في أسعار العديد من السلع والمنتجات؛ لذا كان من الأهمية بمكان تشكيل لجنة لضبط الأسواق وأسعار السلع. وتفيد التوقعات الحالية للتضخم المحلي، أنه سوف يشهد اعتدالًا خلال عام ٢٠٢٤ مع انحسار الضغوط التضخمية، نتيجة تضافر عدة عوامل ومنها تقييد السياسة النقدية، وتوحيد سوق الصرف الأجنبي.

وفي هذا الإطار تستهدف الحكومة تنفيذ برنامجين رئيسين لتحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث، وهى كالآتي:

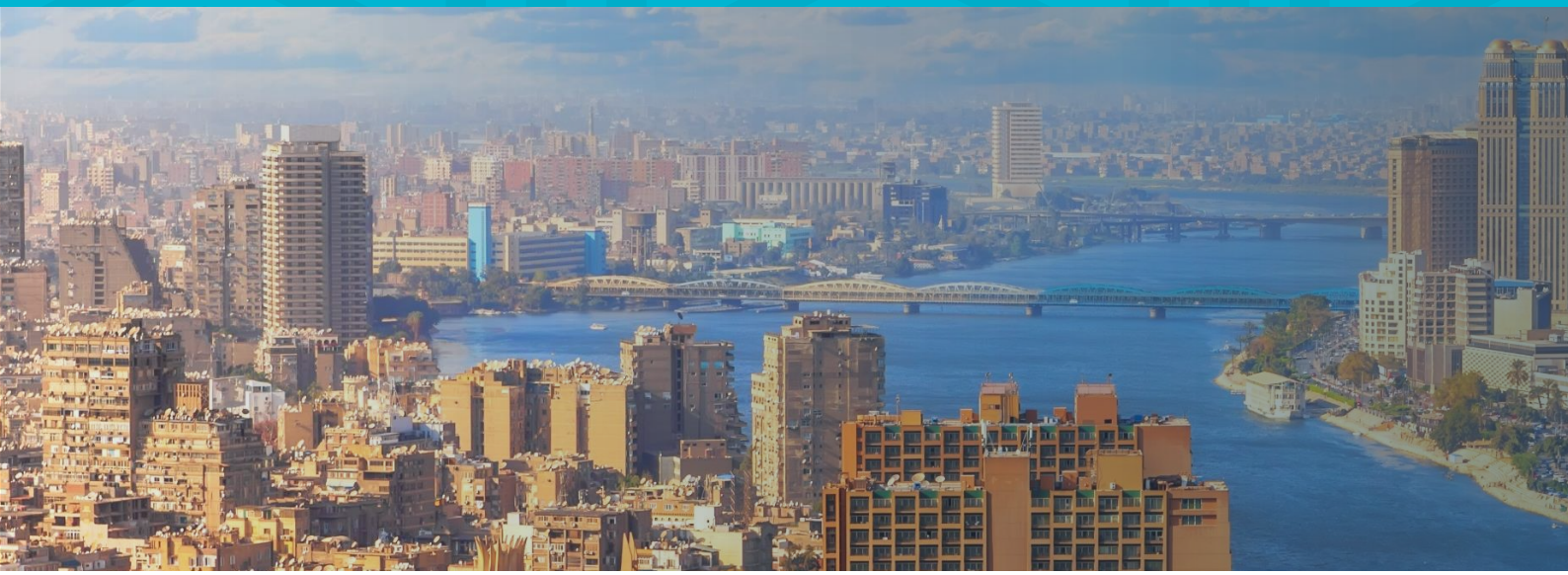

البرنامج الرئيس الأول:

ضمان توافر جميع السلع في الأسواق

تأتي مسألة غلاء الأسعار وتوافر السلع الأساسية في مقدمة أولويات الحكومة المصرية خلال الفترة القادمة، وذلك في إطار حرص الدولة على دفع الآثار التضخمية للأزمة عن المواطنين، وفي السياق ذاته، تستهدف الدولة استخدام جميع أدوات السياسة النقدية للحد من الضغوطات التضخمية إلى رقم أحادي خلال عام ٢٠٢٥، فضلًا عن التركيز على ضبط مستويات التوسع في المعروض النقدي وربطه بالزيادة المسجلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لاحتواء الضغوط التضخمية، حيث تم تحديد مجموعة من البرامج الفرعية سعيًا لخفض الأسعار ووصولها إلى مستوى مناسب ومقبول للمواطن المصري، والتي تتضمن ثلاثة برامج لضمان تلبية احتياجات السوق المحلية، وقد جاء البرنامج الفرعي الأول ليشمل ضمان تلبية احتياجات السوق المحلية، بينما تضمن البرنامج الفرعي الثاني التوسع في الإنتاج الزراعي والغذائي، في حين يركز البرنامج الفرعي الثالث على ضمان الاستقرار السعري.

عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج فرعية

البرنامج الفرعي الأول: ضمان تلبية احتياجات السوق المحلية

يُعد ضمان تلبية احتياجات السوق المحلية من خلال توفير كميات إضافية من السلع الاستراتيجية وبأسعار مناسبة لتأمين مخزون استراتيجي عقب تحرير سعر الصرف، أحد المستهدفات المحورية في ظل غلاء الأسعار، ومن ثم تأتي أهمية النظر في عدد من مسارات كما يلي:

- ضمان توافر جميع السلع في الأسواق المحلية، وتوفير احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية لمدة لا تقل عن ٩ أشهر، وتنويع مصادر الحصول على هذه السلع.
- زيادة ضخ السلع بالأسواق والمجمعات التجارية، وزيادة منافذ البيع وتسهيل إنشاء معارض دائمة مع التركيز على توزيع جميع المنافذ والمعارض على الأماكن الأكثر احتياجًا؛ لضمان وصولها إلى الفئات المستهدفة والتوسع فيها.
- تسهيل إجراءات عمليات استيراد السلع الاستراتيجية.
- وضع ضوابط على تصدير السلع الاستراتيجية من خلال وضع إطار قانوني لتحديد حصص السوق اللازمة لتغطية احتياجات السوق المحلية والسماح بالتصدير عند تحقيق فائض بعد تحقيق الحصص المفروضة.

البرنامج الفرعي الثاني: التوسع في الإنتاج الزراعي والغذائي

تستمر الحكومة في تقديم مختلف أوجه الدعم اللازم لتعزيز المعروض من السلع الاستراتيجية، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات ترتكز على تعظيم المساحات المزروعة من السلع الأساسية بهدف تأمين احتياجات السوق المحلية، كما يلي:

- زيادة المساحة المزروعة من القمح والمحاصيل الاستراتيجية الأخرى بشكل مستمر؛ لرفع معدلات الاكتفاء الذاتي خلال السنوات القادمة.
- استمرار العمل على زيادة الإنتاجية من المحاصيل المختلفة من خلال التوسع في إنتاج التقاوي المعتمدة وتوفيرها بأسعار مخفضة للمزارعين.
- تبني النظم والتقنيات والابتكارات التي ترفع الكفاءة التشغيلية والإنتاجية للنظم الزراعية والغذائية.
- وضع حوافز للقطاع الخاص للاستثمار الزراعي، وزيادة الائتمان المخصص للقطاع الزراعي.
- الاستمرار في تنفيذ المشروع القومي للصوب الزراعية طبقًا للمواصفات العالمية ذات الإنتاجية العالية والتكنولوجيا المتطورة؛ لزيادة حجم الإنتاج من الخضراوات والفواكه، بما يسهم في تلبية احتياجات المواطنين.
- العمل على فتح أسواق دولية جديدة أمام الصادرات الزراعية وتعزيزها، مع ضمان الاستفادة القصوى من المنظومة المصرية المتطورة لتكويد وتتبع الصادرات الزراعية؛ بهدف ضمان توفير منتجات زراعية عالية الجودة وخالية من الآفات، ومُطابِقة لاشتراطات الدول المستوردة.

البرنامج الفرعي الثالث: ضمان الاستقرار السعري

تحرص الحكومة على متابعة موقف الأسواق من خلال منع الممارسات الاحتكارية، لضمان الاستقرار السعري وتعزيز المعروض من السلع الأساسية، وفي السياق ذاته، تستهدف الحكومة تحديد مجموعة من المسارات لاتباع مسار نزولي للأسعار التي ستستمر في التراجع خلال الفترة المقبلة في ظل استقرار السياسات النقدية وإتاحة العملة الصعبة، من خلال:

- مواصلة العمل على ترسيخ دعائم سياسة استهداف التضخم.
- وضع حد أقصى على هامش الربح في السلع الاستراتيجية والأساسية.
- تشديد وإحكام الرقابة على الأسواق، من خلال تكثيف الحملات الرقابية والوجود الميداني، فضلًا عن تعميم الحملات الرقابية على مستوى جميع محافظات الجمهورية.
- فرض عقوبات قانونية وغرامات مالية على أي تاجر أو جهة تقوم بحبس سلع/منتجات أساسية عن التداول سواء من خلال إخفائها، أو عدم طرحها للبيع، أو الامتناع عن بيعها أو بأي صورة أخرى.
- إطلاق حملات إعلامية تثقيفية حول مراقبة الأسعار وحشد الدعم في الإبلاغ عن المخالفين.

البرنامج الرئيس الثاني:

السيطرة على اختلالات سلاسل التوريد

تحرص الدولة على تعزيز جهودها لسد فجوات سلاسل الإمداد من خلال المتابعة الدورية لأسعار السلع الأساسية الواردة من المنتجين والموزعين وتحليلها عبر منصة إلكترونية. بما يسهم في ضبط الأسواق وأسعار السلع، ورقمنة عمليات تداول وبيع السلع عبر منظومة محدثة، بدءًا من عمليات الإنتاج حتى البيع للمستهلك. كما تم وضع خطة استراتيجية لإنشاء مناطق لوجستية على مستوى الجمهورية، بهدف تخفيض الأسعار والحرص على توافر السلع التموينية للمواطنين طوال العام، وتوفير أعباء نقل المواد الغذائية التي كانت سببًا لرفع الأسعار. كما تلعب البورصة السلعية المصرية دورًا هاماً في ضبط الأسواق وتنظيمها وتعزيز استقرارها، ودمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة المحلية والعالمية؛ مما يعزز فرص الاستدامة في القطاع الزراعي.

عدد البرامج الفرعية: ٢ برنامج فرعي

البرنامج الفرعي الأول: تطوير منظومة سلاسل التوريد

تسعى الحكومة المصرية إلى تحسين وتطوير العمليات بين مختلف الجهات المشاركة في سلسلة التوريد بهدف تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للمنظومة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وذلك من خلال عدة مسارات كما يلي:

- التوسع في المناطق اللوجستية للسلع الغذائية الاستراتيجية.
- تطوير العقود الآجلة في مجال السلع الغذائية؛ للتحوط من مخاطر الأسعار، وذلك من خلال البورصة السلعية.
- دعم وتحفيز مبادرات إنشاء "أسواق للتجارة الإلكترونية بين الشركات" -على غرار شركة "مكسب"-، وذلك من خلال زيادة الحوافز التي تقدمها الدولة لتلك المبادرات.
- تعزيز دور البورصة السلعية المصرية في ضبط وتنظيم أسواق السلع الزراعية الأساسية للتحوط من مخاطر الأسعار.

البرنامج الفرعي الثاني: رقمنة أسواق السلع الرئيسة

يعد سعي مصر لرقمنة أسواق السلع الرئيسة خطوة محورية لتحديد الاحتياجات الفعلية والمستقبلية من المواد الغذائية والسلع الاستراتيجية، وكذلك التنبؤ بالأزمات لتلافي الاختناقات الموسمية. وذلك من خلال:

- تطوير البوابة الإلكترونية لأسعار السلع، بحيث تشمل:
  - متابعة سلسلة الإنتاج والتوريد.
  - إتاحة أسعار وتوفر المواد الغذائية الرئيسة في الأسواق للمواطنين.
- إطلاق منصة إلكترونية لتداول الحبوب والدواجن واللحوم، بهدف ربط الموردين بالمشترين المحتملين.
- التوسع في تطبيق المنظومة الرقمية من خلال تطبيق التقنيات الحديثة بقطاع الزراعة والاهتمام ببرامج الرقمنة والتصنيع الزراعي، بالإضافة إلى ميكنة الخدمات الزراعية مع العمل على وضع منظومة رقمية لجميع الأراضي الزراعية على مستوى الجمهورية.

حمايـــــة الأمـــــن القـــومي وسياســـة مصـــــر الخارجيـــــة

إن العمـل على تحقيـق التنميـة الشـاملة فـي مجالاتهـا وأبعادهـا المتعـددة بالدولـة المصـرية، يرتكـز بالأسـاس على مقومـات الأمـن القـومي بصـورة متكاملـة لا تنفـك عـن بعضـها الـبعض؛ إذ تمثـل سياجًا منيعًا ضد المخاطر أو التهديدات، مما يسـهم في حالة من الاستقرار على كافة المستويات الداخلية والخارجية، لذلك تنتهج الدولـة المصـرية اسـتراتيجية متكاملـة لتعزيـز أمنهـا القـومي على كافة المستويات والأصعدة في عالم تموج به الأزمات الاقتصادية العالميـة والاضـطرابات السياسـية الإقليميـة، وهـو مـا يسـتوجب تعزيزها أيضًا في الفترة المقبلة.

01 الهـــــدف الاســـــتراتيجي الأول: حمايـــــة الأمـــــن القـــــومي

الهدف الاستراتيجي الأول:

حماية الأمن القومي

عدد البرامج الرئيسة:	عدد البرامج الفرعية:
8 برامج رئيسة	50 برنامج فرعي

البرنامج الرئيس الأول: حماية الأمن القومي

- عدد البرامج الفرعية: ٦ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثاني: تطوير سياسة خارجية فعالة

- عدد البرامج الفرعية: ٤ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثالث: حماية أمن مصر المائي

- عدد البرامج الفرعية: ٩ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الرابع: تحقيق الأمن الغذائي

- عدد البرامج الفرعية: ١٠ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الخامس: تعزيز أمن الطاقة

- عدد البرامج الفرعية: ٨ برامج فرعية

البرنامج الرئيس السادس: تعزيز الأمن السيبراني

- عدد البرامج الفرعية: ٦ برامج فرعية

البرنامج الرئيس السابع: تعزيز القوة الناعمة لمصر

- عدد البرامج الفرعية: ٤ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثامن: تعزيز الثقافة والهوية الوطنية وتجديد الخطاب الديني

- عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج فرعية

الهدف الاستراتيجي الأول:
حمايـــة الأمـــن القـــومي

البرنامج الرئيس الأول

حماية الأمن القومي

تبذل الدولة المصرية جهوداً حثيثة لحماية أمنها القومي من خلال تنفيذ عدة استراتيجيات شاملة متكاملة من شأنها أن تستهدف مكافحة العديد من المخاطر على غرار مكافحة الإرهاب، الاتجار بالبشر، وغيرها من المخاطر الإنسانية والأمنية. ويأتي البرنامج الرئيس الأول لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، ليتضمن ٦ برامج فرعية رئيسة: حماية أمن واستقرار الحدود، دعم القدرات العسكرية للجيش في مواجهة التهديدات الخارجية، تعزيز أمن البحر الأحمر وقناة السويس، تعزيز جهود مكافحة الإرهاب، مكافحة الجرائم العابرة للحدود والاتجار بالبشر، وحماية الأمن الداخلي ودعم المنظومة الأمنية. حيث تسعى هذه البرامج مجتمعة إلى تعزيز أمن البلاد واستقرارها من خلال مقاربة شاملة ومتعددة الجوانب.

عدد البرامج الفرعية: ٦ برامج

البرنامج الفرعي الأول: حماية أمن واستقرار الحدود

في إطار سعي الدولة نحو تعزيز أمنها القومي وضمان استقرارها، فإنها تواصل تنفيذ برامج شاملة لحماية حدودها ومكافحة التهديدات المتنوعة، ويمكن استعراض أبرز الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في هذا السياق لضمان حماية أمنها القومي واستقرارها الدائم، من خلال:

- استمرار تأمين حدود مصر البرية والساحلية على مختلف الاتجاهات الاستراتيجية الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية، وذلك من خلال إحكام السيطرة على الموانئ الجوية والبحرية والمنافذ البرية، وتفعيل الوسائل التكنولوجية في مجالات الفحص، بما يسهم في التصدي للجرائم العابرة للحدود.

- إحكام الرقابة على المنافذ الشرعية للبلاد لمنع أية محاولات لدخول العناصر الإرهابية، والتصدي لعمليات التسلل عبر الحدود، ومكافحة عمليات تهريب الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة، ومنع وصولها إلى العناصر الإرهابية

البرنامج الفرعي الثاني: دعم القدرات العسكرية للجيش في مواجهة التهديدات الخارجية

تركز مصر على تعزيز قدرات جيشها من خلال التركيز على تطوير التصنيع الحربي واستقطاب أحدث تكنولوجيات التسليح المتطورة، إلى جانب رفع كفاءة المصانع الحربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدولة للحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة، وتنويع مصادر التسليح.

- استمرار الحفاظ على القدرات والكفاءة القتالية للقوات المسلحة ومواصلة الارتقاء بها.
- تطوير قاعدة التصنيع الحربي، واستقطاب تكنولوجيا التسليح المتطورة من خلال رفع قدرات المصانع الحربية والهيئة العربية للتصنيع؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي من نظم التسليح المتقدمة.
- تنويع مصادر التسليح؛ لموازنة علاقات مصر الخارجية، والحفاظ على استقلالية القرار المصري.
- الاستعداد للأشكال والأنماط الجديدة لإدارة الصراعات في ظل انتشار الفاعلين المسلحين من غير الدول.
- الحفاظ على التوازن العسكري القائم بالمنطقة لمنع حدوث أي مواجهات عسكرية، وكضمانة أساسية لدعم الأمن والاستقرار الإقليمي.
- تعزيز التعاون البحثي لتطوير الأسلحة ودعم الابتكار في عملية الإنتاج الحربي؛ لتحقيق الاستفادة القصوى من البحوث القائمة وتطوير مزيد من الأبحاث الجديدة لدعم الابتكار.

البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز أمن البحر الأحمر وقناة السويس

انطلاقاً من أهمية البحر الأحمر وقناة السويس كونهما شريانين حيويين للتجارة العالمية، تعمل الدولة على تعزيز أمنهما من خلال تفعيل التعاون مع الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن لمواجهة التهديدات المختلفة، مثل القرصنة. كما تسعى الدولة لتحقيق حلول مستدامة للأمن في المنطقة عبر مزج التدابير الأمنية والدبلوماسية لمعالجة التهديدات المتصاعدة، بما يضمن حماية واستقرار حركة الملاحة في المنطقة.

- تفعيل دور "مجلس الدول العربية والإفريقية المُطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" في مجابهة مختلف التهديدات التي تشهدها المنطقة بما في ذلك أنشطة القرصنة، وتعزيز التكامل بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.
- العمل على بحث الفرص المتاحة لتحقيق التعاون المشترك مع الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، من أجل وضع حلول مستدامة لتأمين منطقة البحر الأحمر.
- اتباع نهج متوازن يمزج بين التدابير الأمنية القوية والجهود الدبلوماسية لمعالجة القضايا الجذرية التي تغذي التهديدات المتصاعدة في المنطقة.

البرنامج الفرعي الرابع: تعزيز جهود مكافحة الإرهاب

تبذل الدولة جهوداً مكثفة لمكافحة الإرهاب وتعزيز الحماية الداخلية، من خلال إحباط المخططات الإرهابية وملاحقة العناصر المتورطة، بالإضافة إلى تجفيف منابع تمويلهم. كما تسعى الدولة أيضاً إلى تعزيز دور التعليم في مكافحة الفكر المتطرف، بهدف بناء مجتمع أكثر أماناً ووعياً بمخاطر الإرهاب.

- استمرار العمل على إحباط أي مخططات داخلية أو خارجية تستهدف النيل من الدولة المصرية ومقدراتها.
- استمرار تجفيف منابع تمويل أنشطة التنظيمات الإرهابية، وتكثيف الضربات الاستباقية ضدها.
- تعزيز الرصد الاستباقي لأي عمليات إرهابية محتملة في ظل الاضطرابات الأمنية على مختلف الجبهات الحدودية، وذلك من خلال الاستعانة بأدوات الإنذار المبكر لمواجهة أي أنشطة يُشتبه في تطورها إلى عمل إرهابي.
- تشديد الرقابة الأمنية في المناطق المشتبه وجود خليات وجماعات إرهابية بها، وبالأخص المناطق الحدودية، وبناء أواصر الثقة بين سكان هذه المناطق وبين السلطات واللجان المسؤولة عن مكافحة الإرهاب للإبلاغ عن العمليات الإرهابية.

- الاهتمام بالتدريب الأمني في مجال مكافحة التهديدات الأمنية المستجدة.
- تعزيز دور المؤسسات التعليمية في توعية الطلاب بمخاطر الفكر المتطرف، مع العمل على ترسيخ منظومة القيم الإيجابية التي تحصنهم ضد أية أفكار متطرفة أو دخيلة على المجتمع.
- تقويض قدرات العديد من التنظيمات الإرهابية من خلال استهدافها أمنيًّا وقانونيًّا وكشف هياكلها التنظيمية ومخططاتها العدائية، واستخدام التقنيات الحديثة للكشف عن ملابسات ارتكاب الحوادث الإرهابية.
- اتخاذ الإجراءات الرقابية/القانونية لمكافحة الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات؛ للحد من قدرات العناصر المتطرفة على ارتكاب الأعمال العدائية.
- إجهاض المخططات الإعلامية للتنظيمات الإرهابية في الداخل والخارج، والتي تعمل على ترويج الشائعات والادعاءات بهدف إثارة المواطنين وتأليبهم على الدولة.

البرنامج الفرعي الخامس: مكافحة الجرائم العابرة للحدود والاتجار بالبشر

في ظل اهتمام الدولة بمكافحة الجرائم العابرة للحدود والاتجار بالبشر، تم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر". ويأتي البرنامج الفرعي الخامس مواكبًا لجهود الدولة في هذا الشأن، ويمكن بلورة ذلك من خلال:

- رصد جميع أشكال وأساليب الشبكات الإجرامية العاملة في ذلك المجال، واستثمار المعلومات المتاحة عقب تقييمها وتحليلها لوضع آليات المكافحة وصولًا إلى توجيه ضربات أمنية لتلك الشبكات.
- رفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة أشكال وصور الجريمة المنظمة، خاصة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار في المواد المخدرة، من خلال آلية ترتكز على محوري مكافحة العرض وملاحقة العصابات الإجرامية القائمة عليه، وخفض الطلب على المواد المخدرة.
- تعزيز التعاون الاستخباراتي مع دول المنطقة؛ من خلال تعزيز التعاون وتحسين الاتصالات والتنسيق بين وكالات إنفاذ القانون على المستوى الإقليمي.

البرنامج الفرعي السادس: حماية الأمن الداخلي ودعم المنظومة الأمنية

تركز الدولة على تطوير منظومة أمنية متكاملة تعتمد على التقنيات الحديثة لضمان الأمن الداخلي للبلاد وتعزيز استقراره، ومن ثم، يهدف البرنامج الفرعي إلى :

- تعزيز المنظومة الأمنية لتتواكب مع المستجدات المتسارعة في التهديدات الأمنية، من خلال توظيف التقنيات الحديثة، لتعزيز أمن واستقرار البلاد.
- وضع استراتيجية للسياسة الإعلامية للقضايا الأمنية؛ وذلك لكشف الحقائق للرأي العام، والتوعية المجتمعية حول القضايا المثارة.
- استمرار تطوير منظومة حديثة ومنضبطة بقطاعات السجون طبقًا لقوانين ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.

البرنامج الرئيس الثاني

تطوير سياسة خارجية فعّالة

تُولي مصر اهتمامًا بالغًا بتطوير سياسة خارجية متوازنة فعّالة تُحافظ على مصالحها الوطنية وتُعزز مكانتها الدولية في عالم سريع التغير ومليء بالتحديات. ففي الوقت الذي تُواجه فيه الدولة عدة تحديات جيو-سياسية واقتصادية وعسكرية، تستهدف الجمهورية الجديدة خلق علاقات مميزة مع العديد من الدول وتقوية الشراكات مع المنظمات العالمية، من أجل بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من المسارات الأساسية: أولاً :حماية أمن مصر الإقليمي ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، ثانياً: تعزيز دور مصر في محيطها الإفريقي ودعم الاستقرار والتنمية في أفريقيا، ثالثاً: تعزيز دور مصر الدولي وأخيرًا: تعزيز مشاركتها في المنظمات العالمية والقيادة في القضايا المهمة للعالم، حيث تستهدف الدولة من خلال هذه المسارات الأساسية بناء سياسة خارجية فعّالة تُحقق مُستهدفاتها الاستراتيجية وتُعزز دورها القيادي في مختلف المجالات

عدد البرامج الفرعية: ٤ برامج

البرنامج الفرعي الأول: حماية أمن مصر الإقليمي

تحرص الدولة المصرية على حماية أمنها الإقليمي وتعزيز دورها الريادي في المنطقة من خلال التركيز على عدة جوانب أساسية. بناًء عليه، يهدف البرنامج الفرعي الأول إلى:

- التمسُّك بدور مصر باعتبارها الراعي الرئيس للقضية الفلسطينية، والانخراط في أي ترتيبات مستقبلية بشأن تسوية القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى تأكيد ثوابت الموقف المصري الداعم لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة والتصدي للمحاولات الإسرائيلية والضغوط الغربية لتنفيذ مخطط تهجير الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية.
- دعم الحلول الإقليمية والقرارات الدولية الرامية إلى تسوية الصراعات المسلحة في سوريا واليمن وليبيا والسودان، مع التأكيد على أهمية التسوية السياسية للصراعات بهذه الدول دون التدخل في شؤونها من قبل الدول الأخرى.
- الانخراط بفاعلية في تسوية الأزمات التي تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري، وخاصة في فلسطين والسودان وليبيا.
- التنسيق المصري العربي بشأن المشاركة في أية ترتيبات جديدة على المستوى الإقليمي لتجنب إضرارها بالأمن القومي المصري والعربي، مع التأكيد على الدعم المصري لتثبيت أركان الدولة الوطنية في المنطقة العربية، وخاصة في الدول التي تشهد نزاعات.

- تعزيز التفاهمات المشتركة مع القوى الإقليمية بشأن الملفات الإقليمية ذات الأولوية؛ لتحقيق اتساق في المواقف والتوجهات.
- استمرار العلاقات المتوازنة مع مختلف القوى الإقليمية، والبناء على التقدم المُحرَز في التطبيع مع تركيا، والمساعي الإيرانية للتقارب مع القاهرة، بالإضافة إلى مساندة خيار المصالحات الإقليمية في الشرق الأوسط؛ بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي، ودعم الاقتصاد المصري.

البرنامج الفرعي الثاني: تعزيز دور مصر في محيطها الإفريقي

تعمل الدولة على تعزيز دورها المحوري في قارة إفريقيا، حيث يركز البرنامج الفرعي الثاني على عدة مرتكزات يتمثل أبرزها في دعم جهود الوساطة لحل النزاعات في القارة، وتعزيز النفوذ المصري من خلال مشاركة الشركات المصرية في مشاريع التنمية والتعاون الإقليمي، وذلك من خلال:

- العمل على دعم جهود الوساطة لتسوية الصراعات التي تشهدها بعض دول القارة الإفريقية.
- مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز دور مصر ونفوذها في إفريقيا، من خلال تعزيز دور الشركات المصرية للمشاركة في المشروعات المختلفة في دول القارة، وخاصة في دول حوض النيل، مع السعي إلى الدخول في مشروعات مشتركة مع الشركات الإقليمية العالمية في هذه المنطقة.
- تعزيز التعاون مع دول القارة الإفريقية ومنظماتها الإقليمية كالاتحاد الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس"؛ بما يسهم في تبادُل الخبرات والمعلومات الاستخباراتية، وتوحيد الجهود لمكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة.
- دعم جهود التنمية في منطقة القرن الإفريقي، من خلال تقديم المساعدات التقنية، وتعزيز التبادُل التجاري والاستثمار في المشروعات التنموية.

البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز دور مصر الدولي

تسعى مصر إلى تعزيز دورها على الساحة الدولية لتحقيق التوازن والتكامل في سياستها الخارجية، وذلك من خلال البرنامج الفرعي الثالث الذي يركز على بناء علاقات متوازنة ومستدامة سواء على المستويين الدولي أو الإقليمي.

- الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى والأقطاب الدولية المتنافسة والمتمثلة في: الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر، مع العمل على مسارات جديدة للتحرك، بما يخدم المصالح العربية.
- استمرار مصر في مساعيها للتشاور بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة عمومًا، وتوسيع مجلس الأمن خصوصًا، وزيادة تمثيل الدول النامية فيه، بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل من ناحية، وديمقراطية صنع القرار الدولي من ناحية أخرى.
- ترسيخ وتنمية مجالات التعاون العسكري مع القوى الدولية اتساقًا مع ثوابت وقيم السياسة الخارجية، بما يُعزز قدرة مصر على مواجهة تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية.
- تعزيز التحالفات المصرية مع القوى الدولية انطلاقًا من تحقيق المصالح المصرية، ودفع التعاون المشترك في مختلف المجالات.

البرنامج الفرعي الرابع: تعزيز مشاركة مصر في المنظمات الدولية

تسعى مصر إلى تأكيد دورها الفاعل والمؤثر في الساحة الدولية، ويأتي البرنامج الفرعي الرابع ليستهدف تعزيز مشاركة ونفوذ الدولة في المنظمات الدولية، بما يشمل استضافة المؤتمرات والقمم الدولية البارزة، وتأكيد دور مصر كمقر للمنظمات الدولية والإقليمية، وهو ما يمكن بلورته من خلال:

- استمرار مصر في التعبير عن مصالحها الوطنية ومصالح دوائر الانتماء التي تمثلها سواء كانت عربية أو إفريقية بالمنظمات الدولية.
- الحفاظ على التواصل الفعّال مع المنظمات الدولية؛ لتوضيح الرؤى المصرية في مختلف القضايا، وفي المستجدات على الأصعدة كافة.
- الالتزام بالمساهمة في صياغة جداول الأعمال الخاصة بالقضايا العالمية، مثل: تغير المناخ، والإرهاب، والتنمية المستدامة.
- تعزيز الحضور الدبلوماسي المصري في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية، ودعم تعيين مواطنين مصريين أو انتخابهم لأدوار تنفيذية في تلك المنظمات واللجان المنبثقة عنها.
- مواصلة العمل على استضافة المؤتمرات والقمم الدولية البارزة، فضلًا عن استضافة مقار المنظمات الدولية والإقليمية.

البرنامج الرئيس الثالث

حماية أمن مصر المائي

تُولي مصر اهتمامًا كبيرًا بحماية أمنها المائي، حيث تواجه الدولة مخاطر متزايدة بشأن نقص المياه نتيجة لتزايد عدد السكان، بالإضافة إلى أزمة التغير المناخي. وتدرك الدولة أهمية حماية أمنها المائي لضمان مستقبلها واستدامة تنميتها. لذلك، تركز على تطبيق سياسات وخطط حكيمة تعزز استخدام المياه بكفاءة وتقليل الفاقد منها، بجانب الحفاظ على جودة المياه مع العمل على تنمية مواردها المائية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من المسارات: أولاً تعزيز التعاون الثنائي مع دول حوض النيل والقرن الإفريقي، ثانياً تقليل الفاقد من المياه، ثالثًا ترشيد استخدام مياه الري، رابعًا حماية الموارد المائية من التلوث، خامسًا تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي في مجال المياه، سادسًا: تعزيز الإدارة والحوكمة المُائية، سابعًا تمكين التكنولوجيا الحديثة في قطاع الري، وأخيرًا استدامة قطاع الموارد المائية. حيث تستهدف الدولة من خلال هذه المسارات ضمان توفر المياه للأجيال المُقبلة، والحفاظ على مُستقبل مستدام.

عدد البرامج الفرعية: ٩ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز التعاون الثنائي مع دول حوض النيل والقرن الإفريقي

تُدرك مصر أهمية التعاون والحوار كسبيل لحل قضايا المياه في منطقة حوض النيل، ولذلك تسعى جاهدةً إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول حوض النيل والقرن الإفريقي وبناء ثقة متبادلة من أجل تحقيق المصالح المشتركة وضمان مستقبل مستدام لِموارد النيل. لذلك تستكمل الحكومة انتهاجها لسياساتها الدبلوماسية للحفاظ على مصالحها المائية، منها:

- استمرار صياغة محددات التعامل المصري لحفظ حقوقها المائية، بالإضافة إلى تأمين تجاوب دول حوض النيل مع شواغل مصر المائية.
- الحفاظ على علاقات متوازنة مع الأنظمة السياسية ودوائر صنع القرار في دول حوض النيل؛ لتوحيد المواقف بشأن سد النهضة الأثيوبي.

- تحفيز شركات القطاع الخاص المصرية للاستثمار في دول حوض النيل؛ لتنفيذ مشروعات مصرية تحقق المصالح المشتركة.
- الدفع بمشروعات لتقليل فاقد المياه في النيل الأبيض.

البرنامج الفرعي الثاني: تقليل الفاقد من المياه

تُولي مصر اهتمامًا كبيرًا بِترشيد استخدام المياه و الحفاظ عليها، لذلك تستهدف الحكومة استكمال تبني مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تقليل الفاقد من المياه في القطاعات المُختلفة، منها:

- تعزيز المشروعات القومية الكبرى الرامية لترشيد استخدام المياه وتعظيم العائد منها.
- زيادة الكفاءة الكلية لاستخدام المياه من خلال زيادة نسبة إعادة استخدام المياه المتجددة، وخفض الفاقد في شبكات المياه.
- استكمال الدولة تنمية الموارد المائية بالتوسع في إنشاء محطات التحلية، ومشروعات حصاد الأمطار والسيول، والتوسع الآمن في استخدام المياه الجوفية وحمايتها من التدهور.
- العمل على الاستفادة من مياه الأمطار عبر معالجتها واستخدامها في الزراعة.
- إنشاء المزيد من محطات الرفع والمغذيات لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.
- مواصلة التوسع في مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي بالمدن والقرى.
- السيطرة على الاستخراج المُفرِط للمياه الجوفية لاستخدامات الري.
- الاستعاضة بمصادر المياه غير التقليدية كالمياه العادمة المعالَجة والمياه قليلة الملوحة.

البرنامج الفرعي الثالث: ترشيد استخدام مياه الري

تحرص الدولة على ترشيد استخدام مياه الري، وذلك من خلال التوسع في تطبيق نُظم حديثة تساهم في زيادة كفاءة استخدام المياه والحد من الفقد وتحقيق الاستغلال الأمثل لِمواردنا المائية. لذلك تستكمل مصر اتخاذ عدد من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق هذه الأهداف، منها:

- استكمال مستهدفات المشروع القومي لتبطين الترع؛ وذلك لترشيد الاستخدامات المائية، وضمان سرعة وصول المياه إلى نهايات الترع.
- التوسع في تطبيق نظام الري الحقلي في الزراعة، بالإضافة إلى تفعيل نظم إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.
- مواصلة إنشاء وإحلال ورفع كفاءة المزيد من محطات الري والصرف.
- التوسع في تكثيف الحملات الإعلامية والإعلانية للتوعية بأهمية ترشيد استخدام المياه.
- التوسع في مشروعات معالجة مياه الصرف الزراعي.
- استيراد المحاصيل الزراعية كثيفة الاستهلاك المائي بديلًا عن زراعتها محليًّا لتوفير المياه.
- التوسع في الزراعة المائية المتكاملة باستخدام تقنيات تتضمن زراعة النباتات بدون تربة، وتحقيق عوائد إنتاجية مرتفعة مع كميات أقل من المياه.
- التوسع في نظم الزراعات المحمية.

البرنامج الفرعي الرابع: حماية الموارد المائية من التلوث

تُولي مصر اهتمامًا كبيرًا بحماية الموارد المائية من التلوث، لذلك تستهدف الحكومة تتبني مجموعة من الإجراءات و السياسات للحفاظ على جودة المياه و سلامتها، والحد من مصادر التلوث والتصدي للتحديات المُختلفة، ومنها:

- وضع تشريعات صارمة لحماية الأنهار والمجاري المائية من النفايات الصناعية والزراعية.
- إجراء حملات توعية بالآثار الضارة للملوثات المائية وكيفية الحد منها.
- التوسع في مشروع حماية السواحل؛ وذلك لحمايتها من التآكل وارتفاع منسوب مياه البحر.
- إقامة مشروعات للحماية من السيول في المناطق الأكثر عرضة خاصة في ظل التغير المناخي الذي يجعل ظواهر الطقس الأمر الأكثر شائعًا.
- تعزيز حماية نهر النيل والتعامل الفوري من أجل إزالة أي تعديات عليه.
- إنشاء وإحلال الأعمال الصناعية على المجاري المائية وتحسين حالة الري والنقل البحري.

البرنامج الفرعي الخامس: تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي في مجال المياه

تؤمن مصر بأهمية البحث العلمي و التعاون الدولي كركائز أساسية لِمُواجهة التحديات المائية، ومن أجل ذلك تُعزز مصر من جهودها في هذا المجال من خلال دعم الابتكار وتبادل الخبرات مع الدول والمنظمات الدولية. لذلك تستكمل الدولة تبني حزمة من الإجراءات التي تهدف إلى إيجاد حلول مستدامة لِضمان الأمن المائي للأجيال القادمة، ومنها:

- تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بالأمن المائي ودعم المبادرات الابتكارية في هذا المجال.
- تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية؛ لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال المياه.
- المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية للمياه؛ لتعزيز مكانة مصر كفاعل رئيس في الأمن المائي العالمي.

البرنامج الفرعي السادس: تعزيز الإدارة والحوكمة المائية

تُولي مصر اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الإدارة والحوكمة المائية، وتطوير نُظم وسياسات فعّالة تُساهم في تحسين إدارة المياه واستخدامها بكفاءة لذلك سيتم التبني من قبل الدولة عدد من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الإدارة المتكاملة لِمواردنا المائية بِمُشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة، ومنها:

- تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية لضمان إدارة مستدامة وفعّالة للموارد المائية.
- تطوير نظم معلومات مائية لتحسين التخطيط والقرارات الإدارية.
- إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجهود المائية؛ لضمان تحقيق أهداف شاملة ومستدامة.

البرنامج الفرعي السابع: تمكين التكنولوجيا الحديثة في قطاع الري

تُدرك مصر أهمية التكنولوجيا الحديثة في تحسين كفاءة قطاع الري، وترشيد استخدام المياه وزيادة الإنتاجية الزراعية، لذلك يتطلب الامر العديد من المسارات، ومنها:

- أتمتة أنظمة تزويد المياه وتحسين ممارسات إدارة الأصول.
- تمكين الاستشعار عن بُعد في قطاع الري.
- بناء نماذج محاكاة للتنبؤ بالطقس.
- تحفيز التحول الرقمي في قطاع الري.
- استخدام تطبيقات الري الذكي.

البرنامج الفرعي الثامن: استدامة قطاع الموارد المائية

تتطلع الدولة نحو تحقيق الاستدامة في قطاع الموارد المائية، فضلاً عن التوسع في استخدام الطاقة المُتجددة وتطبيق نُظم إدارة فعّالة لِلجفاف والفيضانات. لذلك يستند هذا البرنامج على عدد من المحددات:

- تطوير منظومة ضخ المياه بالطاقة الشمسية للري الزراعي.
- تطبيق أنظمة إدارة الطاقة لتغطية قطاع المياه كاملًا بشكل تدريجي.
- تحديث وصيانة أنظمة إدارة الجفاف والفيضانات.
- إنشاء وإحلال محطات الرفع لتحسين حالة الري والصرف لاستصلاح الأراضي.

البرنامج الفرعي التاسع : مجابهة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية

تدرك الدولة الاثار السلبية للتغيرات المناخية على البيئة وعلاقتها بندرة المياه، لذلك تتبني الدولة مجموعة من الإجراءات و السياسات للحفاظ على البيئة من الاثار السلبية للتغيرات المناخية، ومنها:

- تنفيذ أعمال حماية الشواطئ؛ للتكيف مع التغيرات المناخية والتصدي لظاهرة النحر والآثار الناتجة عن ارتفاع منسوب سطح البحر لإيقاف تراجع خط الشاطئ، والحفاظ على الأراضي الزراعية والاستثمارات القائمة على السواحل، والمحافظة على سلامة واستقرار الكتلة السكنية بالمناطق الساحلية.
- تعزيز آليات تبادل البيانات والمعلومات المناخية من أجل تعظيم دور نظم الإنذار المبكر للحماية من مخاطر التغيرات المناخية، وتقليل تأثيرها على الموارد المائية المختلفة.
- تنفيذ الأعمال اللازمة لاستكمال منظومة الحماية من مخاطر السيول والاستفادة من تقنيات حصاد مياه الأمطار، والتأكد من سلامة الجسور والعمل على تقويتها؛ منعًا لتسرب المياه للمناطق المجاورة خاصة بالمحافظات ذات الأولوية.

البرنامج الرئيس الرابع

تحقيق الأمن الغذائي

انطلاقاً من أهمية الأمن الغذائي في تحقيق الاستقرار، ومكانته في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزامناً مع تنفيذ الدولة المصرية لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، يستهدف البرنامج الحكومي المصري "تحقيق الأمن الغذائي"، الوصول لمجموعة من الأهداف والبرامج الفرعية في سبيل تحقيق هذا البرنامج.

عدد البرامج الفرعية: ١٠ برامج

البرنامج الفرعي الأول: زيادة المخزون من المحاصيل الاستراتيجية

تتُمثل المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والأرز والذرة والفول والفاصولياء، وغيرها ركيزة أساسية للأمن الغذائي، حيث تُعد المحاصيل الاستراتيجية بمثابة السلع الغذائية الأساسية بالدولة ، لذلك وضعت الحكومة المصرية ضمن برنامجها الحكومي برنامج زيادة المخزون من المحاصيل الاستراتيجية، وفيما يلي أبرز الإجراءات المستهدفة في ذلك الإطار:

- تحقيق مخططات الدولة ذات الصلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح؛ عبر توظيف التكنولوجيا لزيادة الإنتاج الزراعي.
- الحد من إهدار القمح عن طريق الحفاظ على منظومة الصوامع، ومواصلة بناء صوامع جديدة لاستيعاب الزيادة في المساحة المزروعة بالقمح.
- تنفيذ سياسات حديثة لري الأراضي الزراعية، وتنفيذ سياسة صرف الأراضي الزراعية وتعميم شبكاتها لكل الأراضي الزراعية، بما يحافظ على خصوبة التربة ويعزز الإنتاجية من المحاصيل الاستراتيجية.
- صرف حوافز إضافية للمزارعين؛ لتحفيزهم على زراعة القمح، بما يكفل زيادة معدلات توريد القمح بكميات كبيرة.
- التوسع في عدد المحاصيل الزراعية التعاقدية، وضمان تطبيق سعر الضمان طبقًا للأسعار العالمية قبل موسم الزراعة، وإشراك التعاونيات الزراعية في التسعير.
- استكمال البرنامج الوطني لإنتاج تقاوي محاصيل الخُضَر؛ لزيادة قدرة مصر على توفير بذور الخضراوات محليًّا بدلًا من الاستيراد.

البرنامج الفرعي الثاني: زيادة مساحة الرقعة الزراعية

يُعد التوسع في الرقعة الزراعية من صميم وأولويات الأمن القومي، وبناءً عليه، انصبت توجهات الحكومة المصرية في السنوات الماضية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل، مع وجود فائض للتصدير في بعض المحاصيل والخضروات والفواكه، وبالتالي ضمنت الحكومة برنامج زيادة مساحة الرقعة الزراعية ليرتكز على:.

- التوسع الأفقي من خلال إضافة أراضٍ جديدة في ضوء الموارد المتاحة.
- التوسع الرأسي من خلال استنباط أصناف عالية الإنتاجية، وتطبيق ممارسات زراعية حديثة، والتوسع في الزراعات المحمية.
- تبنِّي برامج قومية لاستصلاح الصحراء في إطار تدعيم ملف الأمن الغذائي.
- استكمال تنفيذ مشروع تطوير ميكنة منظومة الحيازة الزراعية، وبناء قاعدة بيانات أصحاب الحيازات على مستوى الجمهورية.
- انشاء قاعدة بيانات جغرافية للحيازة الزراعية؛ لضبط المساحة المزروعة، وضمان وصول دعم الدولة للأسمدة ومستلزمات الإنتاج إلى مستحقيها.
- استمرار متابعة تنفيذ المجتمعات المستقبلية الخضراء والزراعة المستدامة المتكاملة للاستفادة من الموارد المتاحة (المياه - الأراضي- الطاقة) لإنتاج الغذاء.

البرنامج الفرعي الثالث: تحسين مناخ الاستثمار الزراعي

أولت الحكومة المصرية اهتماماً بالغاً بتحسين مناخ الاستثمار الزراعي، ودعم المستثمرين لقطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به، ورفع كفاءة الأصول غير المستغلة أو المستغلة، وذلك بالإضافة إلى تدعيم الخدمات التي يتم تقديمها للفلاح والمزارع المصري على كل المستويات. ويمكن استعراض لأبرز الإجراءات المستهدفة في إطار تحقيق ذلك البرنامج:

- تحديث التشريعات التي تحفز آليات السوق وتُسهم في انتشار الممارسات الزراعية المستدامة.
- تيسير إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة باستحداث إدارة مُوحَّدة تُمثَّل فيها جميع الجهات المعنية بهذا الأمر.
- مراجعة إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة وحيازتها، بالإضافة إلى دعم الحيازة الآمنة للأراضي الجديدة من خلال إصدار سندات ملكية ممتدة للأراضي وإصدار عقود تأجير طويلة الأجل.
- مراجعة السياسات الائتمانية والإقراضية المتعلقة بالزراعة ومشروعاتها.

البرنامج الفرعي الرابع: رفع جودة المنتجات الزراعية

يُعد رفع جودة المنتجات الزراعية من الركائز الرئيسة لتحقيق الأمن الغذائي، حيث أنه من الضروري مواكبة التقنيات الحديثة ومطابقة معايير الجودة في هذا الشأن، وذلك لتعزيز الإنتاج الزراعي، ومن ثم زيادة الصادرات الزراعية، ويمكن استعراض أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- مطابقة معايير الجودة بالمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية.
- زيادة الكفاءة الفنية للمعامل الفنية وإلزامها بتلبية معايير الاعتماد، بالإضافة إلى مواكبة التقنيات العالمية المتطورة والحديثة التي تدعم وتعزز مستويات الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الزراعي.
- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية.
- استكمال تنفيذ "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠" مع العمل على تطبيق التقنيات الحديثة.

البرنامج الفرعي الخامس: الارتقاء بالبحوث والممارسات الزراعية

يُعد البحث العلمي التطبيقي ركيزة أساسية لتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه وزيادة الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي، وتبذل الدولة جهوداً حثيثة للارتقاء بالبحوث والممارسات الزراعية، ويمكن استعراض أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- تطوير البحث والتطوير في مجال الزراعة من خلال نظم اعتماد منح شهادات والتعاون مع مراكز بحوث أخرى.
- وضع قواعد الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات لتقديم الخدمات الإرشادية.
- وضع أسس تقديم حوافز لتشجيع القطاع الخاص على تقديم المشورة الموثوق بها للمزارعين.
- تعزيز الإرشاد الزراعي ودعم الرائدات الريفيات.
- تحسين منظومة الموارد البشرية من خلال تطوير التعليم الفني الزراعي والتعليم الجامعي والتأهيل والتدريب لدعم الممارسات الزراعية المستدامة والعضوية.

البرنامج الفرعي السادس: دعم الفلاح المصري

بذلت الدولة على مدار السنوات الماضية جهوداً دؤوبة لدعم وتمكين الفلاح المصري، نظراً لاعتباره شريك رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي، لاسيما في ظل تعدد التحديات التي تواجه القطاع الزراعي على الصعيدين المحلي والدولي، وعكفت الدولة على تطبيق سياسات زراعية متكاملة وإطلاق العديد من المبادرات التي تضع الفلاح على رأس أولوياتها، فضلاً عن إفراد برنامج مخصص لدعم الفلاح المصري، وفيما يلي يمكن بلورة أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.
- العمل على استكمال مراحل الكارت الذكي للفلاح الخاص بتسجيل جميع الأراضي وبيانات المزارعين إلكترونيًّا، وتطبيق هذه المنظومة على جميع المحافظات.
- تفعيل أحكام قانون صندوق التكافل الزراعي وسرعة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٤ مع سرعة تشكيل مجلس إدارة الصندوق.
- استحداث آلية تضمن حصول مستأجري الأراضي الزراعية على مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازمة من الجمعيات الزراعية بأسعار مناسبة.
- تعزيز التنسيق بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والبنك الزراعي المصري؛ للتوسع في تمويل المحاصيل الزراعية، وزيادة عدد المستفيدين من مبادرة تأجيل سداد الأقساط المستحقة.

البرنامج الفرعي السابع: مراعاة تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة

يُعد قطاع الزراعة من القطاعات المتأثرة بظاهرة التغيرات المناخية، إذ تؤثر على إنتاجية الأرض الزراعية بداية من التأثير على خواص الأرض الطبيعية والكيميائية والحيوية ومروراً بانتشار الآفات والحشرات والأمراض وانتهاءً بالتأثير على المحصول المنتج. وإدراكاً لخطورة تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة، أولت الحكومة اهتماماً بالغاً بذلك الملف في برنامجها، وفيما يلي أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- وضع خريطة استثمارية زراعية جغرافية ومناخية تراعي التغيرات المناخية وربطها مع شبكة الري، تتضمن خطط الزراعات المستقبلية باستخدام نُظُم الرصد والاستشعار عن بُعد عن طريق ربطها بشبكة مزودة بنظام بصمة طيفية للمحاصيل الزراعية.
- تفعيل نُظُم الإنذار المبكر للتنبؤ بتأثير التغيرات المناخية المتوقعة على المحاصيل الزراعية، وتوعية الفلاح بطبيعة المحاصيل المناسبة وفق هذه المنظومة.
- تبنِّي سياسة الزراعات الذكية المناخية Climate Smart Agricultural بما يكفل الزيادة المستدامة في الإنتاجية الزراعية، والتكيُّف أو الحد من تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة، بالإضافة إلى خفض أو إزالة الانبعاثات الكربونية.
- تعزيز سبل الزراعة المستدامة، وتوفير الدعم المالي والفني لتحسين قدرة الإنتاج الزراعي على الصمود أمام التحديات ذات الصلة بتغيُّر المناخ.
- توظيف التكنولوجيا الحيوية لتطوير والتوصل إلى تركيب محصولي متوافق مع التغير المناخي وكمية المياه وجودتها.
- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم إدارة المعلومات للسياسات الزراعية وتطبيقاتها في عمليات المتابعة والتقييم في المجالات كافة.

البرنامج الفرعي الثامن: تنمية الثروة الحيوانية

تمثل الثروة الحيوانية أحد الركائز الرئيسة للأمن الغذائي، ونظراً لذلك، فهي على رأس أولويات الحكومة المصرية، وتبذل الدولة جهوداً حثيثاً لدعم الثروة الحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي، ويمكن بلورة لأبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- مواصلة جهود تطوير السلالات الحيوانية المصرية، من أجل زيادة الإنتاج المصري من اللحوم والألبان، مع توطين هذه السلالات المُهجَّنة، بالإضافة إلى العمل على تطوير خطوط التحسين الوراثي؛ لتعزيز وتنمية الثروة الحيوانية.

- توفير أعلاف الماشية بأسعار مناسبة وذات قيمة غذائية وبجودة عالية للحيوانات.
- إنشاء منظومة متكاملة من البنية الأساسية الخاصة بالإنتاج والاعتماد على أحدث الأساليب المتبعة بمراكز التلقيح الصناعي.
- العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للقاحات الطبية، والسيطرة على الأمراض والأوبئة الحيوانية.
- زيادة القوافل الطبية التي تُنفَّذ داخل قرى الجمهورية؛ لتحسين الجودة الإنتاجية والعلاجية.

البرنامج الفرعي التاسع: تنمية الثروة الداجنة

تولي الحكومة قضية الأمن الغذائي اهتماماً خاصاً، لذا تعمل على تحقيق تنمية في قطاعي الثروة الحيوانية ومنها الثروة الداجنة، بما يضيف إلى الاقتصاد القومي ويحقق الأمن الغذائي وفيما يلي يمكن بلورة أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواجن، من خلال زيادة الاستثمارات لتنمية الثروة الداجنة.
- توفير الأعلاف بأسعار مناسبة؛ لضمان توفر الدواجن للمستهلك بتكلفة مقبولة، وذلك عبر دعم زراعة الأعلاف، وتنويع مصادر استيراد الأعلاف، بالإضافة إلى دعم إنشاء مصانع الأعلاف، وبناء صوامع لتخزين احتياطيات استراتيجية من الأعلاف، إلى جانب نشر الوعي بأفضل ممارسات التغذية الحيوانية ومكافحة الأمراض الحيوانية.

البرنامج الفرعي العاشر: تنمية الثروة السمكية

تسلط الدولة المصرية الضوء على مشروعات تنمية الثروة السمكية، نظراً لأهميتها البالغة في تحقيق الأمن الغذائي، وفيما يلي عرض لأهم المستهدفات الفرعية لبرنامج تنمية الثروة السمكية:

- استكمال مراحل عمل مشروع الفيروز للاستزراع السمكي بشرق التفريعة بمحافظة بورسعيد وغيره من مشروعات الاستزراع السمكي.
- مواصلة مشروعات تطوير البحيرات المصرية.
- التوسع في الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاجية.
- مواصلة مشروعات تعزيز الثروة السمكية في بحيرات (قارون - المنزلة - البرلس).
- تعزيز القدرات الوطنية في البحث والتطوير في تقنيات حديثة لإنتاج الأحياء المائية الداخلية (المزارع السمكية) والبحرية.

البرنامج الرئيس الخامس

تعزيز أمن الطاقة

تستهدف مصر بحلول عام ٢٠٣٠ أن يكون قطاع الطاقة قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة) بما يُسهم في دفع عجلة الاقتصاد. وفي ذلك الإطار يتبني البرنامج الرئيس "تعزيز أمن الطاقة" (٨) برامج فرعية تتمثل في: تأمين موارد الطاقة التقليدية والمتجددة، إلى جانب تنويع مزيج الطاقة الوطني، بالإضافة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وأيضاً تعزيز الإنتاجية والابتكار في قطاع الطاقة، وتحسين البنية التحتية وتطوير شبكات نقل وتوزيع الطاقة، تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة، إلى جانب تطوير الثروة المعدنية والبترولية، وأيضاً تنمية وتطوير صناعة البتروكيماويات.

عدد البرامج الفرعية: ٨ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تأمين موارد الطاقة التقليدية والمتجددة

تستهدف الحكومة تأمين مصادر دائمة وكافية ومنخفضة التكلفة ونظيفة من الطاقة والمياه، وإتاحتها للأفراد والمؤسسات، من خلال الآتي:

- استمرار خطط تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات القطاع؛ تنفيذًا لمستهدفات وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك من خلال منح حوافز إضافية للقطاع الخاص في مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة؛ بهدف تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه المشروعات.
- توسيع أطر التعاون الدولي لتأمين موارد الطاقة، وخاصة مع دول منتدى غاز شرق المتوسط.
- توطين الصناعة المحلية لمدخلات مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة؛ لتقليل حجم الواردات وتوفير العملة الأجنبية.

البرنامج الفرعي الثاني: تنويع مزيج الطاقة الوطني

تنتهج الحكومة مجموعة من السياسات التي تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد مصر الطبيعية من الطاقة غير المتجددة بالإضافة إلى الطاقات المتجددة والنظيفة، وذلك من خلال:

- الانتهاء من تحديث استراتيجية الطاقة حتى عام ٢٠٤٠.
- الوصول بنسبة مشاركة الطاقة بمزيج الطاقة إلى نحو (٤٢%) بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك طبقًا لتحديث المساهمات المحددة وطنيًا (NDC) في يونيو ٢٠٢٣.
- تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع والوصول بمزيج الطاقة إلى المستويات العالمية.
- التوسع التدريجي في الاستخدام المحلي للهيدروجين منخفض الكربون، مع زيادة طاقات إنتاج الهيدروجين ومشتقاته، وصولًا إلى استخدام الهيدروجين منخفض الكربون في جميع القطاعات خاصة الصناعة والنقل.
- استكمال المشروع النووي في مصر، ووضع تلك الصناعة والتكنولوجيا الاستراتيجية المرتبطة بها ضمن الخطة الهادفة لتنويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- التركيز على زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي؛ لتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، وتطوير وتحديث البنية التحتية لشبكات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي؛ لضمان كفاءة التشغيل الآمن.

البرنامج الفرعي الثالث: : تحسين كفاءة استخدام الطاقة

تسعي الدولة المصرية لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة من خلال إجراءات عديدة يتمثل أبرزها في تطوير الشبكات وأنظمة الإنارة وتشجيع المواطنين على استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة، وفيما يلي بلورة لأبرز الإجراءات المستهدفة في ذلك البرنامج:

- تطبيق برامج تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات.
- تطبيق برامج توعية شاملة للمستهلكين حول أهمية ترشيد استخدام الطاقة باستخدام التقنيات التكنولوجية.

- المتابعة المستمرة لرفع كفاءة محطات توليد الكهرباء القائمة، وإجراء الصيانة اللازمة للتأكد من جاهزيتها دون التأثير على استمرارية التغذية لجميع قطاعات الدولة.
- الانتهاء من العمل بنظام الممارسة ومواصلة تركيب العدادات الكودية، وتنفيذ مشروعات العدادات الذكية، والتي تهدف جميعها إلى تحسين قدرات الشبكة لإدارة جانب الطلب على الطاقة.
- القضاء على ظاهرة سرقة التيار الكهربائي وخسائرها نهائيًّا وفق مخطط زمني محدد.

البرنامج الفرعي الرابع: تعزيز الإنتاجية والابتكار في قطاع الطاقة

تسعي الدولة المصرية إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً ولاعباً محورياً في سوق الطاقة العالمية، حيث ركزت الرؤية المصرية على الاستغلال الأمثل لمقومات وموارد الدولة، والتنوع في مصادر الطاقة، والانخراط في شراكات دولية وإقليمية عديدة. وفيما يلي استعراض لأبرز الإجراءات المستهدفة في البرنامج المرتبط بتعزيز الإنتاجية والابتكار في قطاع الطاقة.

- التركيز على مشروعات الصناعات التحويلية؛ لخلق فرص عمل جديدة، وزيادة القيمة المضافة للقطاع.
- تخصيص ميزانية لدعم البحث والتطوير في مجال تقنيات الاستكشاف والإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- تشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث وشركات القطاع الخاص لتطوير حلول مبتكرة لتحديات القطاع، مع تحفيز براءات اختراع لتقنيات جديدة تُسهم في تعزيز تنافسية القطاع عالميًّا.

البرنامج الفرعي الخامس: تحسين البنية التحتية وتطوير شبكات نقل وتوزيع الطاقة

ترتكز الرؤية المستقبلية لقطاع الكهرباء على التحول التدريجي للشبكة الحالية من شبكة نمطية إلى شبكة ذكية وذلك من خلال بناء وتطوير قدراتها وبنيتها التحتية والاستكشافات في قطاع الطاقة، وفقاً لاستراتيجيتها للطاقة المتكاملة والمستدامة ٢٠٣٥، وفيما يلي بلورة لأبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج.

- الاستثمار في تطوير وتحديث البنية التحتية لشبكات نقل وتوزيع النفط والغاز الطبيعي؛ لضمان كفاءة التشغيل والأمان.
- تنفيذ مشروعات لتوسيع شبكات الغاز الطبيعي وزيادة عدد المنازل والمنشآت الموصولة بها.
- تطوير منظومة النقل البحري لتصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية.
- تدعيم توصيل الكهرباء إلى القرى والمدن، وزيادة نسب التغطية عن طريق استكمال توصيل الكهرباء إلى النجوع والتجمعات السكنية.
- تعظيم المشاركة المحلية في التصميم والتركيبات وتصنيع المعدات الكهربائية.
- نشر المحركات الكهربائية عالية الكفاءة في القطاع الصناعي، وتحسين كفاءة شبكات النقل والتوزيع لتقليل الفاقد.

البرنامج الفرعي السادس: تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة

تسعي الدولة لجعل مصر مركزاً إقليمياً لتداول وتصدير الغاز والطاقة بمنطقة شرق المتوسط، وهو ما يتطلب استكمال العمل على عدد من المستهدفات:

- تعزيز قدرات تخزين وتصدير الطاقة.
- تسريع وتيرة العمل في مشروعات الربط الكهربائي القائمة، خاصة مع قبرص واليونان، وإيطاليا والانخراط في مشروعات جديدة مماثلة، مع تعزيز مشروعات الربط الكهربائي مع الدول العربية على غرار السعودية.
- توسيع عضوية منظمة دول غاز شرق المتوسط؛ لتضم المزيد من دول الاتحاد الأوروبي.
- العمل على تعزيز الصادرات المصرية من الهيدروجين منخفض الكربون للسوق العالمي
- الاستفادة من مكانة مصر كمورد عالمي رئيس للأسمدة عبر تصدير الأمونيا الخضراء إلى العملاء الحاليين.

- الترويج الدولي الجيد لمقومات مصر في مجال الطاقة؛ بما في ذلك قدرتها على امتلاك محطات الإسالة ومصانع التكرير وخطوط الأنابيب والموانئ، وكذلك الترويج لموقعها الاستراتيجي.
- جذب الاستثمارات الدولية في مجال الطاقة، عبر طرح مناطق البحث والاستكشاف عن الغاز والبترول في البحر المتوسط في المؤتمرات والمحافل الاقتصادية الدولية.
- تحديث وتطوير محطات إسالة الغاز في مصر (إدكو ودمياط)، وذلك لإسالة الغاز القادم من الدول المحيطة، وإعادة تصديره لأوروبا.

البرنامج الفرعي السابع: تطوير الثروة المعدنية والبترولية

تسعي الحكومة المصرية لتطوير الثروة المعدنية والبترولية والعمل على استغلالها بالطريقة المثلى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية وزارة البترول، والتي تهدف للاستمرار في مشروعات التطوير والتحديث في مختلف الأنشطة البترولية لزيادة الطاقات الإنتاجية، وفيما يلي بلورة لأبرز الإجراءات المستهدفة في ذلك البرنامج:

- دعم صادرات مصر من السلع البترولية؛ للحد من عجز الميزان التجاري.
- دعم التحسين الاقتصادي لكفاءة الطاقة في قطاع البترول، مع تحقيق أهداف الاستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، والمساهمة في أمن الطاقة وإزالة الكربون.
- المضي قدمًا في تنفيذ استراتيجية كفاءة الطاقة في قطاع البترول؛ لتحقيق وفر في استهلاك الطاقة بنسبة ١٠% بحلول عام ٢٠٢٧، و١٨% من مستوى استهلاك الطاقة المتوقع بحلول عام ٢٠٣٥.

البرنامج الفرعي الثامن: تنمية وتطوير صناعة البتروكيماويات

تُمثل صناعة البتروكيماويات إحدى الصناعات الاستراتيجية التي تمتلكها الدولة المصرية، وهو ما يتطلب إيلاء اهتمام خاص بها، وفيما يلي يتم استعراض أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار البرنامج المخصص لتطوير صناعة البتروكيماويات:

- تحقيق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة في إطار خطة تنمية صناعة البتروكيماويات من خلال الاستمرار في إقامة المشروعات الكبرى والترويج لها.
- تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات البتروكيماوية المتخصصة التي تقوم عليها العديد من الصناعات التكميلية، وكذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تصدير الفائض من المنتجات البتروكيماوية والبترولية

البرنامج الرئيس السادس

تعزيز الأمن السيبراني

تعمل الدولة على تعزيز الأمن السيبراني وذلك لحماية بيانات وأصول الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بما يشمل النواحي التنظيمية والبشرية والمالية والتقنية والمعلوماتية، بما يسمح لها بمواصلة مهماتها، وذلك من خلال استهداف (٦) برامج فرعية هي: تعزيز الأطر التنظيمية والتشريعية، تعزيز جهود الرصد والاستجابة، بناء دفاعات سيبرانية قوية، تأهيل الكوادر البشرية، رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الأمن السيبراني، تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني.

عدد البرامج الفرعية: ٦ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الأطر التنظيمية والتشريعية

تعمل الدولة المصرية على وضع الإطار التشريعي الملائم للأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية، وحماية الخصوصية، وأمن المعلومات، وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية وذوي الخبرة مع الاسترشاد بالتجارب الدولية المتميزة في الأمن السيبراني، ويمكن بلورة أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- العمل على إصدار قانون الأمن السيبراني؛ لتحديد مسؤوليات وصلاحيات ومهام المركز الوطني للأمن السيبراني على غرار مركز حماية البيانات الشخصية؛ وذلك لرفع كفاءة الأمن السيبراني في المؤسسات الحائزة/المشغلة للبنية التحتية الحرجة.
- استكمال مراجعة الإطار القانوني في مجال السلامة الرقمية وأمن المعلومات.
- إعداد خطط طوارئ لمواجهة الهجمات السيبرانية، والتدريب على تفعيل تلك الخطط بشكل دوري.
- تحسين وضع مصر في مؤشر الأمن السيبراني العالمي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.
- إصدار قانون حرية تداول المعلومات مع مراعاة حق الدولة في حماية المعلومات وتنظيم ما يمكن نشره من عدمه، لا سيما فيما يتعلق بالأمن القومي المصري.

البرنامج الفرعي الثاني: تعزيز جهود الرصد والاستجابة

شرعت مصر من خلال "المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسب والشبكات" لتوفير نظام للإنذار المبكر ضد البرمجيات الخبيثة والهجمات الإلكترونية التي تنتشر بنطاق واسع ضد البنية التحتية الحيوية للمعلومات المصرية، من خلال إنشاء نظام وطني للأمن السيبراني ومراكز استجابة للطوارئ، وفيما يلي يمكن بلورة أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج.

- تعزيز جهود استجابة المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات في القطاعات الحيوية على المستوى الوطني.
- العمل على توفير بنية تحتية رقمية مستدامة لمواكبة متطلبات السلامة السيبرانية طبقًا للمواصفات العالمية، لا سيما في القطاعات الحيوية كالدفاع، والصحة، والتعليم، والمعاملات المالية.
- تعزيز أمن البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظم وقواعد البيانات والمعلومات القومية وبوابات الخدمات القومية وبوابات الخدمات الحكومية.
- تعزيز دور أنظمة الإنذار المبكر والتدخل السريع لرصد المخاطر والمتابعة الدورية للهجمات السيبرانية.
- إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة في مجال الأمن السيبراني؛ لتقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي والمادي لضمان استمرارية الأعمال ورفع كفاءتها.
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مجال الأمن السيبراني.

البرنامج الفرعي الثالث: بناء دفاعات سيبرانية قوية

في إطار الاستراتيجية القومية للأمن السيبراني، تسعي الدولة لمواجهة المخاطر السيبرانية وتعزيز الثقة في البنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في شتي القطاعات الحيوية وتأمينها من أجل تحقيق بيئة رقمية آمنة وموثوقة ينتج عنها شبكة سيبرانية دفاعية، وفيما يلي أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- إطلاق مبادرة رفع مستويات الأمن السيبراني لكبرى الشركات العاملة في الاقتصاد المصري.
- دعم دور القطاع الخاص في إنشاء وتطوير موقع لرفع مستوى الأمن السيبراني للشركات الصغيرة.

البرنامج الفرعي الرابع: تأهيل الكوادر البشرية

تُولي الدولة المصرية اهتماما كبير بتعزيز إمكانات مصر لتحقيق أعلي مستويات أمن المعلومات، وزيادة قدراتها على مواجهة الهجمات السيبرانية، وذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية، وتتمثل أبرز الإجراءات المستهدفة فيما يلي:

- تنمية الكوادر البشرية ونقل الخبرات اللازمة لتفعيل منظومة الأمن السيبراني في مختلف القطاعات بالتنسيق مع المجلس الأعلى للأمن السيبراني.
- إعداد وتدريب المتخصصين في إنفاذ القانون في الجهات القضائية والشرطية؛ لضمان الاستجابة المثلى لقضايا الأمن السيبراني.

البرنامج الفرعي الخامس: رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الأمن السيبراني

تولي الحكومة المصرية أهمية قصوى للتوعية المجتمعية بمزايا ومخاطر الأمن السيبراني، وذلك من خلال عقد العديد من الندوات والمؤتمرات على مستوي الجمهورية، ومخاطبة مختلف المستويات بدءاً من المستوي القيادي وحتى الأطفال وطلاب المدارس، وتتمثل أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار البرنامج فيما يلي:

- إنشاء منصة للتوعية بمخاطر الأمن السيبراني؛ لرفع وعي المستخدمين والمسؤولين بالمخاطر المرتبطة بالتّكنولوجيات الحديثة، ونشر المعلومات اللازمة للتعامل مع المخاطر السيبرانية التي قد يتعرض لها المواطنون.
- تدشين مبادرات وطنية تتضمن حملات توعوية وتثقيفية بالمخاطر السيبرانية وسُبُل حماية البيانات والمعلومات الشخصية.

البرنامج الفرعي السادس: تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني

تعَّد قضايا الأمن السيبراني مكوناً أساسياً في منظومة الأمن القومي المصري؛ لذلك تعمل الحكومة على توسيع شراكاتها الدولية في الأمن السيبراني، ولاسيما مع حدوث زيادة في معدلات الهجمات السيبرانية والتي أصبحت تتسم بالتعقيد والتنوع، ويمكن بلورة أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج.

- تعزيز التعاون الدولي من أجل منع الجرائم السيبرانية واكتشافها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بالإضافة إلى بناء قدرات سيبرانية قوية ومرنة في مصر والمنطقة العربية والإفريقية والعالم.
- تعزيز دور مصر في طرح مبادرات حول حظر الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية وسُبُل تحقيق الأمن السيبراني على المستويين الإقليمي والدولي.
- استضافة المؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب السيبراني.
- تعزيز التعاون مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، من خلال تبادل الخبرات وتنسيق المواقف في مجال أمن الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية.

البرنامج الرئيس السابع

تعزيز القوة الناعمة لمصر

تهتم الدولة المصرية بدورها الثقافي على الساحتين الدولية والإقليمية، والعمل على جعل البيئة الثقافية المصرية بيئة خلّاقة وحاضنة لكل الإبداعات العالمية. كما تسعى الدولة المصرية إلى تعزيز القوة الناعمة المصرية واستعادة ريادة مصر الثقافية من خلال العمل على أربعة برامج فرعية، هي: تعزيز صورة مصر الدولية، الترويج للعلامات التجارية المصرية، تحسين الأداء المصري في الصناعات الثقافية، وتحسين الأداء المصري في الإعلام والاتصال.

عدد البرامج الفرعية: ٤ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز صورة مصر الدولية

تستهدف الحكومة استكمال تفعيل تعزيز صورة مصر دولياً أمام الرأي العام العالمي، كذا التركيز على إبراز الصورة الحضارية لمصر، وفيما يلي يمكن بلورة أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- العمل على تطوير استراتيجية شاملة للقوة الناعمة، وذلك من خلال وضع إطار عمل استراتيجي بأهداف رئيسة، مع ضمان التكامل مع الخطط الوطنية.
- إنشاء "المجلس الثقافي المصري للقوة الناعمة"؛ ليكون معنيًّا بمتابعة تنفيذ البرامج والسياسات المستهدف تنفيذها ضمن استراتيجية القوة الناعمة المصرية.
- العمل على تحسين وضع مصر في مؤشر القوة الناعمة العالمي.
- تطبيق مشروع "الهوية الإعلامية المرئية لمصر"، عبر اختيار شعار إعلامي يعكس الهوية الوطنية للدولة، ويروج لمسيرتها التنموية، وقيمها الأصيلة.
- العمل على تعظيم الاستفادة من المبادرات التي تبنتها الدولة المصرية لتعزيز قوتها الناعمة، على غرار "مشروع الهوية البصرية".
- تفعيل الدبلوماسية البرلمانية كإحدى أدوات القوة الناعمة المصرية؛ لتعزيز الروابط بين البرلمان المصري والبرلمانات الدولية والإقليمية.
- العمل على تعزيز الدبلوماسية الثقافية والمشاركة الدولية، وذلك عبر تنظيم برامج للتبادل الثقافي بالشراكة مع المؤسسات الثقافية العالمية، وتوسيع نطاق المنح الدراسية والشراكات الأكاديمية.

- تعزيز أدوات الدبلوماسية الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية، والنخب السياسية، والنقابات العمالية، ووسائل الإعلام، والرأي العام.
- تنظيم مهرجانات ثقافية دولية في مصر للاحتفاء بالتراث المصري، بما يوفر منصة للتبادل الثقافي مع المشاركين من مختلف دول العالم، ويسهم في تعزيز صورة مصر الدولية.
- العمل على الاستفادة من الرموز المصرية الناجحة؛ لدعم جهود الدبلوماسية الثقافية حول العالم.
- بلورة رؤية مصر تجاه ملفات الأمن الإنساني، من قبيل الفقر واللاجئين والنازحين والتغيرات المناخية والأوبئة والأمراض والصراعات والنزاعات، وطرح تلك الرؤية في المحافل الدولية.
- تأسيس مركز دولي مصري لتنمية العمل الإنساني والتطوعي، وإطلاق مبادرات مصرية للعمل الإنساني والتطوعي.

.

- العمل على توظيف الدور الرائد للأزهر الشريف حول العالم لتعزيز صورة مصر في الخارج، من خلال:
  - زيادة آليات التعاون مع المعاهد الدينية الدولية المؤثرة والمراكز الثقافية الدولية.
  - إيفاد المزيد من البعثات الأزهرية إلى الخارج.
  - إعداد وتنظيم برامج للتعريف بالثقافة المصرية للطلاب الوافدين الذين يدرسون في الجامعات المصرية والأزهر الشريف، وتعزيز تواصلهم مع الشباب المصري.
- تفعيل دور الكنيسة المصرية في تعزيز صورة مصر في الخارج، باعتبارها إحدى قنوات التواصل الثقافية المصرية، والتي تستهدف نبذ التطرف والعنف، ونشر مبادئ التسامح وتقبل الآخر.
- التوسع في إنشاء مراكز طبية ومستشفيات في بعض البلدان الإفريقية، والتي تعاني من حروب أهلية وصراعات.
- التركيز على دبلوماسية الرياضة، والاهتمام بتنظيم الأحداث الرياضية العالمية.
- تعزيز أواصر التعاون مع اتحادات المصريين بالخارج لدعم الروابط الثقافية خارجيًّا.

البرنامج الفرعي الثاني: الترويج للعلامات التجارية المصرية

يُعد الترويج للعلامات التجارية المصرية أحد أهم الآليات التي من شأنها تعزيز قوة مصر الناعمة خاصة لما تمتلكه مصر من صناعات ثقافية وإبداعية متأصلة في التراث، وهو ما يمكن أن يجعلها محط أنظار من الكثير. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

- إطلاق مبادرات داعمة للعلامات التجارية الوطنية "صنع في مصر".
- الاهتمام بتطوير الصناعات الوطنية التي تمتلك فيها مصر ميزة تنافسية.
- تشجيع إقامة منتديات ثقافية محلية وعالمية للترويج للصناعات الثقافية والإبداعية المصرية على النحو الأمثل.
- إطلاق وثيقة وطنية عن الخرائط الثقافية والإبداعية في مصر.
- العمل على تسجيل العناصر المختلفة من الفنون التراثية في قائمة التراث غير المادي بمنظمة اليونسكو.

البرنامج الفرعي الثالث: تحسين الأداء المصري في الصناعات الثقافية

تضم مصر قاعدة بشرية واسعة من المبدعين والموهوبين في مختلف المجالات، القادرين على إنتاج صناعات ثقافية وإبداعية متنوعة، والتي من شأنها أن تلقي الضوء على ما تحظى به مصر من تاريخ وحضارة وثقافة لا تفنى. لذلك، فإن تحسين الأداء المصري في الصناعات الثقافية والإبداعية يُعد خطوة هامة للترويج لمصر كقوة مؤثرة، ويمكن بلورة من خلال:

- بلورة استراتيجية خاصة للصناعات الثقافية والإبداعية.
- مواصلة تدشين حملات ترويجية وتعريفية بالحضارة المصرية العريقة في الخارج.
- إنشاء مواقع إلكترونية متنوعة بمختلف اللغات للترويج للمعالم الأثرية والسياحية المختلفة بمصر.
- إعداد المزيد من الأفلام الوثائقية والتاريخية عن الحضارة المصرية، وعرضها في الفعاليات الدولية الثقافية المختلفة.
- تعزيز مشاركة مصر في المهرجانات والفعاليات الدولية البارزة، وكذلك استضافة هذه الفعاليات.
- المضي قدمًا في الارتقاء بصناعة السينما المصرية.
- بلورة ميثاق عمل مهني وأخلاقي في مجال الفنون الغنائية.
- تشجيع النهوض بالأدب وفنون الكتابة، وتعزيز حركة الترجمة بين اللغة العربية واللغات الأخرى.
- استكمال إطلاق البرامج والأنشطة الثقافية والإبداعية بمختلف القرى والنجوع بجميع محافظات الجمهورية بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المواطنين.
- تحقيق العدالة الثقافية، واكتشاف المواهب من النشء والشباب في كافة مجالات الثقافة والفنون.

البرنامج الفرعي الرابع: تحسين الأداء المصري في الإعلام والاتصال

تؤدي وسائل الإعلام دورًا محوريًا في إقامة حلقات التواصل بين الشعوب وبعضها، بالإضافة إلى تمكين الدول من التأثير ثقافيًا على الدول الأخرى، لذلك فإن تحسين الأداء المصري في الإعلام والاتصال من شأنه أن يعزز قدرة مصر على التأثير عالميًا وكذلك قدرتها على التواصل مع شعوب العالم، وذلك من خلال:

- تدشين قنوات فضائية مصرية جديدة ناطقة بلغات متعددة، تخاطب مختلف شعوب العالم.
- شراء حقوق بث جديدة لتغطية أحداث عالمية بارزة.
- مشاركة القنوات الفضائية المصرية في الفعاليات والمؤتمرات الدولية، وفتح مكاتب للقنوات المصرية في الدول محل الاهتمام/ المؤثرة.

البرنامج الرئيس الثامن

تعزيز الثقافة والهُوية الوطنية وتجديد الخطاب الديني

تسعى الدولة المصرية أن تكون الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد المصري وأساسًا لقوة مصر الناعمة، بالإضافة إلى تعزيز قيم المواطنة وتعميق الانتماء للهوية المصرية، كذلك الارتقاء بشتى المجالات الثقافية والفنية بشكل إبداعي مما يخلق قاعدة من الموهوبين والمبدعين، وذلك من خلال ثلاث برامج فرعية، وهي: تعزيز الهوية الوطنية، تجديد الخطاب الديني، وتعزيز الوعي الثقافي والإبداعي.

عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الهُوية الوطنية

تكمن أهمية الهوية الوطنية للمجتمع وغرز القيم الإيجابية وروح الانتماء والولاء للوطن داخل أفراده، في كونه عنصر جوهري لتحقيق التماسك بين فئات المجتمع المتنوعة والمختلفة. وتعد الهوية المصرية فريدة من نوعها لما تضمه من تاريخ وحضارة عظيمة وتراث حي مما أوجد الحاجة إلى العمل على تعزيز هذه الهوية، وذلك من خلال:

- إنشاء إطار تنظيمي للوزارات والجهات المعنية بقضية الهوية الوطنية وترسيخها، على غرار المجموعة الاقتصادية بالحكومة المصرية.
- وضع وتنفيذ استراتيجية للحفاظ على الهوية وتشكيل الوعي وفق خطط تنمية ثقافية عادلة.
- مواصلة وزارة الثقافة خطتها لتفعيل وتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الثقافة والهوية الوطنية بالحوار الوطني.
- مواصلة العمل على تطوير المناهج الدراسية لتشمل مزيدًا من التاريخ المصري والثقافة الوطنية.
- تدشين حملات توعية دينية وثقافية للشباب والمراهقين، من خلال مراكز الشباب والأندية الاجتماعية، تشمل جميع محافظات الجمهورية والمناطق النائية.
- تنظيم مسابقات ثقافية وأدبية وفعاليات مجتمعية للشباب لتعزيز الاهتمام بالتراث الثقافي والوطني.
- دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية التي تروج للسلام والتعاون بين مختلف فئات المجتمع.
- إطلاق "مبادرة الإعلام الآمن للطفل"؛ لدعم الهُوية الوطنية للأطفال في مصر.
- إنشاء قناة مصرية للأطفال؛ لنشر الفكر الذي يتناسب مع قيم المجتمع الدينية والتراثية.
- تغليظ العقوبات على وسائل الإعلام التي تتجاوز الآداب العامة وقيم المجتمع.
- استعادة روح الهوية المصرية القديمة في الطابع المعماري للمنشآت والمؤسسات وكل المدن الجديدة.

البرنامج الفرعي الثاني: تجديد الخطاب الديني

تمتلك المؤسسات الدينية في مصر دورًا ثقافيًا كبيرًا، نظرًا لعراقتها وتاريخها الطويل وقدرتها على بث القيم الإيجابية وروح التسامح ونبذ روح الكراهية والتمييز. ونتيجة لذلك، فإن تجديد الخطاب الديني من شأنه أن يضمن ذلك ويحقق الوحدة والتماسك المرجو بين فئاته المختلفة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تعزيز التعاون بين وزارة الأوقاف والأزهر الشريف والمؤسسات الدينية الأخرى؛ لنشر الخطاب الديني المعتدل.
- تنظيم مؤتمرات وندوات دورية بمشاركة علماء الدين الإسلامي والمسيحي؛ لتشجيع ودعم الحوار بين مختلف الأديان بما يعزز التفاهم المتبادل والسلام الاجتماعي.
- استمرار جهود الأزهر الشريف والكنائس المصرية في العمل معًا تحت مظلة مبادرة "بيت العائلة المصرية"؛ لتأكيد قيم المواطنة، والتسامح، والحوار، ومكافحة التحريض على العنف والتمييز، وتدريب الوعاظ والقساوسة على الخطاب الديني الوسطي.
- العمل مع وسائل الإعلام لتقديم سلسلة من البرامج التفاعلية عبر الإذاعة والتلفزيون والتي تستضيف علماء الدين لمناقشة أبرز القضايا المعاصرة، بما يُسهم في نشر الفهم الصحيح للدين وتصحيح المفاهيم المغلوطة.
- إنشاء مراكز تدريب متخصصة لتأهيل الأئمة والدعاة والخطباء بشكل مستمر على الخطاب الديني المعتدل، وكيفية التعامل مع القضايا الاجتماعية الراهنة بطريقة تعزز الوحدة والتماسك الاجتماعي، وبما يتماشى مع متطلبات العصر.
- العمل على تضمين مواد دراسية في المراحل التعليمية المختلفة لتعزيز الفهم الصحيح للدين ومعالجة المفاهيم المغلوطة لدى النشء والشباب.
- العمل على تطوير تطبيقات ومنصات إلكترونية توفر محتوى تعليميًّا وثقافيًّا حول مفاهيم المواطنة والفكر الديني الوسطي.
- مواصلة "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام" دوره في متابعة وسائل الإعلام والصحف؛ لضمان التزامها بتعزيز قيم التنوع والاختلاف وعدم بث محتوى يدعو للكراهية والتمييز والتطرف.

البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز الوعي الثقافي والإبداعي

تضم مصر الكثير من المظاهر والموروثات الثقافية والفنية المتنوعة والفريدة من نوعها، وهي التي تضفي عليها طابع التميز والأصالة، لذلك فإن تعزيز الوعي الثقافي والإبداعي وضمان تحقيق العدالة الثقافية هو ما يضمن بقاء سمة التفرد والتسامح بين فئات المجتمع بلا تمييز. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تكليف اللجنة العلمية العليا لمشروع أطلس للمأثورات الشعبية المصرية "الفولكلور" التابع للهيئة العامة لقصور الثقافة بعمل أطلس الحرف التراثية؛ حيث إنها ترتبط في تنوعها بالأقاليم الجغرافية، حتى يتم التخطيط لتطوير هذه الحرف، ووضع استراتيجية للاستفادة منها على أسس علمية سليمة.
- وضع خطط تسويقية مدروسة لبيع المنتجات الحرفية، بما يضمن تطوير الحرفة وعدم اندثارها ووجود عائد منها يسمح بدعم الأنشطة الثقافية والفنية.
- العمل على تأسيس المزيد من مراكز وقصور الثقافة المتكاملة.
- العمل على تيسير إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لجميع فئات المجتمع دون تمييز.
- مواصلة إنشاء المسارح الحديثة، وبناء المزيد من المكتبات العامة في المحافظات والمناطق النائية، مع تحديث محتوياتها لتشمل أحدث الإصدارات في مختلف المجالات.
- إعادة الدور الثقافي والتوعوي الفعَّال للسينما والمسلسلات التلفزيونية.
- التوسع في إطلاق الحملات الوطنية لجمع وتوثيق الموروثات الثقافية والفنية لمحافظات ومدن الجمهورية كافة.
- إقامة دورات لتدريب وتأهيل الكوادر الثقافية والإبداعية وتكريم الموهوبين والمثقفين والفنانين.
- العمل على تنظيم المهرجانات الثقافية والفنية المتنوعة بشكل دوري في جميع محافظات ومدن الجمهورية.
- تعزيز إسهام دور النشر التابعة للدولة في طبع وإصدار وترجمة المؤلفات المختلفة في المجالات الثقافية المتنوعة.
- تيسير إجراءات التصوير السينمائي العالمي بالمواقع المصرية، بالإضافة إلى تخفيض نفقاته.
- تنظيم مهرجانات وفعاليات ثقافية تحتفي بالتنوع الثقافي والديني في مصر.

تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني

يعتمد استقرار الدولة المصرية على قدرة مؤسسات الدولة على التكيُّف مع حركة التفاعلات في المجتمع، ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية الرامية إلى استغلال المجتمع أو فرض أوضاع غير مقبولة عليه. ومن هذا المنطلق، حرصت القيادة المصرية على إجراء الحوار الوطني ومتابعته في كل مراحله، وما يخرج عنه من توصيات، في ظل إدراكها لأهمية دوره في تنشيط الحياة السياسية المصرية، ليمنحها فرصًا جديدة للمشاركة بفاعلية في صناعة المستقبل، ودفع قطار التنمية لكي يستكمل مسيرته من أجل تحقيق المصلحة العامة للوطن والمواطنين، وتلبية آمال وطموحات الشعب المصري، وهو ما منح الحوار الكثير من الزخم، وفي ضوء مخرجات المرحلة الأولى، فإن الحكومة حريصة على تنفيذ توصيات الحوار الوطني وترجمة المخرجات على أر ض الواقع.

01 الهـــــدف الاســـــتراتيجي الأول: تحقيـــق الاســـتقرار السياســـي

الهدف الاستراتيجي الأول:

تحقيق الاستقرار السياسي

عدد البرامج الرئيسة:
2 برامج رئيسة

عدد البرامج الفرعية:
8 برنامج فرعي

البرنامج الرئيس الأول: تعزيز المشاركة السياسية والحكم الرشيد

- عدد البرامج الفرعية: ٥ برامج فرعية

البرنامج الرئيس الثاني: تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة

- عدد البرامج الفرعية: ٣ برنامج فرعي

الهدف الاستراتيجي الأول:
تحقيـــق الاســـتقرار السياســـي

البرنامج الرئيس الأول:

تعزيز المشاركة السياسية والحكم الرشيد

تُعد المشاركة السياسية وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد من الدعائم الرئيسة لنهوض الدول، حيث أن المشاركة السياسية للمواطنين تعكس قوة الديمقراطية. ومن ثم تنطوي مظاهر المشاركة السياسية والحكم الرشيد علي العديد من الركائز والتي من ضمنها ضمان الحريات، وتمكين المجتمع المحلي، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلي الحق في الانتخاب. ويتبني البرنامج الرئيس الأول "تعزيز المشاركة السياسية والحكم الرشيد" لينطوي على (٥) برامج فرعية وهم: تعزيز دور المحليات، وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأكاديمية والبحث العلمي، والتوصل إلى مجتمع مدني قوي، وتفعيل دور النقابات المهنية.

عدد البرامج الفرعية: ٥ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز دور المحليات

في إطار جهود الحكومة المصرية نحو تدعيم قدرات المجتمعات المحلية بما يحقق لها الإدارة الذاتية ركيزة هامة، بما يشمل التوسع في تمكين المحليات وتعزيز سلطاتها تفعيلا لمبادئ اللامركزية، تستهدف الحكومة العمل على تنمية المحليات والتحول إلى اللامركزية من خلال:

- سرعة إصدار قانون المجالس الشعبية المحلية وسرعة إجراء انتخاباتها، مع توسيع صفة العامل والفلاح لزيادة فرص ترشحهما لعضوية المجالس المحلية.
- التوافق على النظام الانتخابي الأمثل للمجالس الشعبية المحلية والذي يجمع بين القائمة المطلقة المغلقة، والقائمة النسبية.
- إتاحة آليات لإشراك المواطنين في التخطيط لإدارة المشروعات والمرافق، من خلال تشكيل لجان التخطيط التشاركي.

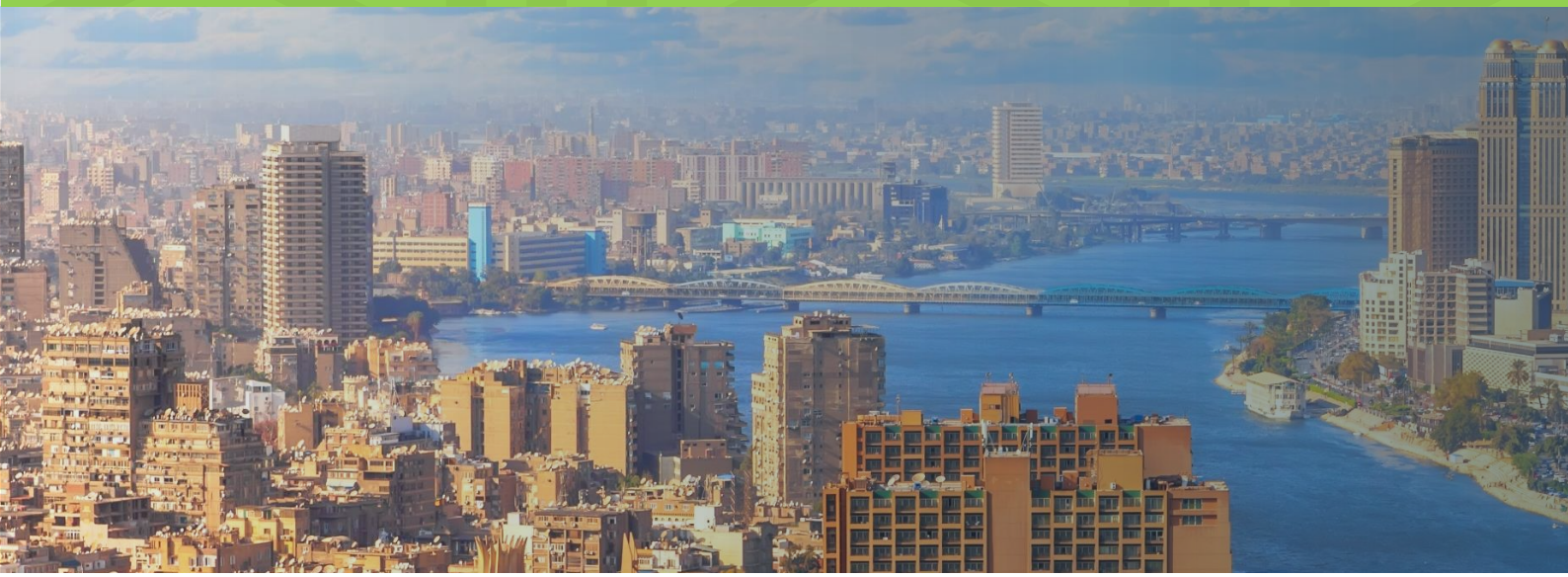

- توفير تدريب عملي ومهني مناسب لأعضاء المجالس الشعبية المحلية.
- تأهيل الكوادر الشبابية للترشح لانتخابات المجالس الشعبية المحلية، ووضع تحديد مُفصَّل لاختصاصات هذه المجالس.

البرنامج الفرعي الثاني: تعزيز حقوق الإنسان

انطلاقا من تأكيد الدستور المصري على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وكفالة حرية التعبير، تستهدف الحكومة تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ قيمها، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان حريتها، من خلال:

- مواصلة العمل على ضمان التوزيع الجغرافي التنموي العادل، ودعم تحقيق التنمية في المحافظات الحدودية، بما يضمن اندماجها في المشروعات القومية الضخمة.
- استمرار مناهضة التعذيب بجميع صوره وأشكاله والتحقيق في الادعاءات ذات الصلة وحماية حقوق المواطنين اتساقًا مع الدستور والتزامات مصر الدولية.
- تعزيز الحماية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية، ودور الأيتام، ودور رعاية المسنين، ونزلاء المصحات النفسية، ومصحات علاج الإدمان؛ للحيلولة دون وجود أي انتهاكات لحقهم في الحياة الآمنة، وحرمة وسلامة أجسادهم، وإحالة المخالفين إلى جهات التحقيق المُختصَّة.

- تعزيز دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.
- تعزيز التواصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، في نشر ثقافة العمل التطوعي، والتوعية بحقوق الإنسان في إطار قوانين الدولة.

البرنامج الفرعي الثالث: ضمان الحريات الأكاديمية والبحث العلمي

تدرك الحكومة المصرية أن تقدم الدول مرتبط بحجم منجزاتها في مجال البحث العلمي والتطوير، لذا فقد سعت الحكومة إلى تبنِّي "سياسات تدعو وتشجع على الابتكار والبحث العلمي وحماية حقوق الملكية"، وفيما يلي إشارة إلى أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- العمل على تشجيع وتيسير إجراءات المهام والبعثات العلمية.
- تشجيع التوأمة بين الجامعات المصرية ومراكز البحوث المصرية ونظيراتها الأجنبية والعربية.
- تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المُجتمع المدني للإسهام في تحمُّل تكلفة البحث العلمي والدراسات العُليا خاصة في ضوء ارتفاع تكلفتها.
- وضع الضوابط التي تضمن التوازن بين الحاجة إلى التمويل المطلوب وحيادية جهات التمويل وضمان استقلالية مخرجات البحث المُمَوَّل.

البرنامج الفرعي الرابع: التوصل إلى مجتمع مدني قوي

يأتي المجتمع المدني علي رأس أولويات الدولة المصرية، ويظهر ذلك جلياً في إعلان رئيس الجمهورية عام ٢٠٢٢ كعام المجتمع المدني، مما يعكس الأهمية العظمي لمنظمات المجتمع المدني في دعم الحكم الرشيد والمشاركة السياسية، وفيما يلي يمكن بلورة أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- دراسة التعديلات التشريعية الخاصة بتأسيس الجمعيات الأهلية والتي طُرِحت خلال المرحلة الأولى من الحوار الوطني.

- إصدار قانون مُوحَّد للعمل التعاوني.
- تطوير الأطر المؤسسية للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، عبر تطوير لوائح حوكمة المجتمع المدني؛ لزيادة الشفافية، ورفع كفاءة آليات الرقابة على العمل المدني.
- دمج منظمات المجتمع المدني في خطط التنمية القطاعية، مع إسناد مهام تنفيذية إليها؛ لزيادة فاعليتها.
- تفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في الربط والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني.
- إجراء حوار مُعمَّق مع منظمات المجتمع المدني للتباحُث بشأن مختلف المعوقات التي تؤثر على ممارستهم لعملهم وإيجاد حلول فورية لها.
- تأكيد التزام مختلف الوزارات والهيئات الحكومية بتنفيذ برامجها الخدمية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي الخامس: تفعيل دور النقابات المهنية

في إطار تعزيز المشاركة السياسية ودعم الحكم الرشيد، تأتي أهمية تفعيل دور النقابات المهنية حيث تشكل دوراً بارزاً في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي يمكن بلورة أبرز الإجراءات المستهدفة في إطار ذلك البرنامج:

- زيادة قدرات النقابات واللجان النقابية، ودعم الموارد المالية للنقابات العمالية.
- بناء قدرات جميع الأطراف المعنية لدعم تنفيذ الأطر القانونية ذات الصلة بتيسير تسجيل وتوفيق أوضاع النقابات العمالية وفقًا للمحددات القانونية.
- تعزيز مشاركة النقابات العمالية في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل مشاركة النقابات المهنية في إعداد مشروعات القوانين المتصلة بشؤونها، وتكثيف التواصل مع الحكومة بشأن السياسات المتصلة بالشؤون المهنية

البرنامج الرئيس الثاني:

تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة

أبرزت التحديات العالمية خلال السنوات الأخيرة، أهمية الثقة بين المواطنين وحكومتهم، لتحسين سير عمل المؤسسات، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من الامتثال للسياسات العامة ومزيد من المشاركة والشرعية المؤسسية، ومن هنا تعمل الدولة المصرية على تحسين مستويات الحوكمة والأداء الحكومي. بالإضافة إلى العمل على سيادة القانون. وفي ذلك السياق، جاء البرنامج الرئيس الثاني ليستكمل جهود تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة من خلال ثلاث برامج فرعية: أولها "تعزيز مشاركة الشباب والمرأة"، والثاني "بناء أواصر الثقة بين المواطن والدولة" في حين تضمن البرنامج الفرعي الثالث "تعزيز سيادة القانون".

عدد البرامج الفرعية: ٣ برامج

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز مشاركة الشباب والمرأة

يعد التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة والشباب من أهم ركائز التنمية المستدامة، وفي ذلك السياق، تستهدف الحكومة تعزيز مشاركة الشباب والمرأة، من خلال:

- دعم زيادة تمثيل الشباب داخل الأحزاب السياسية، بما يضمن تطوير كوادر شبابية قوية داخل الأحزاب.
- مواصلة العمل على صقل المهارات السياسية للشباب.
- مواصلة تنفيذ دورات "برلمان طلائع مصر"، التابع لوزارة الشباب والرياضة، لتدريب الشباب على العمل البرلماني والمشاركة في صنع القرار.
- دعم بناء قدرات ومهارات القيادة والتنظيم للكوادر الشبابية في مجال الانتخابات.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، بما يكفل إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولّي المسؤولية السياسية، والمجتمعية، والإدارية في الدولة.
- مواصلة تنفيذ برامج المشروع القومي لتأهيل الشباب للمحليات والمشاركة السياسية تحت عنوان "قادة المحليات ورؤية مصر ٢٠٣٠"، والذي أطلقته الدولة عام ٢٠٢١، لتمكين الكوادر الشبابية من الانضمام للمجالس الشعبية المحلية ورفع الوعي الفكري الثقافي والسياسي لدى الشباب، وتأهيلهم لفهم احتياجات الشارع المصري.

- طرح مبادرات لتعزيز المشاركة السياسية للشباب والتوعية بحقوقهم المدنية والسياسية.
- دعم مشاركة الشباب في الجلسات الفرعية للحوار الوطني.
- تقديم حوافز لدعم عمل الشباب في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات البنك المركزي المصري.
- مواصلة إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال في إطار مشروع "رواد ٢٠٣٠"، الذي أطلقته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، للحد من معدلات البطالة، وتشجيع الشباب لبدء أعمالهم التجارية، وتحفيز الابتكار والإبداع بين الطلاب والخريجين.
- التوسُّع في إنشاء مراكز التدريب المهني لتطوير مهارات الأيدي العاملة المصرية.
- العمل على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال في مصر؛ لدعم توفير فرص العمل للشباب.
- مواصلة طرح المشروعات السكنية في إطار مبادرة "سكن لكل المصريين"؛ لتسهيل حصول الشباب على وحدات سكنية.
- تنفيذ حملات توعوية لرفع مستوى التثقيف الصحي بين أوساط الشباب، خاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.
- دعم وصول الشباب إلى المصادر المعرفية والمشاركة في الأنشطة الثقافية المختلفة.
- العمل على تحقيق تحسُّن في ترتيب مصر في مؤشر تقدُّم الشباب العالمي الصادر عن المنتدى الأوروبي للشباب.
- العمل على تحقيق تقدم في مركز مصر في المؤشر العالمي لتنمية الشباب الصادر عن رابطة الكومنولث.

البرنامج الفرعي الثاني: بناء أواصر الثقة بين المواطن والدولة

يعزز الحكم الرشيد العلاقة بين المواطنين والدولة، وفي هذا الإطار يمكن تنظيم العلاقة بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان حول أربع مجالات هي المؤسسات الديمقراطية، وتقديم الخدمات العامة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. ويمكن بلورة ذلك من خلال ما يلي:

- إرساء أسس ودعائم الحكومة المستجيبة والحكم الرشيد والانفتاح الحكومي، من خلال تعميق الشفافية والمساءلة المجتمعية، والاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين.
- دعم مشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة.
- مواصلة العمل على تحسين الأداء الحكومي لتلبية احتياجات المواطنين.
- مواصلة العمل على إتاحة المعلومات والبيانات أمام المواطنين؛ لتعزيز الشفافية، وتعميق ثقة المواطن في الحكومة، وإشراكه في جهود وتحديات التنمية.
- خلق مزيد من قنوات الاتصال المجتمعي؛ للتعرف على احتياجات وتفضيلات المواطنين، وقياس مدى رضاهم عن أداء الحكومة، وتقييمهم للسياسات الحكومية، من خلال إجراء استطلاعات رأي دورية تتسم بالحيادية والنزاهة، واستمرار دور منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة برئاسة مجلس الوزراء كمسار موازٍ للتواصل بين الحكومة والمواطن، ومواصلة مراحل الحوار الوطني لتعميق الحوار السياسي والاجتماعي بين النخبة الحاكمة والمواطنين.
- تفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بالإنجازات الحكومية المتحققة، والجهود المبذولة، مع الاهتمام بتوضيح الحقائق ونفي الشائعات.
- القضاء على الفساد والمحسوبية في شغل الوظائف العامة، وضمان تكافؤ الفرص بين جموع المواطنين.

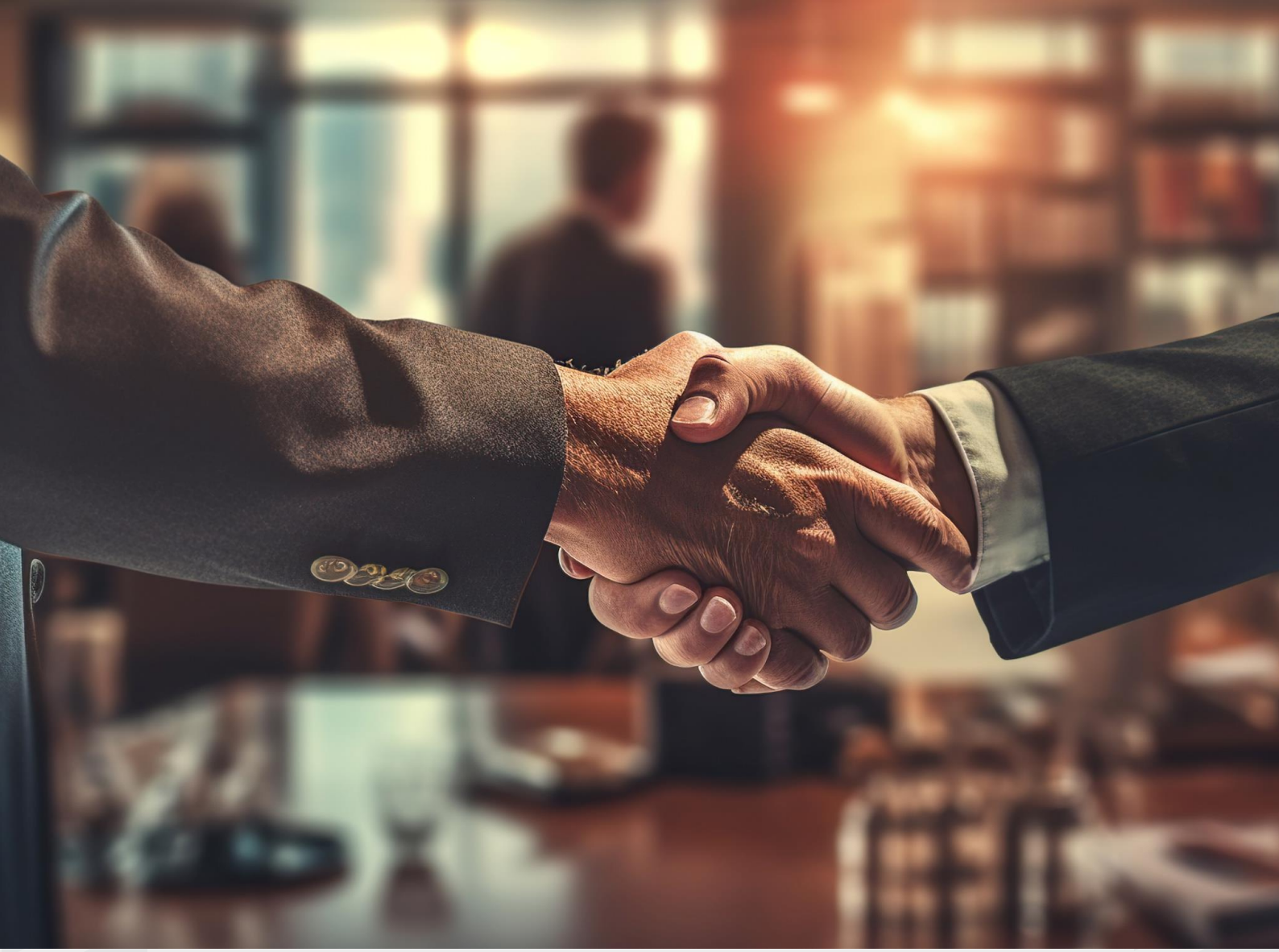

البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز سيادة القانون

تساهم سيادة القانون في تهيئة بيئة ملائمة لتوفير سُبل العيش المستدامة والقضاء على الفقر. إذ إن إتاحة سُبل الاحتكام إلى القضاء، وضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة تعزز سيادة القانون، حيث تستهدف الحكومة تعزيز سيادة القانون من خلال:

- العمل على تطوير النظام القانوني لتنفيذ الأحكام المدنية، والتجارية، والإدارية، بالاستعانة بالتقدم الحادث في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ إعمالًا لمقتضيات التحول الرقمي، بما يعين على زيادة نسبة تنفيذ الأحكام واجبة النفاذ في المجالين المدني والتجاري.
- مواصلة التوسع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضي في المحاكم والجهات المعاونة لها؛ تعزيزًا لتحقيق العدالة الناجزة.
- تطوير آليات الربط الإلكتروني بين الجهات والهيئات القضائية المرتبطة بعمل مشترك داخل منظومة العدالة.

الحـي الحكـومـي – العاصمـة الإداريـة الجـديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلـس الشعـب

تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg

جمهورية مصر العربية
رئاسـة مجلـس الـوزراء